مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي 2007

إنجازات وتحديات

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي 2007

إنجازات وتحديات

في ظل عصر يعد العام الواحد فيه حلقة أساسية في إعادة ترتيب أولوياته وأيديولوجياته الاقتصادية، مرت الساحة العالمية والإقليمية خلال عام 2007 بأحداث تنبئ بتحول جديد في موازين القوى الاقتصادية سواء على مستوى معدلات النمو الاقتصادي أو حركة التبادلات والاستثمارات الدولية؛ حيث شهد ارتفاعات قياسية في أسعار النفط، وهبوطًا حادًا للدولار مقابل العملات الرئيسية، فضلاً عن أزمة الرهن العقاري الأمريكية التي كبدت الشركات والبنوك العالمية خسائر تقدر بعشرات المليارات من الدولارات.

ووسط كل ذلك شهدت دول الخليج تحولاً خلال عام 2007 من شأنه أن يخلف آثارًا عميقة في المنطقة؛ حيث تشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة سيتجاوز الـ 6% سنويًا خلال العامين (2007–2008)، وذلك على خلفية ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى حافة الـ 100 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى حصول دول الخليج على ما يقرب من 540 مليار دولار إضافي بنهاية 2007؛ أي أكثر من صادرات البرازيل والهند وبولندا وتركيا مجتمعين.

وبفضل تلك السيولة، تم تبني برامج إنفاق عام تهدف إلى : تعزيز القدرات الاقتصادية؛ دعم قاعدة الإنتاج ؛ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ؛ ارتفاع مستويات الادخار الحكومي والخاص، كما نجحت دول الخليج في تشييد بنية تحتية قوية تتمثل في شبكات الطرق والمدن والمطارات والموانئ والمستشفيات والمباني الحكومية من وزارات وإدارات ، وكذلك أيضًا تمكنت خلال عام 2007 من قطع شوط كبير في طريق تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، التي تعد مرجعًا أساسيًا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتتضمن تلك الأهداف القضاء على الفقر المدقع والجوع ، وإتاحة التعليم للجميع ، وتمكين المرأة ، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحسين الصحة، وتحقيق الاستدامة البيئية.

ومن أبرز الإجراءات الداخلية التي اتخذتها هذه الدول خلال العام في سبيل تحقيق ذلك، إعداد خطة عمل تعمد إلى تحويل **الكويت** إلى مركز مالي عالمي، وه و ما واكبه قرار للحكومة الكويتية بمنح تسهيلات لدخول القادمين إلى البلاد لتشجيع الاستثمار والمشاركة في النشاط الاقتصادي.. وكان تعديل قانون الشركات التجارية الأبرز في **الإمارات**؛ إذ يقضي بزيادة الحد الأقصى لملكية الشركاء الأصليين في الشركات العائلية إلى 70% بدلاً من 45% عند تحويلها إلى شركات مساهمة عامة.

كما شهدت **البحرين** بدء تنفيذ أكبر مشروع لمد الطرق وشبكات الاتصالات والطاقة وإمدادات المياه، بجانب اعتزامها خصخصة أنشطة ذات طابع تجاري لإتاحة الفرصة أمام مشاركة رؤوس الأموال الوطنية في هذه الأنشطة, فيما واصل الاقتصاد **القطري** تنفيذ برامج رفع القدرة التنافسية وانفتاح السوق المالي.. وعلى الدرب نفسه كانت الموازنة **السعودية** للعام 2007 هي الأكبر في تاريخ ميزانيات المملكة؛ حيث بلغ حجمها 410 مليارات ريال، فضلاً عن مخصصات القطاعات الخدمية والبنية التحتية.. وفي **عمان** وفي إطار المشروعات التنموية أقيم مشروع حاجز مائي بمنطقة "تنوف" بولاية "المصيرة".

وكرد فعل على الخطوات السابقة.. تطور الأداء الاقتصادي في دول الخليج بما كان من شأنه أن يدفع التوقعات بالمنطقة الخليجية لتصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم بحلول العام 2030، وذلك وفقًا لما جاء في تقرير صادر عن "المؤسسة المالية الدولية", فضلاً عما جاء في تقرير منظمة أبحاث "كونفرنس بورد" ــ والتي تتخذ من بروكسل مقرًا لها ــ من أن دول الخليج العربية تحقق نموًا اقتصاديًا سريعً ا سيؤهلها لتكون ضمن مجموعة البلدان سريعة النمو، والتي **تضم كلاً من:** البرازيل؛ روسيا؛ الهند؛ الصين.

وكرد فعل أيضًا.. تحسن وضع دول الخليج في التقارير الدولية الاقتصادية، ومن ضمن تلك التقارير:

ــ **تقرير مؤسسة "هيرتيدج".. حول الحرية الاقتصادية لعام 2007**؛ حيث وفقًا لمنهجية هذه المؤسسة في قياس مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يعتمد على 50 متغيرًا تعبر عن الحرية، حافظت البحرين على سجلها كأفضل دولة من بين دول المجلس؛ إذ جاءت في

المرتبة رقم 39 على مستوى العالم، في حين احتلت عمان المركز الثاني خليجيًا والـــ 54 على مستوى العالم ، وحلت الكويت في المركز الثالث خليجيًا والـــ 57 عالميًا, ثم قطر المرتبة 72, والإمارات الـــ74، وأخيرًا السعودية في المركز الـــ 85.

ـــ **تقرير "التنافسية العربية 2007"**، والذي يعتمد في تقييمه على القدرة التنافسية الوطنية وتعزيز التكامل الاقتصادي على المستويين الإقليمي والعالمي؛ حيث أحرزت الإمارات المرتبة الأولى عربيًا على صعيد التنافسية الاقتصادية ضمن "مجموعة دول المرحلة المتقدمة من التطور"، تليها قطر والكويت والبحرين، فيما اندرجت عمان ضمن "مجموعة دول المرحلة المتوسطة من التطور".

ـــ **تقرير معهدي " كاتو" و"فريزر"..حول الحرية الاقتصادية لعام 2007**؛ حيث جاءت الإمارات في المرتبة 15 عالميًا وحصلت على (7.7) درجة بعدما كانت في المرتبة الـــ26 عام 1980، وتلتها عمان في المرتبة رقم 18، وحصلت على (7.6) درجة بعدما كانت في المرتبة الـــ 14 عام 1980، بينما جاءت الكويت في المرتبة رقم 32 لتتقدم بذلك كثيرًا على وضعها عام 1980؛ إذ كانت في المرتبة 98، وحصلت بوضعها الحالي على (7.3) درجات، أما البحرين فقد حصلت على (7.1) درجة، وهي بذلك احتلت المركز رقم 44 بعد أن كانت تحتل المرتبة الخامسة عام 1980، ورغم هذا الفارق إلا أن الدرجة التي حصلت عليها في عام 1980 كانت تزيد عن الدرجة الحالية بقدر ضئيل؛ إذ بلغت (7.4).

ـــ **تقرير الاستثمار العالمي لعام 2007** الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، والذي رأى أن من شأن استمرار الإصلاحات الاقتصادية في دول الخليج أن يسهم في أن تصبح ضمن أكثر عشر دول في العالم جاذبة للاستثمار في العالم؛ حيث وفقًا للتقرير، فقد قدر حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها دول مجلس التعاون مجتمعة خلال العام الماضي بنحو 34 مليار دولار، وهو ما يمثل أكثر من 54% من التدفقات التي تلقتها منطقة غرب آسيا ، والتي بلغت 60 مليارًا بنمو قدره 44% عن العام 2005، فيما استحوذت كل من الإمارات والسعودية وتركيا على 78% من إجمالي الاستثمارات الوافدة للمنطقة.

ـ **تقرير التنافسية العالمية (2007– 2008)**، والذي حمل الجديد لدول الخليج؛ حيث احتلت فيه دول مجلس التعاون الخليجي المراتب الأولى عربيًا من حيث تنافسية القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ إذ جاءت الكويت في المرتبة الأولى عربيًا، ثم قطر، وأتت السعودية في المركز الرابع بعد تونس، تلتها الإمارات، بينما حلت عمان في المرتبة السادسة، تلتها البحرين.

وقد كان التقرير بمثابة المفاجأة بالنسبة **للكويت؛** حيث احتلت المرتبة 30 عالميًا بحصولها على (4.66) درجة، والثانية على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد إسرائيل.

ورغم ما شهده عام 2006 من أزمات اقتصادية كان من المتوقع أن تمتد آثارها إلى عام 2007 وأبرزها أزمة البورصات التي تكبدت على أثرها الأسواق الخليجية خسائر فادحة بلغت حوالي 442 مليار دولار؛ وهو ما دفع تقرير الآفاق الاقتصادية العالميةـ في ظل تحليله للوضع الاقتصادي العالمي القائم ورصد توقعات السنة التالية ـ إلى توقع احتمالية سير الاقتصاد العالمي في اتجاه هبوطي ثابت، نتيجة للمخاوف من الاضطرابات المستمرة في الأسواق المالية، والتي قد تؤدي إلى تعميق تباطؤ الاقتصاد العالمي ؛ إذ أصبحت أوضاع الائتمان أكثر حدة مع تزايد المخاوف من تداعيات أزمة الائتمان العقاري– رغم ذلك كان العام الجديد عام بدء الانتعاش للبورصات الخليجية، فقد كانت أسواق المال الخليجية الأكثر استفادة من هذه الأزمة؛ وذلك بفعل التشدي د على الإقراض من البنوك واحتمالا ت البيع للأصول، والذي وفر بدوره فرصة تسويق لصناديق الاستثمار الخليجية، التي شهدت ارتفاعًا جماعيًا بعد نكبة عام 2006.

ومما دفع في هذا الاتجاه التطوير التشريعي والتنظيمي بأسواق المال الخليجية؛ حيث تحولت الشركات العائلية إلى أسواق المال والتداول الإلكتروني؛ بالإضافة إلى قيام البحرين بإلغاء سوق الأسهم الكسور– التي تتكون من تداولا ت تقل قيمتها عن 1500 دينار بحريني– وقيام المصرف المركزي بتعديل معايير الإفصاح.. وفي الإمارات كان الحدث الأهم هو تحويل سوق دبي المالي إلى شركة مساهمة عامة وإدراجها في البورصة وإصدار قرار يسمح لغير المواطنين بتملك حصص في المزيد من أسهم الشركات المتداولة.. وفي مسقط حددت

الهيئة العامة لسوق المال قواعد الإفصاح.. واعتمدت لجنة السوق في قطر التعديل المقترح بشأن الشركات التي تحدث خللاً في مؤشر السوق ضمن إطار المراجعة الدورية للمعايير المعتمدة.. وفي السعودية تم تعليق تداول الشركات التي شارفت على الإفلاس, وإصدار تراخيص للعديد من شركات الوساطة ليرتفع عددها إلى 49 شركة.

وبطبيعة الحال.. لم يمر عام 2007 دون بروز العديد من المشاكل والتحديات، فعلى سبيل المثال كما لعبت الإيرادات النفطية المرتفعة دورًا كبيرًا في مرور دول الخليج بتطورات كبيرة حملت معها أيضًا قفزات اقتصادية عالجت موازناتها وحققت معدلات نمو كبيرة فاقت معدلات النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك مقارنة بوضعها الاقتصادي قبل هذه الفترة – فمن المؤكد أن لكل نجاح ضريبة؛ حيث شهدت منطقة الخليج أيضًا حالة غير مسبوقة من الارتفاع في تكاليف المعيشة، و اتضح ذلك مع زيادة الأجور التي ولدت إقبالاً غير محسوب على السلع والخدمات في كافة القطاعات؛ إذ سجلت قطر أعلى زيادة في متوسط الأجور بلغ 11.1% تلتها الإمارات بمعدل 10.3% ثم الكويت 8%، أما السعودية والبحرين فتقلان عن المتوسط، فقد سجل متوسط الزيادتين فيهما 6.5% و 6.4% على التوالي، في حين سجلت عمان أقل زيادة بلغت 5.6%، وهو ما أدى إلى وقوع دول الخليج في فخ التضخم، الذي وصل في المتوسط إلى نحو 9% بعد أن كان 7.5% عام 2006.. وما يثير القلق في هذا الشأن أن معدل التضخم السنوي للدولة هو المعيار الرئيسي للسياسة النقدية؛ فمعدل التضخم المنخفض يعني المحافظة على القيمة الحقيقية لثروات الأفراد من الانهيار، في حين أن معدل التضخم المرتفع يبدد جزءًا كبيرًا من تلك الثروة، وهو الأمر الذي يؤدي بشكل مباشر لخفض قيمة العملات الخليجية ويقلل من قوتها الشرائية.

وقد فاقم من الأمر عوامل أخرى، أبرزها: ما يوصف بالتضخم المستورد نتيجة انخفاض "الدولار" والعملات الخليجية المرتبطة به أمام معظم العملات الأخرى وأهمها اليورو، وهو ما تسبب في تآكل عائدات دول المجلس الفعلية من الصادرات النفطية المقومة بالدولار، والتي تشكل 90% من إيراداتها، مما يضر بفوائض موازينه ا التجارية، وتسبب أيضًا في انخفلض القوة الشرائية لعملات دول المجلس، نتيجة تراجع قيمتها، بسبب اعتمادها بصورة متزايدة على الواردات من خارج الولايات المتحدة، خاصة من أوروبا وآسيا؛ فقد قفز إجمالي وارداتها

من 154.5 مليار دولار كواردات سلعية وخدمية عام 2003 إلى نحو 376 مليارًا في عام 2007، بنسبة زيادة قدرها 143%، وهو ما يعني أن الدول الخليجية ستستمر في دفع فوارق الخارجية، مما سيؤدي بطبيعة الحال إلى خسارة اقتصادها سعرية كبيرة في تعاملات التجارة أموالاً طائلة . ولعل ذلك ما دفع الكويت إلى فك الارتباط بين الدينار الكويتي والدولار، وإعلان الإمارات أنها تدرس هي الأخرى إمكانية فك الارتباط.

وعلى صعيد متصل.. طغت قضية الاحتباس الحراري والتغير المناخي على الأجندة الخليجية في الفترة الأخيرة، لما لها من تأثيرات سلبية هائلة على الأنظمة البيئية والاقتصادية، وبالتالي الاجتماعية والسياسية من خلال أثرها على العلاقات الدولية ومستقبل أسواق الطاقة؛ حيث من المتوقع أن تؤدي هذه الظاهرة إلى عواقب مالية تتجاوز إجمالي الناتج المحلي في العالم أجمع على المدى الطويل.

ومع اقتراب عام 2007 من النهاية جاءت قمة دول مجلس التعاون التي عقدت بالعاصمة القطرية الدوحة في ديسمبر الماضي لتعلن عن انطلاقة فاعلة على طريق التكامل الخليجي, **وهو ما تمثل في:**

ـ الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة، وهو ما تم بالفعل في اليوم الاول من يناير 2008.. وهذا الإعلان يعتبر القرار الأهم والحدث الأبرز, الذي طال انتظاره منذ توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في عام 1981. ولقد جاء الإعلان عنها وفق البرنامج الزمني الذي أقرته القمة الخليجية الـ 23 بالدوحة في عام 2002 لاستكمال متطلباتها قبل نهاية عام 2007..

وفي ظل هذه السوق التي ستكرس مبدأ المواطنة الخليجية يكون بإمكان مواطني دول المجلس الاستفادة من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي, وفتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي, وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم ورفع الكفاءة في الإنتاج وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد, وهو ما يصب في نهاية المطاف في صالح تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

ومن ناحية أخرى.. من المأمول أن يكون إعلان السوق الخليجية المشتركة بداية لتحقيق حلم التكامل والاندماج الاقتصادي، وذلك بعد استكمال إجراءات إقامة الاتحاد الجمركي والتزام القمة بالموعد المحدد لإطلاق العملة الخليجية الموحدة في عام 2010، رغم ما أثير من تكهنات عن إمكانية تأجيل هذا الموعد تحت وطأة بعض المشاكل من قبيل انخفاض قيمة الدولار الذي ترتبط عملات أغلب دول المجلس به، علاوة على انسحاب عمان من المشروع.. وهذا التوجه للالتزام بموعد إطلاق العملة الموحدة جاء من منطلق أن المشروع من الممكن أن يبدأ بالدول المستعدة لتنفيذه على أن تنضم إليه الدول غير المستعدة في مرحلة لاحقة.

ـ متابعة خطوات إنجاز عدد من المشروعات المكملة أيضًا للسوق المشتركة، ومنها مشروع السكك الحديدية بين دول المجلس الذي سيسهل انتقال الأفراد والسلع وتعزيز التلاحم ودفع عجلة التنمية؛ حيث أعطت قمة الدوحة إشارة البدء فيه بعد إتمام دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة به، على أن يبدأ تنفيذه الفعلي في غضون عام 2010، ويصل طول الشبكة إلى نحو 1000 كيلومتر تمتد من الكويت إلى مسقط على امتداد الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية لنقل الركاب والبضائع، والربط بين الموانئ والمناطق الصناعية وشبكات النقل القائمة بدول المجلس، وتقدر العوائد المالية للمشروع بحوالي 7%, ومن المنتظر أن ترتفع في ضوء النمو السريع والتطورات الاقتصادية بالمنطقة.

ـ متابعة مراحل الربط الكهربائي بين دول المجلس، والذي يتم على ثلاث مراحل، (2005 ـ 2008)، **الثانية: الأولى:** ربط شبكات البحرين والسعودية وقطر والكويت ربط الشبكات الداخلية في كل من الإمارات وعمان، **الثالثة:** ربط المرحلتين الأوليين ببعضهما البعض، ومن المتوقع الانتهاء منها عام 2010. وسوف يسهم ذلك المشروع في الاستغناء عن بناء محطات توليد تزيد قدرتها على خمسة آلاف ميجا وات، مما سيوفر تكاليف قد تصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي حتى عام 2028، مع توفير أسس تبادل الطاقة الكهربائية بين الدول المترابطة بما يخدم النواحي الاقتصادية ، بالإضافة إلى المساندة الاستراتيجية في حالات الانقطاع الشامل للكهرباء في إحدى

الدول، أو حالات الطوارئ و تنمية الصناعات الخليجية في مجال صناعة المعدات الغيار، وتعزيز نمو قطاع الإنشاءات ومواده الأولية ؛ حيث من الكهربائية، وقطع استفادة تلك القطاعات بأكثر من 40% من تكاليف المشروع المتوقع.

ـ تحفيز عمليات إتمام الربط المائي بين دول الخليج، وهو المشروع الذي يربط بينها بخط في الشمال عند أنابيب رئيسي يصل بين خليج عمان في الجنوب والخليج العربي كل دولة مع إنشاء محطات ضخ وخزانات تجميع الكويت، ومنه تتفرع شبكة داخلية في كيلومترًا، بينما تتراوح كمية المياه 1324 للمياه على امتداد الشبكة والتي يبلغ طولها ألف متر مكعب في اليوم ، وقد أوضحت دراسة المحلاة في المحطات المقترحة 275 خزانات للمياه المشروع الأولية أنه سيتم إنشاء 13 محطة لضخ المياه، بالإضافة إلى 6 الرئيسية في كل دولة من الدول الأعضاء و 14 خزان مياه عادية، بكلفة تبلغ 3.86 مليار دولار.

ولا يبقى في النهاية سوى الإشارة إلى أن دول الخليج ما زال الطريق أمامها طويلاً ومليئًا بالتحديات لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية, فعلى سبيل المثال تشكل التجارة البينية فيما بينها نحو 15 % من تجارتها مع دول العالم , مما يحتم ضرورة تعزيز الروابط الاقتصادية .. وتتضح أهمية هذا الأمر عند إيضاح أن نسبة التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي تصل إلى أكثر من 50% من تجارتها مع دول العالم ، وهو ما يستدعي أن تبتعد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي عن منافسة بعضها البعض وتتجه نحو التكامل، وكذلك وجود قاعدة اقتصادية متنوعة تحقق الثبات والاستقرار للاقتصاد، وتمكنه من التخطيط السليم لمستقبله، وهو ما يتطلب السعي للوصول بقطاعاتها الاقتصادية إلى درجة عالية من الجودة بحيث تصبح قادرة على المنافسة في وجه المنتجات العالمية، والتغلب على المعوقات البيروقراطية الحكومية، وبالتالي استكمال المشروعات المعطلة، والتي قد تسهم في حل مشكلة البطالة التي تتفاقم اليوم تلو الآخر.

ويمكن الإفادة في هذا السياق من الخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق، من أجل تحفيز القطاع الخاص والاستثمارات الخارجية المباشرة للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية .. وهنا يجب التأكيد على أن التعددية الاقتصادية طريق لتعبئة كل الموارد المالية والبشرية المتاحة في

معركة التنمية الاقتصادية؛ فهي تفسح المجال أمام القطاع الخاص للدخول في جميع المجالات التي يرغبها في حين يتولى القطاع العام سد الثغرات في الاقتصاد الوطني ؛ بحيث يشجع القطاع الخاص ويمنحه الأمان الذي يسعى إليه .. ثم إن الدول الصناعية المتقدمة لم تحقق نموها في المراحل الأولى بمعزل عن تدخلها وإسهامها في إقامة قطاعات اقتصادية رئيسية ما دام التنظيم الاقتصادي لا يعرقل نشاط القطاع الخاص.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/1/1

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

البحرين 2007

الثقافة

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

البحرين 2007

الثقافة

كانت منطقة الخليج العربي، ومن ضمنها مملكة البحرين، في انفتاح فكري وحضاري دائم على مدى العصور، ساعد في ذلك الموقع الجغرافي المتميز والظروف الاقتصادية التي هيأت لها فرص الاتصال والتواصل مع دول العالم المتحضر ، وقد تفردت البحرين بموقع جغرافي يشكل حساسية وخطورة استراتيجية في الحرب والسلم.

وعلى الرغم من خضوعها في تطورها لنفس العوامل التي خضعت لها بقية مناطق الخليج العربي، إلا أن البحرين انفردت بظروف خاصة , واستجابات مختلفة, كان لها تأثير كبير في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية لأهلها.

فالبحرين ذات الموقع المتوسط بين البحار، وذات الشاطئ الملائم للملاحة وللقواعد البحرية والتجارية والحربية، والبلد العريق في إنتاج الثروة اللؤلؤية، والأرض الخصبة التي تنتشر فيها الآبار وعيون الماء العذب التي استقرت بها في العهد القديم حضارة (دلمون)، وامتدت عليها أرقى نظم الري والزراعة .. هذه البلاد الصغيرة في حجمها، أوجدت زراعة نامية, وصناعة متقدمة , وتجارة مزدهرة قبل اكتشاف النفط فيها، مما جنبها الآثار السلبية للطفرة النفطية التي عانت منها بقية أجزاء الخليج العربي في انتقالها من الفقر إلى الغنى.

إن الخلفية الحضارية والتاريخية للبلاد ذات تأثير بليغ في تفكير الإنسان وسلوكه وفي نظرته إلى الأرض والوطن، وانطلاقًا من ذلك أججت الأحداث التاريخية في أطوارها المختلفة المتعددة إلى جانب التحديات المصيرية التي تعرض لها شعب البحرين منذ البداية وحتى يومنا هذاــ أججت لديه الشعور الوطني , ووضعت أمامه الانتماءات الأساسية : الانتماء إلى الوطن, والدين, والقومية.. وهو انتماء مليء بشعور الأصالة القديمة والاعتزاز بالماضي البعيد، مع استعداد فطري خاص للتطور والتفاعل مع الجديد، حتى وصل هذا الشعور فعلاً إلى مراتب عالية من الوعي والنضج.

وحيث إن مجتمع البحرين صغير وسكانه إلى حد بعيد متجانسون، والوافدون إليه نسبيًا قليلون، فإن بروز الإنسان الفرد كان أمرًا ميسورًا، وجهود الرواد والمصلحين كانت ذات تأثير واضح، لذلك ارتبطت بداية تطور التعليم في نهايات القرن التاسع عشر بجهود فردية أهلية، وكذلك الحال في الصحافة والمؤسسات الثقافية ، فلقد هيأ الموقع الجغرافي والظروف الاقتصادية للبحرين فرصة نادرة للاتصال والتواصل مع دول العالم المتحضر، وقد تعمق هذا الدور واتخذ أبعادًا جديدة في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.

فتجارة اللؤلؤ دفعت أهل البحرين ومن ضمنهم رواد الثقافة الوطنية إلى عبور المناطق البعيدة كالهند وفرنسا, مرورًا بالعراق ومصر، كما أن الأسفار العديدة التي قام بها تجار ها في مطلع القرن العشرين لدول أوروبا فتحت أذهانهم على معطيات الحضارة العصرية، إضافة إلى الاتصال الديني الموسمي أيام الحج والالتقاء بشخصيات عربية وإسلامية تقود حركة إصلاحية في بلادها، وكذلك الزيارات العديدة التي قام بها قادة الفكر ورجال الثقافة العرب إليها.. إن كل ذلك أعطى للثقافة في البحرين مزيدًا من الحيوية والتطور والازدهار.

إن الثقافة في البحرين رافد من روافد الثقافة العربية، امتزج فيه العديد من معارف الأقوام والأجناس والديانات واللغات والفنون والآداب التي مرت بهذا المعبر الدولي وتفاعلت معه سلبًا وإيجابًا؛ فهي: تراكم خبرات, ومزيج ثقافات عديدة, ونتاج جهود ذاتية وجماعية .. وهي ثقافة بالغة الحيوية، سريعة التطور, ولديها قابلية خاصة للانتقاء والأخذ والعطاء، ولقد كانت: الدور الشعبية, والمجالس البيتية, والمكتبات الخاصة مراكز إشعاع ومنتديات لهذه الثقافة حتى مطلع القرن العشرين.

وكان تأسيس نادي إقبال "أوال" عام 1913 بمدينة المنامة بمثابة التجربة الرائدة الأولى في حركة تأسيس الأندية الثقافية، ثم تلاه النادي الأدبي عام 1920 بمدينة المحرق ، وأعقبه المنتدى الإسلامي عام 1926 بالمنامة، وفي عام 1937 تأسس نادي البحرين بالمحرق والذي بدأ كناد رياضي, ثم وسع نشاطه بالاهتمام بشؤون الثقافة والأدب، وبعده تأسس نادي العروبة والنادي الأهلي عام 1939 بمدينة المنامة، ونادي الإصلاح 1941 بالمحرق ونادي النهضة 1946 بمدينة الحد، وأسرة هواة الفن 1956 بالمنامة وقد اهتمت بالمسرح والموسيقى والفنون التشكيلية.

وقد عنيت هذه الأندية بصورة عامة ببث الوعي الاجتماعي ونشر الثقافة وإقامة الندوات الداخلية والعامة لتشجيع حركة الأدب والفن، والاهتمام بالنشاط المسرحي ؛ حيث يحسب لهذه الأندية الريادة في تطوير البدايات المسرحية الأولى التي بدأتها المدارس الحكومية الأهلية في ذلك الوقت، وقد ظل نشاط هذه الأندية وفعاليتها وتأثيرها الثقافي والاجتماعي متواصلاً حتى مطلع الخمسينيات من القرن العشرين ، حين هبت على البلاد العربية بأسرها رياح حركة التحرر العربي فانشغلت العناصر النشطة في الأندية بالفعل الوطني وبتصفية الاستعمار، ففقدت هذه المؤسسات فعاليتها فتجمد نشاطها وخفت صوتها، وتبدد الجهد المؤثر للأندية إلى مجرد فرق صغيرة لكرة القدم ، وقد ساعد في ذلك انتشار وسائل الترفيه الحديثة كالسينما والإذاعة والتلفزيون وغيرها، وكان استمرار هذا الوضع حتى منتصف الستينيات إيذاناً ببدء مرحلة جديدة للمؤسسات الثقافية في البحرين.

وكانت الفترة الممتدة من أوائل الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات من القرن الماضي، فترة تغيرات وتحولات سياسية واجتماعية وثقافية مهمة على امتداد الساحة العربية، وكانت البحرين كالعهد بها على اتصال وفي تواصل مع مختلف الأحداث والتيارات الفكرية المستجدة؛ فقد انتشر الوعي , وتغير نمط العيش , وتحسن مستوى دخل الفرد ، وظلت نوافذ البحرين مشرعة تستقبل الجديد عبر الأثير , ومن خلال الجرائد والمجلات والكتب التي ترد إليها دون انقطاع من مختلف الأنحاء، مما كان له تأثير واضح في الفكر والفن والأدب، وتعزيز دور الثقافة العربية وز يادة تنوع وغنى المواهب والطاقات الشابة ذات التطلعات الجديدة، وقد تواصل مع ذلك دور المثقفين في إنشاء وتنظيم المؤسسات الثقافية التي كان لها دور واضح في الارتقاء الثقافي والحضاري للبحرين.

ومن هذه المؤسسات الثقافية: نادي الخريجين عام 1966؛ أسرة الأدباء والكتاب عام 1969؛ جمعية البحرين للفن المعاصر عام 1970؛ مسرح أوال عام 1970؛ مسرح الجزيرة عام 1974؛ نادي البحرين للسينما عام 1980؛ مركز سلمان الثقافي للأطفال عام 1981؛ جمعية البحرين للفنون التشكيلية عام 1983؛ متحف البحرين الوطني عام 1988؛ مسرح الصواري عام 1991؛ مركز الفنون عام 1992؛ مسرح جلجامش عام 1998؛ الملتقى الثقافي الأهلي عام 2001؛ مركز الشيخ "إبراهيم بن محمد آل خليفة" للثقافة والبحوث عام 2002؛ مسرح البيادر أشهر في 18 مايو 2005.

هذه المؤسسات الثقافية وغيرها ساهمت في أن تصبح الحركة الثقافية في البحرين من أكثر الحركات الثقافية نشاطًا في الخليج العربي، ولا زالت المملكة تحافظ على عهدها الدلموني؛ إذ توظّف تراثها التاريخي والثقافي في حراكها الإبداعي.

وتمثل الفضاءات الثقافية في الصحافة تجربة مميزة في البحرين اليوم ؛ فلم يعد التنافس بين الصحف على الجوانب الإخبارية فحسب، بل يمتد إلى الجانب الثقافي أيضًا؛ حيث تظهر الأخبار الثقافية في الصفحات الأولى دون أن يكون ثمة حضور لأي من الشخصيات القيادية في الفعالية، بمعنى أن الخبر الثقافي له أولوية لدى المتلقي البحريني عامة.

ففي البحرين اليوم درجة غير مسبوقة في حرية التعبير، ما وفر مناخًا أكثر حيوية للثقافة والإبداع، ولكن بطبيعة الحال مثل أي مجتمع ينتقل من حال إلى حال تواجه المجتمع الآن تعقيدات التحول, وهي ليست قليلة أيضًا، ولكن بالإجمال هناك وضع جيد يجب استثماره في تحقيق نهضة ثقافية تليق بهذا البلد وتاريخه ودور مبدعيه ومثقفيه.

وقد شهد عام 2007 تنظيم العديد من الفعاليات جرى أغلبها تحت المكرمة الملكية منها:

تدعيم الأسرة الأدبية, وتنظيم الربيع الثقافي للعام الثاني على التوالي, وقد استمرت هذه الفعاليات لمدة شهر استقبلت خلاله البحرين المبدعين من مختلف دول العالم، كما تعزّز خلال هذه السنة قطاع المتاحف، ومراكز المعلومات، والمسارح, وافتتاح بيت الشعر ومكتبة اقرأ للأطفال بهدف تأسيس بنية ثقافية تحتية، إضافة إلى التشجيع الواسع لحركة النشر، كما عادت الروح أيضًا خلال هذه السنة للنشاط التشكيلي؛ وذلك بتنظيم معرض البحرين للفنون التشكيلية، إضافة إلى انتعاش الجانب الإعلامي الثقافي كظهور مجلة الأدباء، وطباعة الأعمال الكاملة لبعض الأدباء.

ولأن البحرين هي بلد الشعر والشعراء منذ أول العصور، فهي كما يقول د. "علوي الهاشمي": "موطن صف طويل من شعراء العرب الأوائل أمثال عمرو بن قميئة وطرفة بن العبد والمتلمس والمسيب بن علس والمنخل اليشكري والأعشى وغيرهم "، لذلك نجد الشعر يمثل أصلب القواعد الفكرية والاجتماعية والإبداعية في البحرين وأكثرها أصالة وغنى على الإطلاق، وقد نال الشعر اهتمامًا مستحقًا خلال العام تمثل في تنظيم العديد من الأمسيات الشعرية واستضافة عدد كبير من الشعراء العرب والأجانب, إضافة إلى إصدار مجموعة من الدواوين الشعرية مثلت رؤى واتجاهات وأجيال مختلفة.

وحظيت حركة النشر باهتمام ملحوظ في المملكة سواء على المستوى الرسمي من وزارة الإعلام أو على المستوى الأهلي من المؤسسات الثقافية, وتتبدى ملامح هذا الاهتمام في وجود عدة مشاريع يجري تنفيذها بهدف دعم المؤلف، أهمها: مشروع "النشر المشترك"؛ مشروع "دعم الكتاب"؛ مشروع "كتاب الشباب"؛ مشروع كتاب "رواد الصحافة البحرينية "؛ مشروع "الإصدار الأول"؛ كتاب البحرين الثقافي.

وشارك قطاع الثقافة والتراث الوطني لأول مرة رسميًا باسم المملكة في معرض فرانكفورت الدولي للكتاب, وذلك في الفترة من 10 : 14 أكتوبر؛ حيث تم إعداد جناح خاص به.

كذلك نال فن المسرح اهتمامًا ملحوظًا ؛ فللمسرح البحريني، رغم ما يعتريه من مشكلات فنية الطابع ذات علاقة بتوفر بنى تحتية مهمة للعمل المسرحي، إلا أن النشاط المسرحي والدرامي في تزايد مستمر، مما يضاعف الشعور بأهمية هذا العمل، وبضرورة توفير كل الدعم له.

ومن جهته استمر قطاع الثقافة والتراث الوطني بدعم المسارح الأهلية بكافة أشكال الدعم الممكنة، فقد حرص على الإعلان عن مسابقة التأليف المسرحي للدورة الثالثة على التوالي، التي رصد لها جوائز مالية لأفضل النصوص, وتم طباعة النصوص الفائزة في كتاب ضمن مشروع النشر المشترك تحت اسم "خمس تجارب مسرحية من البحرين ", كما تم الإعلان عن مشروع العمل المسرحي المتميز ؛ حيث يتم فيه منح جائزة أفضل عمل مسرحي خلال العام من خلال لجنة تحكيم من المختصين في المسرح من خارج القطاع.

وكعادتها شهدت ساحة الفن التشكيلي اهتمامًا متزايدًا تمثل في تنظيم مهرجان البحرين الدولي الثالث للنحت ومعرض البحرين السنوي للفن التشكيلي, إضافة إلى عدد كبير من المعارض الشخصية لفنانين بحرينيين وعرب وأجانب مثلوا المدارس والاتجاهات الفنية المختلفة استضافتها صالتا البارح والرواق للفنون التشكيلية، فضلاً عن جمعية البحرين للفنون التشكيلية، ومن جهة أخرى أقام الفنانون البحرينيون عدة معارض خارجية في دول مختلفة، وقد لقيت هذه المشاركات دعمًا مستحقًا من وزارة الإعلام ممثلة في قطاع الثقافة والفنون.

ويمكن القول إن مجال الفنون التشكيلية يشكل تطورًا مهمًا، بفضل الرعاية والاهتمام الشخصي من قبل رئيس الوزراء، ورعايته لمعرض البحرين السنوي للفنون التشكيلية، الذي أعطى حركة الفن التشكيلي البحريني وزنًا في الحركة الفنية العربية ؛ حيث يعكس مستوى الإبداع التشكيلي لدى فناني وفنانات البحرين , ويقدم صورة متجددة لمنجز ثقافي وفني ، من خلاله يمكن قياس التوجهات الفنية في الطرح والمعالجة التي تعكس تنوع المدارس والخبرات الفنية وتعدد منابع ومصادر التجربة الإبداعية للحركة التشكيلية في المملكة , مثلما تعكس مستوى الذوق العام لدى جمهور المتلقين.

أما السينما البحرينية، والتي تحتل مرتبة متقدمة بالنسبة للسينما الخليجية؛ حيث توجد في البحرين أكثر من 40 صالة عرض سينمائية، وفيها أكبر سينما في الشرق الأوسط تقع في "البحرين سيتي سنتر"، فقد شهدت خلال العام البدء في تصوير خامس الأفلام الروائية الطويلة، كما نظم مسرح الصواري مهرجان الصواري للأفلام في دورته الثانية وشارك في مهرجان هذا العام 33 فيلمًا.

، Botinesوأيضًا تقوم السينما البحرينية بالإنتاج المشترك مع الدول الأخرى، أهمها إنتاج الذي ينتج باللغة الإسبانية، وتشترك فيه دول: البحرين، إسبانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الدنمارك، الأرجنتين، جمهورية الدومنيكان, ويجري الآن تصوير 5 أفلام جديدة، ستنتهي في يونيو 2008، ويتم أيضًا تصوير 18 فيلمًا سينمائيًا مشتركًا خارج البحرين.

ويمكن القول إن التجربة السينمائية في البحرين قد تشكلت وأعلنت حضورها، وإن لم تأخذ مداها واستمراريتها بعد، وذلك نظرًا لغياب المنتج– الممول، ونقص الخبرة العملية في المجالات الفنية المتصلة بالفعل السينمائي ، إلا أن البحرين لا تنقصها أية إمكانات تمنع قيام صناعة سينمائية محلية يمكن أن تنطلق إلى العالمية، إن وجد الدعم المناسب.

عام الإنجازات الثقافية:

يعتبر عام 2007 هو عام الإنجازات بالنسبة للثقافة البحرينية؛ حيث نظم قطاع الثقافة والتراث الوطني بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية ورعاية من شركة بتلكو للاتصالات وبشراكة فاعلة مع مركز الشيخ إبراهيم للدراسات والبحوث والمراكز الثقافية والفنية ، خلال الفترة من الأول من مارس إلى منتصف أبريل مهرجان ربيع الثقافة للعام الثاني على التوالي، والذي يعد المهرجان الأضخم على الإطلاق الذي تقيمه المملكة طوال تاريخها، وضم 34 فعالية لفنانين من مختلف دول العالم، تنوعت بين معارض الفنون والأمسيات الشعرية والندوات الفكرية والعروض المسرحية والغنائية وغيرها.

وقد نجحت البحرين من خلاله في المزج بين الثقافة وبين السياحة ؛ إذ وضعت روزنامة خاصة لموسم ثقافي مركز خلال شهر مارس، زاوجت فيه بين أولئك الراغبين في غذاء للروح بوجبات ثقافية متعددة، وبين آخرين يبدون اهتمامًا بمواقع سياحية، وقدم "ربيع الثقافة 2007" للسياح القادمين من الخارج، وكذلك للبحرينيين أيضًا فرصة سانحة لتداول المعلومات والاستمتاع بالحفلات والأداء الموسيقي، والمعارض الفنية، و إطلاق الكتب، والمؤتمرات، مما يسرهم في نمو القطاع السياحي ويبرز البحرين كمقصد عالمي ومركز ثقافي.

كما حققت البحرين خلال عام 2007 إنجازين هامين على المستوى الدولي تمثل الأول في الفوز بعضوية لجنة التراث العالمي ، وبذلك تدخل المملكة في هذه اللجنة العالمية المهمة ،

ما يجسد المكانة التي تحظى بها بين الدول والسمعة الطيبة التي تتميز بها، وخاصة بعد أدائها العالي في المجلس التنفيذي خلال الدورة المنصرمة التي امتدت أربع سنوات متواصلة.

يذكر أن عضوية هذه اللجنة سوف تمكن المملكة من لعب دور هام على الصعيد العالمي في المحافظة على التراث الإنساني وبناء الشراكات في هذا المجال، بالإضافة إلى ما تمثله هذه العضوية من أهمية بالغة بالنسبة لخدمة الثقافة والتراث البحرينيين .. والجدير بالذكر أن البحرين قد سبق أن فازت بعضوية المجلس التنفيذي للفترة الانتخابية السابقة ولمدة أربع سنوات، ولم تتقدم مجددًا للفترة الانتخابية الحالية لتتيح الفرصة للدول العربية الخليجية الأخرى.

) لمنطقة الشرق *ov***كما تم اختيار البحرين مقرًا إقليميًا** للمنظمة الدولية للفن الشعبي (الأوسط وشمال إفريقيا وانتخاب "علي عبدالله خليفة" أمينًا عامًا مساعدًا للإقليم.

ويذكر أن المنظمة الدولية للفن الشعبي تعتبر أكبر تجمع دولي أهلي للمهتمين بالفنون الشعبية والتراث الثقافي غير المادي، وقد تأسست في عام 1979 في بلجيكا، وهي عضو في المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) وتضم أعضاء يمثلون 184 بلدًا.

وكرم صالون غازي الثقافي "القاهري" 3 بحرينيين, وهم: الشاعر الدكتور "علوي هاشم الهاشمي" الأمين العام لمجلس التعليم العالي؛ والفنان الممثل المخرج المسرحي "إبراهيم بحر"، والشاعرة "هنادي عيسى الجودر".

ويتمثل الإنجاز الثقافي الأبرز هذا العام هو حصول الشيخة "مي بنت محمد آل خليفة" على وسام الفارس للفنون والآداب من الجمهورية الفرنسية كأول خليجية تحصل على هذا الوسام، وتقرر تقليدها الوسام في العاصمة الفرنسية باريس في يناير 2008.

وتعد هذه الرتبة من بين أربع رتب وزارية للجمهورية الفرنسية, وبناء عليه تعتبر هذه الدرجة من أهم الامتيازات الشرفية، والهدف من تقديم هذا الامتياز هو تكريم الأشخاص الذين تفردوا، مما شكل فخرًا للمرأة البحرينية بشكل خاص والخليجية والعربية بشكل عام.

واستضافت البحرين عددًا من الأحداث الثقافية الهامة, **ومنها:**

ـ **معرض للآثار المصرية** تحت عنوان "الفراعنة", وتعتبر البحرين هي أول دولة عربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يزورها المعرض ، الذي سبق عرضه من قبل في أسبانيا

وفرنسا وايطاليا, وسينتقل إلى مدينة "فالنسين" الفرنسية ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك.

ـ **المؤتمر العام السادس لمؤسسة الفكر العربي** تحت عنوان: "الاستراتيجية العربية لعصر العولمة" بمشاركة 500 مفكر؛ حيث أطلقت المؤسسة جائزة الإبداع العربي للمبدعين العرب لأول مرة هذا العام، وفازت الشيخة "هيا بنت راشد آل خليفة " (البحرين) في الإبداع المجتمعي.

ـ **اجتماعات الأدباء والكتاب العرب,** بمشاركة عدد من الأدباء والكتاب من سبع عشرة دولة عربية ناقشوا عددًا من الموضوعات المهمة من بينها إعادة عضوية الجمهورية العراقية إلى الاتحاد وحال الحريات في الوطن العربي.

واستضافت البحرين فعاليات ثمانية أسابيع ثقافية خلال عام 2007 تمثل ثقافات متنوعة: خليجية, وعربية, ودولية ـ تعرف الجمهور البحريني من خلالها على ثقافات هذه الدول وفنونها وأغانيها وتراثها، واستضافت أيضًا عددًا من معارض الفنون التشكيلية، كما رافق هذه الفعاليات عدة محاضرات ثقافية وعرض مجموعة من الأفلام السينمائية تعبر عن رؤى وتصورات مختلفة, وغيرها من الفعاليات ذات المردود الثقافي الذي يمد جسور التواصل بين الشعب البحريني وهذه الثقافات العالمية. ويمثل كل أسبوع ثقافي من هذه الأسابيع بحد ذاته حدثًا ثقافيًا هامًا يعكس الرغبة الملحة لدى المملكة في الانفتاح على كل الثقافات العالمية والتفاعل معها.

وشهدت الساحة الثقافية في البحرين مجموعة أخرى من الأحداث الهامة منها: دورة الملكية الفكرية؛ مؤتمر المعرفة؛ مهرجان وطني تراثي؛ مهرجان الأيام الثقافي؛ مؤتمر الآثار.

وكما مثل عام 2007 عامًا للإنجازات الثقافية في البحرين، مثل أيضًا تحديًا هامًا للثقافة البحرينية فقد شهدت المملكة خلاله "عاصفة ربيع الثقافة", وقضية الرقابة على الكتب؛ حيث أجازت إدارة المطبوعات والنشر بوزارة الإعلام خلال عام 2007 نشر وتداول العديد من الكتب.

ويمكن القول إن الحراك الثقافي في البحرين ظاهرة جيدة، ومناقشة هذا الحراك ظاهرة إيجابية أيضًا، فالحوار يؤدي – غالبًا – إلى التقارب والتفاهم , وهذا ما يجب أن يسعى إليه الجميع في نهاية المطاف؛ لأنه – بكل تأكيد – يحقق المصلحة للجميع.

والثقافة في البحرين اليوم بحاجة إلى بنية تحتية قوية كالمتاحف والمسارح وقاعات العرض والمراكز الثقافية للناشئة والإنفاق على النشر الثقافي ، وهي مهمة يمكن القيام بها من خلال تعاون الحكومة مع المؤسسات الأهلية, ويمكن فصل الثقافة والتراث عن الإعلام , وأن تكون الثقافة جهة أو هيئة أو وزارة مستقلة، فللإعلام "آني" يتابع الحركة والحدث، بينما الثقافة تؤسس وتبني العقول، كما هو معمول به في معظم دول العالم.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/1/1

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

مجالس الصحوة العراقية .. الأهداف والمخاوف

إن المتتبع لمسار الأحداث على خلفية المستجدات على الساحة العراقية يلحظ أن تلك الساحة شهدت صعود التشكيلات المسلحة شبه المنظمة، لاسيما تلك المندرجة تحت البرنامج الأمريكي لتسليح مجالس الصحوة (المعروفة بالعشائر) ضمن تحالف استراتيجي جديد في سياق البحث الأمريكي عن آليات غير تقليدية لمواجهة تنظيم "القاعدة" في بلاد الرافدين.

ويظل التساؤل هنا مرتبطًا بحدود قدرة تلك المجالس في السيطرة على الأمن والاستقرار في العراق، مع الحفاظ على عدم انزلاقه نحو الطائفية والقبلية والتي قد تفضي إلى مزيد من التفتت والانقسام.

وللإجابة عن ذلك السؤال يستلزم الأمر تناول المداخل المختلفة وراء فكرة إنشاء تلك المجالس وتأثيرها على المستويين الداخلي والسياسي في ضوء ما تبنته القيادة السياسية والعسكرية الأمريكية من بدائل للسيطرة على الانفلات الأمني في العراق، إضافة إلى مواقف مختلف الأطراف العراقية.

أولاً ــ إنشاء مجالس الصحوة:

برزت فكرة إنشاء تلك المجالس منذ ما يقارب نحو عامين ونصف العام بعد فشل القوات الأمريكية والعراقية في التعامل مع الملف الأمني؛ حيث كانت فكرة سنية تحولت إلى واقع في محافظة الأنبار حين تبنتها عشائر "أبو ريشة" التي شكلت قوات أخذت على عاتقها محاربة تنظيم "القاعدة" والمحافظة على الأمن والاستقرار في تلك المحافظة، وما لبثت أن اتسعت الفكرة وضمت 186 مجلسًا في 186 منطقة يعمل بها حوالي 77 ألف مسلح في محافظات: الأنبار؛ تكريت؛ بابل؛ نينوي؛ ديالي؛ ومناطق بغداد التي تضم: الدورة؛ العامرية؛ السيدية؛ الخضراء؛ اليرموك؛ المنصور؛ الجامعة؛ الأعظمية؛ الغزالية؛ الفضل، إضافة إلى مناطق حزام العاصمة مع احتمالية إنشاء مجالس صحوة في البصرة، وذي قار والنجف وكربلاء.

وقد أنيط بهذه القوات العديد من المهام، **ومنها:**

ــ إعداد قوائم بأسماء المسلحين الحقيقية والكنى الحركية لهم.

ـــ جمع وتدقيق المعلومات الاستخباراتية عن تشكيلات المسلحين وأماكنهم السرية ونقاط الانطلاق والحركة.

ـــ مساندة القوات الأمريكية والعراقية في شن العمليات العسكرية ضد مواقع وتجمعات المسلحين داخل المدن وخارجها.

هذا.. وتدل المؤشرات على أن العلاقة بين المجالس العشائرية والقوى السنية المسلحة قوية ومتشابكة؛ حيث اندمج فيها عدد كبير من أفراد "الجيش الإسلامي" و"حماس العراق" و"جيش المجاهدين" و"حركة جامع".. وجميعها تشكل المجلس السياسي للمقاومة العراقية, فيما لا يزال "كتائب ثورة العشرين" و"جيش الراشدين" يتخذان مواقف بعيدة عن هذه المجالس.

وكما نجح الجيش الإسلامي في لعب دور كبير في تشكيل تلك المجالس وبناء تحالف استراتيجي جديد مع ضمان دعم سياسي وعسكري ومادي من جانب القوات الأمريكية, مما ساعد في خفض معدلات العنف وحفظ الأمن ـــ فإنه خلق في المقابل بيئة جديدة؛ حيث غدت تلك المجالس قوة عسكرية سمتها البارزة القدرة على فرض الأمر الواقع وتكريسه جنوبًا وشرقًا وغربًا والانفراد بالحكم بوصفها سلطات شرعية؛ حيث تمكنت من إنشاء مخافر للشرطة ونقاط تفتيش وحواجز خاصة بها، ويلاحظ في هذا السياق أن هذه الخطوات تشبه تلك المتبعة في حالة إنشاء الكانتونات، مما يعني أن العراق الجديد سيتجه نحو نمط من التجزئة والتفتت تصبح فيه القبائل والعشائر قادرة على إقامة سلطاتها المحلية بديلاً عن الحكومة المركزية في العاصمة.

ومن جهة أخرى، أصبح المشهد العراقي الآن مختلفًا عما كان عليه في المرحلة السابقة، وذلك بتحول شطر كبير من الصراع المسلح من الاقتتال الطائفي إلى الاقتتال داخل الطائفة نفسها, وهذا فضلاً عن اعتقاد القوى السنية المختلفة أن النفوذ الإيراني هو الأولى بمجابهته نظرًا لخطورته؛ وهذا يعني ضرورة الالتقاء مع الأمريكيين لمواجهة الإيرانيين فيما لا يزال تنظيم "القاعدة" يصر على ضرورة مواجهة الخطر الأمريكي وثانوية النفوذ الإيراني أو على الأقل ضرورة تحييده في الوقت الراهن.

وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى محاولة استغلال الولايات المتحدة لذلك الاختلاف بتأكيد ضرورة النظر إلى النفوذ الإيراني على أنه التحدي الأكبر والرئيسي, مما خلق نقاط التقاء بين قوى عراقية وواشنطن أدت إلى صعود فكرة مجالس الصحوة العشائرية.

ثانيًا ــ مواقف الأطراف العراقية:

لعل أكثر ما يثير مخاوف العراقيين في تلك المرحلة هو انتقال مطلب الفيدرالية من الطوائف إلى القبائل أو العشائر التي تسعى بدورها إلى تقاسم السلطة فيما بينها على أسس قبلية، بحيث يجد العراقيون أنفسهم أمام معادلة سياسية تصبح فيها القبائل طرفًا في تقطيع أوصال العراق لا تحريره من تنظيم "القاعدة" كما يزعم الأمريكيون، ولقد أفضى هذا الواقع بدوره إلى بروز العديد من المواقف والأطروحات لمختلف الأطراف:

1ــ الحكومة: لا تشعر بالثقة التامة تجاه تلك المجالس تحسبًا للانقلاب عليها في المستقبل أو لاختراقها من قبل تنظيم "القاعدة" وغيرها من العناصر المسلحة المناوئة للحكومة، وذلك رغم ما لعبته قوات تلك المجالس من دور في تخفيض مستوى العنف في البلاد بنسبة 60% خلال الأشهر الماضية.

وفي هذا الصدد أشار كل من وزيري الدفاع "عبد القادر جاسم" والداخلية "جواد البولاني" إلى أن الحكومة وافقت على تجنيد 20% من تلك العناصر في صفوف قوات الجيش والشرطة، كما أعلنا أنه لن يتم السماح بإنشاء قوة ثالثة بجانب القوات النظامية.

2ــ كتلة الائتلاف الموحد: دعا زعيم المجلس الإسلامي الأعلى "عبد العزيز الحكيم" إلى ضرورة عمل قوات مجالس الصحوة إلى جانب قوات الحكومة العراقية مع تحجيم دورها، محذرًا من خطورة تسليحها وتدريبها وانخراطها في تشكيلات عسكرية تمكنها فيما بعد من محاربة الشيعة.

3ــ هيئة علماء المسلمين: دعا الشيخ "حارث الضاري" شيوخ العشائر ألا يكونوا جزءًا من المخططات الأمريكية التي تهدف إلى إضعاف وتفتيت العراق وجعله كانتونات ومناطق مسلحة.

4ــ المسلحون العراقيون: اعتبرت جبهة الجهاد والتغيير ظاهرة المجالس ما هي إلا مشروع أمريكي فاشل هدفه ضرب المقاومة العراقية بحجة تصفية "القاعدة".

5ــ تنظيم "القاعدة": أطلق العديد من التحذيرات على لسان قادته في الداخل والخارج وعلى رأسهم "أسامة بن لادن" بشأن إمكانية استهداف زعماء تلك المجالس, وهو ما حدث فعليًا؛ إذ شكل ما يسمى بكتيبة "الصديق"، والتي طالت زعيم مجلس صحوة الأنبار "عبد الستار أبو ريشة" في الأنبار و"حسين جبارة" في صلاح الدين، و"حسين علي صالح الجبوي" في كركوك، وفجرت منزل "فواز الجربة" رئيس صحوة الموصل، وأخيرًا اغتالت قائد صحوة الأعظمية.

ثالثًا ــ الأسباب الخفية وراء الاستراتيجية الأمريكية:

يبدو من إنفاق واشنطن حوالي 62 مليون دولار على تسليح وتمويل وتدريب قوات الصحوة ضمن برنامج سيتكلف مليارات الدولارات أنه يحمل أهدافًا خفية تخدم مصالحها في هذا البلد, **ولعل من هذه الأهداف:**

ــ إتباع استراتيجية الدفع بالقبائل إلى التحول إلى قوة مسلحة ليس بهدف محاربة القاعدة ــ فهذا هدف لا يتطلب كل تلك الأعداد من الرجال ــ بل بهدف إعادة نقل المجتمع العراقي من مجتمع شبه مسلح إلى مجتمع مسلح بالكامل من أجل دفعه إلى الخوض في حروب قبلية لا طائل منها، الأمر الذي سيؤدي إلى توزيع السلطة بين مسلحين تم صناعتهم واستثمارهم في تقاسم الأرض والنفوذ والثروة، أي خلق نظام السلطة الموزعة، والتي من المستحيل تجميع عناصرها من دون استخدام أقصى درجات العنف بين الأفراد في المجتمع العراقي.. وبالتالي تضمن واشنطن استمرار السيطرة على مقدرات العراق.

ــ تشكيل قوات عربية سنية لها قدرة عسكرية يمكنها التصدي لأي خلل في توازن القوى على ساحة الصراع العراقية.

ـ إعادة ترميم لخطأ استراتيجي ارتكبته إدارة "بوش" بالعراق عندما سرحت قوات الجيش والشرطة العراقية، الأمر الذي أدى إلى انخراط العديد منها في تنظيمات مسلحة مناهضة لقوات الاحتلال.

ـ اعتبارها خطوة أولية وضرورية لإرضاء بعض الحكومات العربية التي تهتم بشأن العرب السنة في العراق، وتبدي امتعاضها من عمليات التهميش التي تطولهم.

رابعًاـ مستقبل قوات الصحوة:

وأخيرًا يبقى تساؤل مفاده: ما هو مصير هذه القوات المتزايدة في العدد والعدة بعد أن تقضي على "القاعدة" وترسخ الأمن والاستقرار في المدن العراقية، فهل ستحل أم أنها ستبقى كقوة عسكرية موازية لقوات الجيش والشرطة أم سيجري دمجها بالقوات المسلحة العراقية؟

والإجابة عن ذلك السؤال غاية في الصعوبة والتعقيد؛ فحل تلك القوات وسحب البساط من تحتها أصبح عمليًا أمرًا مستحيلاً في ظل الظروف الراهنة؛ إذ سيعني ذلك عودة أعمال العنف والاقتتال بشكل أوسع وأشد؛ لأن العديد من أفراد هذه القوات أصبح يمتلك الخبرة القتالية والسلاح، أما التسليم بإبقاء تلك القوات كقوة عسكرية موازية لقوات الشرطة والجيش فهذا يعني خلق تهديد مباشر لحالة الاستقرار، إضافة إلى أنه سيضع الحكومة العراقية في موقف الرهينة بيد هذه الميليشيا التي تملك القوة، الأمر الذي ينذر بنشوب حرب أهلية. أما دمج هذه القوى في الجيش والشرطة، فسيربك نظام المحاصصة الطائفية العسكري المتبع، والذي يعني ترجيح الكفة العسكرية للسنة العرب على غيرهم، وبذلك ستصبح تلك القوات ذات أكثرية داخل النسيج العسكري العراقي.

وفي ضوء ما سبق.. فلاشك أن ابتكار مجالس الصحوة يأتي في إطار استراتيجية أمريكية تستهدف أطياف ومقومات الشعب العراقي المنخرط في حرب لا يعرف أي شيء عن أهدافها الحقيقية، ولا ما يخطط له في السر والعلن، الأمر الذي سيجر المنطقة إلى صراعات دموية بعيدة المدى تغذيها أعمال قتالية متعددة الأسباب وتعود لمصالح العديد من الدول التي يمكنها أن تصنع سيناريوهات متتالية ومتشابكة تستنزف مقدرات الشعب العراقي وشعوب المنطقة.

2008/1/12

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

"بوش" في الشرق الأوسط

داعية حرب وسلام في آن واحد!!

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

"بوش" في الشرق الأوسط

داعية حرب وسلام في آن واحد!!

بدأ الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في الثامن من يناير 2008 جولة للمنطقة هي الأطول والأهم؛ فهي الأطول.. لأنها تشمل: إسرائيل؛ الضفة الغربية؛ الكويت؛ البحرين؛ الإمارات ؛ السعودية؛ مصر, وهي الأهم.. لأنها تهدف ــ كما اتفق العديد من الخبراء والباحثين الغربيين والعرب ــ إلى دفع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بالإضافة إلى بحث خطة للأمن الإقليمي لاحتواء النفوذ الإيراني بالمنطقة، فضلاً عن تناول الجهود المبذولة في مجالات مكافحة الإرهاب، وتعزيز الحريات.

ولقد سبقت الجولة توقعات بشأن نجاحها وفشلها, واحتكم المتفائلون بنجاحها إلى حاجة بوش إلى لاعبين أساسيين في المنطقة للسيطرة على توتراتها, فضلاً عن تصريحاته قبل بدء جولته بثقته بإمكانية حدوث انتقال وتحول ديمقراطي في الشرق الأوسط على غرار ما حدث في أوروبا الشرقية وشرق آسيا.

ولكن المتشائمون بتوقعات الفشل كانت لهم تقديراتهم بأن الزيارة سوف تكون امتدادًا لإخفاق السياسة الأمريكية في المنطقة في ظل فشل إدارة "بوش" في حسم أي من الملفات المفتوحة في الشرق الأوسط.

وفي التحليل الأخير.. فإن القراءة المتأنية لنتائج الجولة تنحاز إلى الحكم بالفشل على الزيارة وليس بنجاحها, فلقد عاد "بوش" وأثناء الجولة للحديث المنحاز لإسرائيل؛ حيث وصفها كوطن للشعب اليهودي, وطالب لها بحدود آمنة ومعترف بها, ويمكن الدفاع عنها, ثم عاود حديثه المكرر عن الدولة الفلسطينية كدولة قابلة للاستمرار ومتصلة وذات سيادة ومستقلة ، موضحًا أن ضمان أمن إسرائيل وقابلية الاستمرار للدولة الفلسطينية يصبان في مصلحة الطرفين، الأمر الذي يتطلب ضرورة تقديم ضمانات لذلك.. فعلى الجانب الإسرائيلي أن يتوقف عن توسيع المستوطنات, وعليه ــ أيضًا ــ إزالة المستوطنات العشوائية، وعلى الجانب الفلسطيني أن يتصدى للإرهاب.

والواقع أن هذه المسارات الجديدة التي طرحها "بوش" كانت قديمة، وهي تتكرر بشكل روتيني منذ بدء عملية السلام في أوسلو عام 1993 وحتى الآن.. إنها على حد تعبير مراقب شرق أوسطي "نبيذ قديم في قارورات جديدة". . والإضافة الوحيدة في هذه المسارات، كانت تشديد "بوش" على إنهاء أربعين عامًا من "الاحتلال" الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية إفساحًا للمجال أمام إقامة دولة فلسطينية، واقتراحه للمرة الأولى وضع آلية دولية لتعويض اللاجئين الفلسطينيين، بهدف شطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين من التداول التفاوضي ، هذا إضافة إلى تشديده ــ وكما سبقت الإشارة ــ على "يهودية" دولة إسرائيل. وهكذا.. فلقد صادر بتصريحاته كل احتمالات الوصول إلى تسوية عادلة للمسألة الفلسطينية, ووضع الفلسطينيين أما الحائط, فهم لن يقدروا على مصادرة حق أربعة ملايين لاجئ فلسطيني في العودة، ولن يقدروا على الموافقة على ترحيل (ترانسفير) مليون ونصف مليون فلسطيني من سكان إسرائيل إلى الضفة وغزة لضمان يهودية إسرائيل , وهكذا فشلت الزيارة في تحقيق هدفها الأول في دفع عملية السلام إلى الأمام, وهو فشل تشهد عليه مجزرة إسرائيل في غزة.. أثناء وجود بوش في المنطقة وقبل مغادرته إياها.

ويبقى الهدف الثاني وهو عزل إيران إقليميًا والذي يبدو أنه كان الهدف الرئيسي للزيارة, فلم يكد نهار الأحد 6 يناير 2008 ينتهي ــ أي قبل زيارة بوش المنطقة بيومين ــ إلا وقامت الدنيا ولم تقعد على إثر إعلان الولايات المتحدة قيام 3–5 زوارق تابعة للحرس الثوري الإيراني بالتحرش بثلاث سفن تابعة للبحرية الأمريكية في الخليج العربي، وهو الحادث الذي تبارى المسؤولون الأمريكيون في تضخيمه ليكون بمثابة تمهيد مقصود لما ينتويه "بوش" من جولته في المنطقة تجاه إيران، وهو التضخيم الذي تجلى في تصريحات المسؤولين الأمريكيين بشأنه بداية من "بوش" نفسه، والذي حمل إيران مسؤولية ما سماه بـــ"العمل الاستفزازي" في مضيق هرمز، مرورًا بكل من الناطق باسم الخارجية "شون ماكورماك" والمتحدث باسم مجلس الأمن القومي "جوردون جوندرو", واللذين طالبا طهران بعدم القيام بأية أعمال استفزازية يمكن أن تؤدي إلى عواقب خطيرة في المنطقة، مؤكدين أن بلادهما ستتصدى لأية أعمال تشكل تهديدًا لها أو أي من حلفائها. ولم يقتصر أمر التضخيم على التصريحات، بل قام البنتاجون، بعد الحادث بيومين، بنشر لقطات فيديو للحادث مدته خمس دقائق، ووصل الأمر

إلى تقديم احتجاج رسمي لدى إيران على هذا الحادث تسلمته السفارة السويسرية التي ترعى مصالح واشنطن في طهران.

وفي مقابل كل هذا التهويل أو التضخيم قلل المسؤولون الإيرانيون من شأن هذا الحادث, واعتبروه مسألة معتادة وطبيعية، وأن ما حدث لم يتعد أن القوارب الإيرانية لم تتعرف على هوية السفن الأمريكية، وأن المسألة تم حلها بمجرد تعرف كل جانب على هوية الآخر، وأن التناول الأمريكي للحادث مجرد محاولة من واشنطن للإدعاء بأن إيران مصدر تهديد في الشرق الأوسط، وأن شريط الفيديو الذي عرضه البنتاجون "مفبرك" ومستقي من الأرشيف ولا علاقة له بمواجهة مزعومة بين زوارق إيرانية وسفن أمريكية في الخليج.

وإذا كان للمسؤولين الإيرانيين الحق في الرد على التهويل الأمريكي للحادث بشيء من "التهوين" من أمره, فإن بعض الخبراء العسكريين والأمنيين يميلون إلى اعتباره حادثًا متوقعًا في تلك المنطقة من العالم تحديدًا نظرًا لضيق مساحة مضيق هرمز, وفي ظل مراقبة الدوريات الإيرانية لأي تحرك في هذه المنطقة بصورة دقيقة بسبب حساسية الموقف والظرف وتنبيهها الدائم للقوات الأجنبية بأن تأخذ حيطتها عند المرور في هذه المنطقة القريبة جدًا من مياهها الإقليمية, وليست حادثة البحارة البريطانيين الـ17 في العام الماضي ببعيدة.

وبغض النظر عن أي من التقييمات السابقة لحادثة مضيق هرمز, فإن المؤكد أنها قد مثلث تمهيدًا جيدًا لما يحمله "بوش" في حقيبته بشأن الملف الإيراني بمختلف تفريعاته من اتهامات ودعاوى قام بنثرها هنا وهناك منذ أن وطأت قدماه منطقة الشرق الأوسط سواء على هامش اجتماعاته ولقاءاته مع مسؤولي المنطقة إسرائيليين كانوا أم عرب، أو في خلال مؤتمرات صحفية وتصريحات لوسائل إعلام.. وإن كان الكيل الأوفى من هذه الاتهامات قد جاء في خطابه الرسمي الوحيد الذي ألقاه أثناء زيارته للإمارات في جولته الخليجية الثالثة بعد دولة الكويت ومملكة البحرين.

وقد جاءت الاتهامات الأمريكية تقليدية ومتكررة ولكنها كانت هذه المرة شاملة, وقد بدأت بلبنان بدعوى أن إيران تقوض آمال اللبنانيين في السلام من خلال دعم وتمويل "حزب الله", ثم جنحت جنوبًا إلى فلسطين وإسرائيل باعتبار أن إيران "تقوض آمال السلام هناك عبر تمويل

جماعات إرهابية مثل "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، وامتدت الاتهامات شرقًا حتى وصلت أفغانستان باعتبار أن إيران ترسل أسلحة لحركة "طالبان"، أما بشأن العراق فقد كرر "بوش" أكثر من مرة خلال جولته بأنها تقوم بإرسال أسلحة إلى الميليشيات الشيعية (صواريخ وقذائف هاون وقنابل الطرق) وتقوم بتدريب هذه الميليشيات، معلنًا أن القوات الأمريكية ألقت القبض على عملاء إيرانيين يقومون بهذا الدور وأنهم مازالوا رهن الاعتقال والتحقيق.

وفي اتهام عام لإيران، وإن كان تقليديًا أيضًا، عاد "بوش" ليتهمها بأنها تهدد جيرانها في المنطقة بالصواريخ الباليستية في إشارة غير مجهولة لدول الخليج وإسرائيل.. ولم يسقط بالطبع الملف النووي الإيراني من أجندة اتهاماته فعاد وأكد على "أن إيران تتحدى الأمم المتحدة وتقوض استقرار المنطقة برفضها أن تكون واضحة وشفافة بشأن برنامجها النووي".

ويبدو أن الرئيس "بوش" الذي ركز وجمع كل الاتهامات لإيران وكأنها المصدر الأول لزعزعة استقرار الأمن بمنطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج على وجه الخصوص كان يهدف إلى حشد دول الخليج لمواجهة ما سماه بالخطر الإيراني.. قبل أن يستفحل الخطر ويفوت أوان مواجهته, وكأنها دعوة إلى الدخول في مواجهة عسكرية مع إيران.. أعادت إلى الأذهان أجواء ما قبل غزو العراق في أوائل عام 2003.

ولكن ردود الفعل الأولية تجاه اتهامات "بوش" لإيران تشير إلى أن دول الخليج لم تبد حماسًا لمحاولته دق طبول الحرب ضد طهران, والتي أشار إليها 4 مرات في خطابه المشار إليه سالفًا، وعلى ما يبدو فإن هناك شبه اتفاق خليجي عام يقلل من تهويل "بوش"، بل يغلب على هذه الاتفاق الدعوة غير المباشرة له بأن يبحث عن صيغة سلمية لحل الخلاف مع إيران، ويتضح هذا الاتفاق الخليجي من واقع استقراء بعض التصريحات التي سبقت أو تزامنت مع الزيارة.. فقبيل زيارته للسعودية أعلن "سعود الفيصل" وزير الخارجية "أن إيران دولة جارة، وأن بلاده ترغب في استمرار السلام والتناغم بين دول المنطقة وأنها إذا شعرت بأي تهديد إيراني فإنها ستبادر إلى الحديث مع طهران في هذا الشأن؛ لأن للرياض علاقات معها".

وفي نفس السياق أكد مسؤول عماني رفيع المستوى لصحيفة الإندبندنت بتاريخ 2008/1/13على أن أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج مهتمون بضرورة البحث عن حل

سلمي للأزمة الإيرانية المتعلقة بطموحاتها النووية؛ حيث لا يرون ما يمنع أية دولة من أن تحصل على الكهرباء باستخدام التطبيقات النووية تحت إشراف الأمم المتحدة، مؤكداً للصحيفة أن بلاده تتمتع بعلاقات متميزة مع إيران وأن حكومته لا تعتبر أن البرنامج النووي الإيراني يمثل تهديدًا من أي نوع.

والواقع أن المؤشرات الدالة على سير ردود الأفعال الخليجية إزاء اتهامات "بوش" في طريق معاكس لرغبته, تبدو في نمو العلاقات الاقتصادية المتشعبة والمتزايدة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي, والتي لسنا في صدد الحديث عنها تفصيلاً, ولكن نكتفي بالإشارة إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إيران والإمارات، باعتبارها كانت محل إلقاء خطاب "بوش" الرسمي الوحيد أثناء الزيارة, كما تبدو ــ أيضًا ــ في التقارب الإيراني ــ الخليجي على المستوى السياسي والذي تجسد في حضور الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" مؤتمر قمة دول مجلس التعاون الخليجي الذي انعقد بالدوحة في 3 ديسمبر من العام الماضي, وهي المرة الأولى التي يلقي فيها، رئيس إيراني خطابًا أمام هذه القمة، ثم أعقب ذلك دعوة الملك "عبد الله" لـــ"نجاد" لأداء مناسك الحج.. وهي مؤشرات لا تخلو من دلالة على رغبة الطرفين في تحطيم الحواجز التي دامت طويلاً, والتي يحاول "بوش" تعليتها والبناء عليها.

تبقى قضية مطالب بعض دول الخليج التي تم طرحها أثناء زيارة "بوش" لهذه الدول, ونقصد بها المطالب الحساسة غير التقليدية التي تمس وترًا مهمًا في علاقة الولايات المتحدة بتلك الدول, وبالطبع هي مطالب تختلف من دولة لأخرى؛ فعلى سبيل المثال أثيرت قضية الكويتيين الأربعة المعتقلتين في جوانتانامو؛ حيث طالبت ناشطات كويتيات أثناء لقاء "بوش" مجموعة من جمعيات المجتمع المدني الكويتي بالإفراج عنهم، ووعد بالنظر "جديًا " في أمر هؤلاء الأربعة, وقال إن اثنين منهما قد يفرج عنهما قريبًا وأن الآخرين سيحالان إلى المحكمة, وإن كان قد أبدى شيئًا من الدهشة من الحديث الكويتي عن هذه المسألة، وكأنه أخذ أكثر مما كان يجب من وجهة نظره، أما المطلب الإماراتي فكان الإسراع في توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين, والتي تدور المفاوضات حولها منذ أكثر من عامين, وواجهتها عقبات أمنية وسياسية مازالت تحول دون التوقيع عليها, ومن أبرز هذه العقبات: الخلافات على نطاق الاتفاقية؛ إذ تطالب الإدارة الأمريكية أن تشمل الاتفاقية القطاعين النفطي والمصرفي, وهو ما

يعنى فتح الأسواق الإماراتية للشركات النفطية والمصارف الأمريكية, فضلاً عن فتح المجال أمام شركات الاتصالات, وهو مجال ظل محتكرًا لشركة مملوكة جزئيًا للحكومة، كما تطالب الإدارة الأمريكية بإلغاء نظام الكفيل والسماح للعمال بحرية العمل النقابي، إضافة إلى إجراء تعديلات على التشريعات العمالية، ومما يضفى حساسية أكثر على هذا المطلب، النقطة الشهيرة التي أثيرت عندما منعت شركة الموانئ في دبي من إتمام صفقة لإدارة موانئ أمريكية بذريعة أن ذلك ضار بالأمن القومي الأمريكي، ورغم تسوية هذه المسألة إلا أنها قد أعاقت توقيع الاتفاقية.

أما القضية الأخيرة والمهمة فهي تتعلق بقضية صفقة الأسلحة الأمريكية للسعودية, والتي تبلغ قيمتها 20 مليار دولار؛ حيث كشف مصدر مسؤول بوزارة الخارجية الأمريكية عنها بالتزامن مع زيارة "بوش" للسعودية, وهى الصفقة التي أثارت قلق البعض في واشنطن وبالطبع في إسرائيل باعتبار أنها تتضمن " ذخائر الهجوم المباشر والمشترك " البالغة الدقة في إصابة الهدف، وهو الأمر الذي ظهر في تعليقات بعض المسؤولين الإسرائيليين بأن إسرائيل أبدت عدم ممانعتها نظريًا إتمام هذه الصفقة على أن تجرى مباحثات بشأن أمنها وبقاء الأسلحة في مكان بعيد عنها, ومن المتوقع أن تشمل صفقات الأسلحة إلى جانب السعودية كلاً من الإمارات والكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان، وذلك في إطار استراتيجيةٍ أمريكية لتعزيز الدفاعات العسكرية لحلفاء الولايات المتحدة في الخليج لمواجهة تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة.

ردود الأفعال والمطالب الخليجية تستبقي ــ مرة أخرى ــ الحكم على الزيارة أقرب إلى الفشل في تحقيق هدفها الثاني وهو عزل إيران إقليميًا, فلقد بدا واضحًا أن قادة دول المجلس الذين التقاهم بوش يتمتعون بالتعقل والاتزان والاستقلالية في تعاملهم مع المسألة الإيرانية, وذلك انطلاقًا من حقيقة مفادها أن شعوب المنطقة لا تود توترات ولا تهديدات جديدة, وكفى ما يحدث في المستنقع العراقي الذي لا يعلم إلا الله ــ كيف ومتى يتم الخروج منه, وانطلاقًا من حقيقة أخرى مؤداها أن إسرائيل ــ وليست إيران – هي مصدر الخطر الحقيقي على الدول الخليجية.

وفي المحصلة .. فلقد حملت زيارة بوش في طياتها تناقضًا واضحًا ربما يعكس حالة التناقض التي تتسم بها السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فإذا كان "بوش" قد سعى – إدعاءً – في محطته الأولى إلى السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فلقد سعى – فعلاً – في محطته الثانية إلى تطويق إيران وتهديدها بطبول الحرب، فكيف لـ"بوش" أن يكون داعية سلام وحرب في آن واحد ؟!!

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/1/17

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

مطالبة "بوش" بزيادة إنتاج النفط..

الدوافع والتداعيات

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

مطالبة "بوش" بزيادة إنتاج النفط..

الدوافع والتداعيات

لم تعد قضية ارتفاع أسعار النفط محل اهتمام رجال الاقتصاد والشركات الاستثمارية، بقدر ما أصبحت ضمن الاهتمامات الرئيسية للقادة السياسيين ورجال التخطيط والاستراتيجية العسكرية، وقد ظهر ذلك جليًا خلال جولة الرئيس الأمريكي " جورج بوش" للشرق الأوسط؛ حيث طلب من دول "أوبك" العمل على زيادة الإنتاج، من أجل خفض الأسعار.

والمثير للاستغراب حقًا أن يصدر هذا الطلب من شخص من المفترض أنه على علم ببواطن الأمور وظواهرها حول أسباب ارتفاع أسعار النفط، والتي تخرج عن سيطرة "أوبك"، وحتى إن افترضنا أن للمنظمة يدًا في السيطرة على الأسعار، فلماذا إذن لم تطالب دولها "بوش" في المقابل بالعمل على رفع قيمة الدولار المتهاوي لها يسببه لاقتصاداتها من تداعيات سلبية، من بينها تآكل عوائدها، مما يضر بفوائض موازينها التجارية، وانخفاض القوة الشرائية لعملاتها، نتيجة تراجع قيمتها لارتباطها بالدولار، فضلاً عن تسلل شبح التضخم المستورد، وما ترتب عليه من احتجاجات وأعمال عنف بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة المتولدة عن التضخم المتفشي.. فكما لا يستطيع "بوش" وإدارته رفع الدولار لا تستطيع دول "أوبك" إعادة أسعار النفط إلى سابق عهدها!

واللافت للنظر في طلب "بوش" – فضلاً عما سبق – أنه جاء في وقت يتوقع فيه خبراء الطاقة انخفاض أسعار النفط عام 2008 عن مستوياتها في العام الماضي؛ حيث انخفضت الأسعار فعليًا بنحو 10% عن أسعار الأسبوع الأول حين بلغت نحو 100 دولار، رغم عدم زيادة الإنتاج النفطي إضافة إلى وجود إمدادات كافية في الأسواق .. والشاهد هنا إظهار أرقام المخزون الأمريكي الأسبوعية زيادة أكبر من المتوقع في أول ارتفاع لها منذ تسعة أسابيع.

وما يثير الدهشة أيضًا أن "بوش" سبق وأعلن أن من أولويات إدارته إعادة التفكير في استراتيجية بعيدة المدى في مجال الطاقة، تهدف إلى تقليص الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي المستورد والبحث عن مصادر بديلة متطورة للطاقة، وهو ما يعني الاستغناء عن النفط جملة وتفصيلاً، وخصوصًا نفط "أوبك" من خلال إحلال الوقود ال حيو ي (الإيثانول

السليولوزي) وغيره، الأمر الذي يثير تساؤلاً مفاده: لماذا إذن يتواتر الحديث الأمريكي حول أن السبيل الوحيد لخفض الأسعار هو زيادة إنتاج النفط الذي يسعى للاستغناء عنه كما يدعي؟!

والمبرر الرئيسي لهذا الطلب كما يدعي "بوش"، أن ارتفاع الأسعار أدى إلى تباطؤ شديد في الاقتصاد الأمريكي، وذلك على الرغم من إرجاع المحللين ذلك التباطؤ إلى أزمة قروض الرهن العقاري عالية المخاطر ومشاكل أخرى في الأسواق المالية، وهو ما يعني أن الصعوبات الاقتصادية الأمريكية محلية، وبإمكان واشنطن إذا كانت ترى أن هناك نقصًا في الإمدادات النفطية أن تزيد من إنتاجها النفطي المحلي، فهناك نقص في إنتاج معامل التكرير الأمريكية، فالأمريكيون يستهلكون 21 مليون برميل في اليوم، ولكنهم لايقومون إلا بمعالجة 17 مليون برميل فقط.

ومن زاوية أخرى، يقول المحللون إن سبب ارتفاع الأسعار ليس "أوبك"، وإنما الأخطاء في المعلومات؛ حيث تبين أن توقعات الاستهلاك كانت مخطئة مما تسبب في منع الشركات من إعادة بناء مخزونها، ونتيجة لانخفاض مخزون الشركات من جهة، وتوقع المضاربين في الأسواق احتمال ارتفاع الأسعار بشكل مفاجئ.. كل ذلك أدى إلى مضاربات ساهمت في ارتفاع الأسعار، وحتى الارتفاع الأخير الذي وصل إلى المائة دولار، فقد جاء نتيجة موجات شراء على عقود النفط، والتي كان من المقرر تسليمها في يناير الحالي، مما ترتب عليه ارتفاع سعر برميل الخام الأمريكي الخفيف إلى 100 دولار.

وبذلك ليست أوبك هي التي رفعت الأسعار من خلال خفض الإنتاج كما يدعي البعض، لاسيما وأنها ليست وحدها التي تستحوذ على الصادرات النفطية فهي تسهم بـــ 40% فقط من صادرات العالم تقريبًا من النفط الخام.

والسؤال هنا هو: ما الدافع الحقيقي وراء طلب "بوش"، في ظل ما سبق؟ **وللإجابة عن هذا السؤال يمكن القول:**

1- إن خيار البديل الحيوي للنفط الذي اتخذه "بوش" في استراتيجته، اتضح أنه إذا تم تنفيذه، فسوف يقضي على الزراعة في أمريكا وسيفقدها محاصيلها الأخرى وسيرفع حتى أسعار الذرة والحبوب المستخرج منهما الوقود الحيوي، علاوة على ما قد يترتب على ذلك من مجاعة في العالم.

2- إن المطالبة بزيادة الإنتاج تأتي من باب الحفاظ على تفوق الاقتصاد الأمريكي، كما ظل منذ الحرب العالمية الثانية؛ حيث كان لارتفاع سعر برميل النفط من 10 دولارات منذ عقد ليصل إلى 100 دولار، أثر في حدوث تحول في ميزان القوى.

إذ أدى إلى زيادة الفوائض التي تستخدم في دعم اقتصادات الشرق الأوسط، التي تضاعفت عائداتها أربع مرات خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى 750 بليون دولار، وليس هذا وحسب، وإنما روسيا أيضًا، فبعد أن كانت تعاني من عجز اقتصادي، أصبحت تمتلك الآن احتياطيًا من النقد الأجنبي والذهب يبلغ 425 مليار دولار.

ومن بين الآثار الأخرى التي نتجت عن ارتفاع أسعار النفط – إضعاف جهود إدارة "بوش" الرامية إلى استخدام الضغوط المالية على إيران لجعلها تتراجع عن برنامجها النووي.

وعلى الرغم من الأسباب المعلنة من قبل "بوش"، إلا أن هناك بعض الحقائق يتعين ذكرها:

- إن السبب الرئيسي في ارتفاع أسعار النفط هو سياسات "بوش" نفسه، وذلك انطلاقًا من حقيقة أن الصراعات التي أشعلتها تلك السياسات كانت سببًا رئيسيًا في رفع الأسعار، لاسيما في منطقة الخليج والشرق الأوسط الغنية بالموارد النفطية، والتي انتهت باحتلال العراق والوجود العسكري الدائم في المنطقة, ثم منطقة بحر قزوين واحتلال أفغانستان والتهديد بين الحين والآخر بضرب إيران وسوريا, ثم الصومال والسودان، وما يحدث هناك من حروب سواء أهلية أو حروب دولية هي في الحقيقة مظاهر للسياسة الأمريكية في المنطقة.. فأمريكا عنصر رئيسي في تلك الصراعات التي ترفع من الأسعار وتزيد من مخاوف أمن الطاقة..

- إن انخفاض الأسعار الحالي عن مستوياته السابقة جاء دون تدخل من أوبك؛ حيث انخفض رغم قلة الإنتاج لظروف التخريب الواسع النطاق الأسبوع الماضي في المنشآت النفطية النيجيرية، فضلاً عن مواجهات مضيق هرمز بين زوارق البحرية الإيرانية وبوارج البحرية الأمريكية، وموجة البرد القارس في الولايات المتحدة وأوروبا، بل حتى في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق يرى بعض المحللين أن السبب الأساس ي وراء الانخفاض التدريجي للأسعار يكمن في تخوف الأسواق من تقلص نمو الاقتصاد الأمريكي الذي سيؤثر سلبً ا في الطلب العالمي على النفط الخام.

وكرد فعل من **دول "أوبك" على طلب "بوش" بزيادة الإنتاج**، تم ترك الموضوع للنقاش خلال الاجتماعين الوزاريين المقبلين في الأول من فبراير والخامس من مارس، على ضوء دراسات المنظمة والدول الأعضاء لميزان العرض والطلب في الأسواق العالمية في حينه ؛ حيث أكد الرئيس الدوري للمنظمة وزير الطاقة الجزائري "شكيب خليل" أن زيادة الإنتاج ؛ حتى لو حصلت لتلبية أي زيادة في الاستهلاك، لن تؤدي بالضرورة إلى خفض الأسعار ؛ إذ هناك مستهلكون آخرون غير الأمريكان، نتيجة للنمو الذي تشهده الاقتصادات الآسيوية وتحديدًا الاقتصادين الصيني والهندي، إضافة إلى الاقتصادات الشرق الأوسطية ، مما سيجعل الطلب على النفط مرتفعًا بالرغم من تراجع نمو الاقتصاد الأمريكي.

فقد أدى النمو السريع في الاقتصاد الصيني على سبيل المثال إلى زيادة الطلب على النفط بنسبة 20% خلال العام الماضي، كما يذكر أن بكين بدأت في نهاية العام الماضي بناء مخزون استراتيجي من النفط، ما يجعل السوق يتحسب لاحتمال عمليات شراء كميات كبيرة من الخام زيادة على ما تحتاجه للاستهلاك.

ومما سبق يتوقع محللون بروز خريطة نفطية جديدة خلال السنوات المقبلة تتمثل أبرز ملامحها، في بروز شكل من أشكال القطبية المتنافسة على منحنيي الطلب والعرض ؛ حيث سيظهر على منحنى العرض محوران متنافسان، وهما مناطق إنتاج جديدة في مواجهة الدول النفطية القديمة، وعلى منحنى الطلب، سيبرز محور الاقتصاديات الصاعدة في مواجهة الدول الصناعية القديمة.

فمثلما قاد ارتفاع الطلب على النفط الخام في الصين والهند والدول النامية الصاعدة الأخرى إلى تغييرات في اتجاهات الطلب العالمي على النفط، واحتدام المنافسة بينها وبين الدول الصناعية القديمة كالولايات المتحدة وأوروبا واليابان حول إمدادات الطاقة، فإنه من المقدر – بحسب وجهات نظر بعض المحللين – أن يقود المسعى المحموم لتلك الاقتصاديات

الجديدة المتعطشة إلى النفط، إلى تغييرات في الخريطة النفطية، على مستوى مصادر الإمداد، ببروز دول نفطية جديدة تتمتع بالقدرة على التأثير في أسعار الطاقة.

وفي هذا الإطار، من المتوقع أن يحدث تبدل في مصادر الإمداد العالمي للطاقة ؛ حيث ستنافس كل من إفريقيا وروسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق دول الشرق الأوسط على تلبية الطلب العالمي المتنامي على النفط.

ولكن يرى الخبراء أن إمكانية منافسة النفط الأفريقي لنفط الخليج ضعيفة، وذلك لاعتبارات عديدة منها أن الاحتياطات المكتشفة حتى الآن ليست كبيرة، فهي لا تتجاوز 6 % فقط، كما لا يتجاوز الإنتاج الحالي نحو 4 ملايين برميل يومياً، وأن زيادة الإنتاج في القارة يتطلب استثمارات ضخمة تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، وهو الأمر الذي يؤكد لأمريكا أن عصر الأسعار الرخيصة قد ذهب إلى غير رجعة، في ظل ارتفاع الاستهلاك واستمرار الاضطرابات العالمية؛ حيث يتوقع أن تبقى الأسعار عالية في نطاق 80 – 90 دولارًا، في الفترة القريبة المقبلة، وعلى الأمريكيين أن ينعشوا اقتصادهم من خلال خطط لزيادة الإنفاق الاستهلاكي، عبر تخفيضات ضريبية وإجراءات أخرى، بدلاً من اللجوء إلى المطالب الخارجية لإنقاذ اقتصادهم، وأن يأخذوا من دول مجلس التعاون أسوة لهم في محاولاتهم لخفض التداعيات السلبية لانخفاض الدولار، فلم تطالب تلك الدول المتضررة بالتدخل الأمريكي لرفع قيمة الدولار، وإنما لجأت إلى إتباع سياسات داخلية تحد من آثاره السلبية ، ومنها: **تحديد** الزيادة السنوية في قيمة الإيجارات بواقع 8% ابتداء من العام 2007؛ رفع رواتب العاملين في القطاع العام؛ تعديل أسعار صرف العملات المحلية، وفي سبيل تحقيق ذلك، قامت الكويت بفك ارتباطها بالدولار في محاولة منها لرفع قيمة عملتها بربطها بسلة من العملات من أجل مواجهة التضخم، بالإضافة إلى اتجاهها مؤخرًا لتخفيض أسعار الفائدة في خطوة هدفها تقليل حدة الضغوط المفروضة على اقتصادها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/1/26

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

قانون مكافحة الإرهاب في بريطانيا

بين الانتقادات والتأييد

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

قانون مكافحة الإرهاب في بريطانيا

بين الانتقادات والتأييد

في ظل التحديات التي تواجهها بريطانيا على المستوى الأمني، لاسيما ما يتعلق بإمكانية تعرضها لعمليات إرهابية كتلك التي تعرضت لها مدينتا لندن وجلاسكو في الأسبوع الأول من ولاية "جوردون براون", والتي أعادت إلى أذهان البريطانيين خبرة المرحلة السابقة، وتحديدًا تفجيرات لندن عام 2005، وأوجدت لديهم قناعة بأن خطر الإرهاب والتطرف مازال قائمًا ومستمرًا، وأنه ليس من السهل القضاء عليه بيسر وسهولة ــ في ظل ذلك يبدو أن هناك إصرارًا على تمرير مشروع قانون مكافحة الإرهاب الجديد الذي فشل "بلير" من قبل في تمريره.

فقد طرحت الحكومة على مجلس العموم حزمة من المقترحات الرامية لتعزيز قانون مكافحة الإرهاب وملاحقة الإرهابيين لعل أهمها: تمديد مدة احتجاز المشتبه بهم لمدة تصل إلى 42 يومًا قبل أن يتم توجيه الاتهام لهم بدلاً من 28 يومًا إذا ما اقتضت ال ظروف ذلك ، واستخدام تقنية الحامض النووي لكشف هوية الأشخاص المتهمين في قضايا إرهابية، واستجواب المشتبه في كونهم إرهابيين عقب توجيه الاتهام لهم، وتعزيز الأحكام الصادرة على الجرائم العامة التي يكون دافعها أنشطة إرهابية، مع وضع ترتيبات خاصة لمراقبة العناصر الإرهابية المدانة لمنعها من السفر إلى الخارج.

وبحسب وزيرة الداخلية "جاكي سميث آن" فإن مشروع القانون يشمل عددًا كبيرًا من الإجراءات التي توفر للشرطة البريطانية والهيئات الأخرى الأدوات التي تمكنها من مواجهة التهديدات الإرهابية, مشيرة إلى أن الأولوية الرئيسية لحكومتها هي حماية المواطنين، واتخاذ الإجراءات الكفيلة دون حدوث عمليات إرهابية مستقبلية, وذلك في إطار الاستراتيجية الشاملة لمنع سيطرة الفكر الإرهابي على عقول بعض الأفراد الذين لديهم استعدادات لذلك من خلال تحدي الأيديولوجيا المتطرفة ودعم المجتمع لاستئصال تأثيرها, والتي يدخل ضمنها تخصيص 45 مليون جنيه إسترليني لأكثر من 70 سلطة محلية على مدار الأعوام الثلاثة القادمة لتمويل مشروعات التصدي للتطرف والعنف.

والواضح أن ذلك الإصرار على عرض القانون وما يصدر عن المسؤولين الحكوميين من تصريحات في هذا الشأن إنما يهدف في جزء منه إلى إثارة المخاوف من التهديدات الإرهابية المستقبلية, وذلك لتهيئة الرأي العام والمجتمع البريطاني لتقبل المزيد من القيود على الحريات المدنية بإصدار تشريعات أكثر صرامة لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

ويدخل في هذا السياق أيضًا تقارير الشرطة التي تصدر بين الحين والآخر, والتي أعلنت على سبيل المثال في أغسطس 2006، أنه تم اعتقال أكثر من 1000 شخص منذ هجمات سبتمبر في إطار مكافحة الإرهاب، كما أشارت إلى "أنه في الفترة من 11 سبتمبر 2001، وحتى يونيو 2006، تم اعتقال 1047 شخصًا بموجب قانون الإرهاب الذي أصدرته الحكومة عام 2000، والذي تم بموجبه توجيه اتهامات "المشاركة أو التخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية إلى 158 شخصًا فيما ينتظر 60 آخرون محاكمتهم".

ويرى البعض أن الحكومة البريطانية تتجاهل الأسباب الحقيقية وراء التطرف في المجتمع البريطاني، وأن عليها التعامل مع جذور المشكلة من خلال الوقوف على الأسباب والعوامل الأساسية التي تقف وراءه، ومنها:

الأول ــ الموقف البريطاني من الحرب على الإرهاب, والذي يرتبط بدور بريطانيا السلبي بالنسبة للقضية الفلسطينية، وغزو العراق؛ حيث تأتي السياسة البريطاني ة انعكاسًا للرؤية الأمريكية في هذا الصدد, والتي تخلط بين حق مقاومة الاحتلال أينما وجد وبين الإرهاب، مما فاقم من الشعور بالظلم، بل وساعد على اتساع دائرة العنف والعنف المضاد.

الثاني ــ يرتبط بموقف الحكومة البريطانية من الأقليات, والمتمثل في تجاهلها لتحسين أوضاعها، الأمر الذي أدى لزيادة الفقر والتهميش فيما بينها ولاسيما الإسلامية منها, نتيجة للصورة السيئة التي رسمتها وسائل الإعلام الغربية عن العلاقة بين الإسلام والغرب والتي لخصتها في الربط بين الإرهاب والمسلمين وإبراز الدور السلبي لبعض التنظيمات الراديكالية التي تتخذ من الإسلام ستارًا لعملياتها, وهو ما يفرض على الحكومة البريطانية بدلاً من تخصيص ميزانيات لكسب العقول والقلوب فقط، أن تخصص ميزانيات يكون الهدف منها تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها الشبان المسلمون، والعمل على استيعابهم في مجالات عمل تبعدهم عن التطرف.

ولعل ذلك ما فطن إليه "براون", رغم أنه لم يعتمده كآلية رئيسية في استراتيجية حكومته لمكافحة الإرهاب, حين تحدث ــ على العكس من "بلير" ــ عن تطرف القاعدة وليس التطرف الإسلامي، وشدد على الحاجة إلى الحوار مع قادة المسلمين، وترك المسلمين العاديين كي يعبروا عن استيائهم من المخططات الإرهابية, كما أكد مرارًا أن بريطانيا لن تخضع للإرهاب – معلنًا عن بعض الإجراءات الكفيلة بالحد من وقوع أي هجمات من قبيل الاتجاه لإنشاء قوة موحدة بدائرتي الهجرة والجمارك لحماية الحدود، وكذا تطبيق أول بطاقة بيومترية للهوية تتضمن المعلومات البيولوجية للمواطنين البريطانيين في عام 2009، على أن يلتزم الرعايا الأجانب المقيمين بالبلاد لأكثر من 6 أشهر باستخراج هذه البطاقات، علاوة على التدقيق مستقبلاً في خطابات العمل بمجال الهندسة والطب وغير هذا وذاك الاتجاه لتفعيل ودعم دور المجالس المحلية والجماعات المناهضة للعنف والتطرف وزيادة الدعم المادي لها والاتجاه عمومًا لزيادة الأموال المخصصة لمكافحة الإرهاب في ميزانية 2007–2008 لتصل إلى 2.25 مليار جنيه إسترليني.

وعودة إلى مشروع القانون.. فمن المتوقع أن يلقى الاقتراح بجعل مدة الاحتجاز دون توجيه اتهام 42 يومًا جدلاً كبيرًا داخل البرلمان، فللحكومة من جانبها ترغب في إبداء نوع من الحزم في مواجهة الإرهاب, مستندةً في ذلك إلى حدوث تغيير في المناخ السياسي، وكذا في مزاج الرأي العام في بريطانيا منذ ناقش مجلس العموم مشروع القانون في نوفمبر 2005، وذلك تحت وطأة ما يتم الكشف عنه من مخططات إرهابية (30 محاولة إرهابية تعرضت لها بريطانيا منذ عام 2001)، وكذلك ما تنظره المحاكم من قضايا متعلقة بالإرهاب، ومبررةً ذلك بوجود قضايا في الوقت الحالي تتطلب احتجاز المشتبه بهم أكثر من 42 يومًا قبل توجيه اتهامات, مؤكدة أنها ستضع ضمانات وتوازنات في القانون الجديد.

ورغم ذلك يرفض الكثيرون من أعضاء البرلمان ذلك الاقتراح لما له من تأثير سلبي على وضعية الحريات العامة في بريطانيا، الأمر الذي يفرض على الحكومة تحديًا حقيقيًا في ظل عدم قدرتها على تقديم أي أدلة تفيد بضرورة مد مهلة الاحتجاز.

ومن ناحية أخرى, فإذا ما صوت أكثر من 34 عضوًا عماليًا بالبرلمان ضد هذا الإجراء – على افتراض توحد المعارضة – فسيواجه "براون" الهزيمة الأولى له كرئيس للوزراء ,

وبالتالي سيكون مصير مشروع القانون هو نفس المصير الذي لحق بمشروع القانون الذي قدمه "بلير" منذ ثلاث سنوات والذي يدعو لزيادة عدد أيام احتجاز الشرطة للمشتبه فيهم من 19 يومًا إلى 90 قبل توجيه اتهامات إليهم.

وعلاوة على ما سبق.. هناك بعض الحقوقيين يرفضون تحويل بريطانيا إلى دولة تعيش بصفة دائمة في حالة طوارئ واعتقالات؛ انطلاقًا من أن مقترح الـ 42 يومًا سيتحول ليصبح بمثابة اعتقال واعتداء على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلاً عن أنه قد يؤدي إلى اعتقال مسلمين بتهمة الإرهاب في هذه المدة، ثم يتم الإفراج عنهم بعد ذلك دون توجيه أي اتهام لهم لعدم وجود أدلة تمامًا مثلما حدث مع بعض الذين ألقي القبض عليهم حسب قانون عام 2000, الأمر الذي قد يغذي التوترات المجتمعية.

خلاصة القول، إن السياسة البريطانية تستطيع مواجهة العمليات الإرهابية المستقبلية من خلال التركيز على الجانب الوقائي الذي يعزز من الحفاظ على حقوق الأقليات و تحسين معاملتهم بالإضافة إلى مراجعة بعض السياسات بدلاً من التركيز على الجانب العلاجي للقضية من خلال سن التشريعات التي قد تنتهك حقوق المتهمين، وفي توفير فرص محاكمة عادلة في بلاد معروف عنها أنها معقل الحريات والديمقراطية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/1/29

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

منتدى "دافوس" بين توازن القوى الجديدة

والهموم العالمية

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

منتدى "دافوس" بين توازن القوى الجديدة والهموم العالمية

وسط أجواء عالمية مليئة بالاضطراب والتشاؤم، بفعل أزمة القروض العقارية الأمريكية، والتي أدت إلى خسارة الشركات العالمية مليارات الدولارات، وزيادة الضرائب في الدول الغنية وانخفاض قيمة الدولار- وسط ذلك انطلقت فعاليات الدورة الـ (38) للمنتدى الاقتصادي العالمي " دافوس" يوم 2008/1/23 تحت شعار "قوة الابتكار التعاوني".

تكتسب هذه الدورة أهميتها من أمرين: **الأول** هو حجم المشاركة؛ حيث شارك فيها ح والي 2400 فرد من 90 دولة، من بينهم 27 من رؤساء الدول والحكومات و 113 وزيرًا ونحو عشرة من رؤساء المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها)، إلى جانب نحو 1370 رئيس شركة من بينهم رؤساء 74 من أكبر 100 شركة في العالم، وممثلين عن المجتمع المدني ، **والأمر الثاني** يتمثل في القضايا التي ناقشتها، والتي تركزت حول التنافس والتعاون في مجالات الأعمال، ومشكلة التجارة في ظل مناخ اقتصادي غير آمن ، وكيفية تجاوز الخلافات لتحقيق المصالح المشتركة.

وعلى الرغم من أهمية تلك القضايا التي شغلت المشاركين، إلا أن الموضوع الرئيسي كان بشأن علامات عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي نتيجة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي فرضت توقعات تشاؤمية للغاية بشأن الوضع الاقتصادي واحتمال حصول ركود؛ في ظل فكرة "عدم الفصل بين اقتصادات الدول الناشئة والاقتصاد الأمريكي"؛ حيث من المرجح أن تعاني الدول الناشئة من تباطؤ اقتصادياتها، لاسيما الصين بسبب احتمالات انخفاض صادراتها إلى أمريكا، وبطبيعة الحال يهدد احتمال حصول تباطؤ في الاقتصاد الأفريقي كون بكين تعد شريكًا اقتصاديًا مهمًا لها.

وفي السياق.. انتقد المشاركون التخفيض الكبير لمعدلات الفائدة الذي أعلنه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يوم 22 يناير بمقدار ثلاثة أرباع النقطة بعد يومين من الهبوط الحاد في أسواق الأسهم؛ حيث رءوا أن الدافع وراء هذا الإجراء يقتصر على إرضاء الأسواق المالية من دون أن يعالج المشكلة الجوهرية، المتمثلة في تمويل استهلاك الأسر الأمريكية بواسطة القروض، كما كانت هناك وجهات نظر متباينة حول حزمة الحوافز المالية التي أعلنت عنها السلطات الأمريكية، وأهمها تخفيض الضرائب، لتجنب حدوث كساد في أكبر اقتصاد في العالم.

وبدورها **سعت** وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" إلى تهدئة مخاوف المستثمرين بشأن الاقتصاد الأمريكي, معتبرة أنه قوي وقادر على استيعاب الصدمات.. وكرد فعل على ما يمر به الاقتصاد الأمريكي من أزمات طالبت قيادات عربية شابة في قطاع الأعمال بفرصة

للمساهمة في إحداث تغيير في العالم ومواجهة التحديات التي تفرضها الظروف الدولية ، والحاجة لإيجاد نظام دولي جديد لمراقبة الأسواق المالية الدولية من أجل تدعيم الاقتصادات المحلية في مواجهة التباطؤ المتوقع نتيجة للركود في الاقتصاد الأمريكي.

كما طالبوا بأهمية تعميم نموذج "المواطن العالمي" حتى يتمكن العالم من التغلب على الهشاشة التي باتت تعتري النظام العالمي الجديد، لاسيما وأنه للمرة الأولى تشهد موازين القوى تغيرات يصعب تجاهلها؛ حيث يعتبر الخبراء أن الاقتصادات النامية ستظهر بقوة باعتبارها محركات لنمو الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يعنى أنها ستقوم بدور القاطرة، وهذا سيقود إلى توازن جديد بالاقتصاد العالمي، وخصوصًا في ظل ازدهار مستقبل أسعار النفط.

وعلى صعيد متصل, أثارت "صناديق الثروات السيادية"، التي تدير أصولاً مملوكة لدول تزيد قيمتها على تريليوني دولار، حفيظة بعض الدول الكبرى في الأشهر الأخيرة , ومن ضمنها دول عربية، وذلك حيال إمكانية أن تمتلك الحكومات المالكة لتلك الصناديق نفوذًا اقتصاديً ا وسياسيًا على مفاصل القرار في الدول المستقبلة للاستثمارات ، وقد قدرت مؤسسة "ميريل.لينش" الأصول التي ستقع تحت إدارة هذه الصناديق في عام 2011 بنحو 8 تريليونات دولار مقارنة بحوالي 2 تريليون حاليًا, مرجعة هذا النمو إلى تراكم الاحتياطيات في البنوك المركزية, لاسيما بنوك الصين وروسيا ودول الشرق الأوسط.

ومن زاوية أخرى.. حذر المنتدى الاقتصادي العالمي من أن التركيز المتزايد على الأسواق المالية المضطربة والتوترات السياسية المتفاقمة في عام 2008، قد يدفع الحكومات والشركات إلى تجاهل المخاطر الأقل إلحاحًا مثل التغيرات المناخية، وهذا من شأنه أن يزيد صعوبة التعامل مستقبلاً مع هذه القضايا الحرجة بعيدة المدى.
وكذلك أبرز المنتدى قضية الأمن الغذائي والفقر وتأمين التعليم لملايين الأطفال حول العالم ، نظرًا لأن عوامل من بينها التغيرات السكانية وأسلوب الحياة والتغيرات المناخية دفعت بالعالم إلى مرحلة من الارتفاع المستمر في الأسعار، فعلى رغم القفزة الهائلة في الاقتصاد والإنتاجية التي حققتها البشرية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، إلا أن هناك أكثر من مليار شخص حول العالم يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، ونحو مليار سيدخلون القرن الحادي والعشرين، وهم غير قادرين على قراءة كتاب أو توقيع أسمائهم و77 مليون طفل لا يحصلون على تعليم.

وفي هذا الإطار طالب "بان كي مون" الأمين العام للأمم المتحدة قادة دول العالم بالعمل عل ى خفض معدلات الفقر، في حين حذر رئيس الوزراء البريطاني "جوردون براون" من عدم

تحقيق أهداف الألفية بخفض نسبة الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام2015، بدون بذل جهد كاف من المنظمات الأهلية والحكومات في العالم.

وفي هذا الإطار أطلقت خلال المنتدى العديد من المبادرات منها مبادرتان جديدتان لتسهيل الدعم الذي يوفره القطاع الخاص لعمليات الإغاثة الإنسانية، من خلال توفير منصة محايدة لتطوير الشراكات بين قطاع الإغاثة الإنسانية والشركات الأعضاء، وتدور **الأولى** بشأن مجموعة من عشرة مبادئ إرشادية عالية المستوى، مصممة لتعمل كدليل لكل من القطاع الخاص والمجتمع الإنساني، للاستجابة لاحتياجات الأعداد المتنامية من الأفراد المعرضين لخطر الكوارث، فيما تعد **الثانية** لمثال فريد للتعاون بين العديد من الشركات وقطاع الإغاثة الإنسانية.

كما أطلقت مبادرة ثالثة حول "**تحالف رجال الأعمال ضد الجوع المزمن**"، كمحاولة ل وضع خطوط عملية لتفعيل آلية جديدة لمكافحة الجوع في أكثر مناطق العالم فقرًا، وكذلك مبادرة أخرى تساعد على بناء "**المواطنة العالمية**" بتقديم أفكار عن الدور الاقتصادي للشركات في تنمية المجتمعات والمشاركة في صناعة القرار عن طريق المؤسسات المختلفة.
وقد انتهى المنتدى إلى رسم صورة متشائمة للاقتصاد العالمي خلال هذا العام والذي يليه؛ إذ أكد المشاركون أن مشاكل العالم لا تنحصر فقط في احتمال مواجهة كساد اقتصادي شامل ، وإنما ترافقه تحديات فقر ونقص في المياه والطاقة وتغيّر في المناخ، واحتمال فشل مساعي منظمة التجارة العالمية في إنصاف الجزء الفقير من العالم، مما يستدعي أهمية مراعاة مصالح الدول النامية في محادثات تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية، لما لها من تأثير مباشر على مستوى التنمية في هذه الدول.

وعلى الرغم من أنه غير مخول بإصدار توصيات رسمية، إلا أن المنتدى شدد على التالي:

- أن تحدي الفقر الذي يجتاح دولاً كثيرة في الجزء الجنوبي من العالم، يجب أن يدرج ضمن أولويات الدول الكبرى.

- أن تحدي التغير المناخي، يفاقم أزمات المياه والغذاء والطاقة، التي قد تطال نصف سكان العالم بحلول عام 2025، وفقاً لوتيرة الاستهلاك الحالية، علمًا أن 20 % من سكان العالم حالياً يعانون أزمة مياه.

وخلص المتحدثون فيما يخص هذه المسألة إلى أن النظرة الاستشرافية العالمية على واردات المياه من حيث الكمية والجودة، غير مشجعة، فالموارد نادرة وتزداد ندرة، وأن حل هذه المشكلة لابد أن يقوم على الموازنة بين المساواة والعدالة والكفاية.

وفيما يلي أبزز النقاط التي أثيرت في هذا الشأن:

- ثمة حاجة إلى تحديد سعر للمياه؛ لأنه بدون ثمن لها سيكون من السهل إساءة استخدامها وإهدارها.
- قد توفر الإعانات الحكومية جزءًا من حل المشكلة، ولكن الحكومات في الدول الفقيرة ليس لديها من الأموال ما يكفي لتوفير إعانات لشعوبها.
- قضايا المياه والطاقة مرتبطة ببعضها البعض، فإنتاج الطاقة يستهلك الكثير من المياه، ولكن قد تسهم الطاقة في إنتاج المياه، كما هي الحال في محطات تحلية المياه.

وفي هذا السياق، ذكر "بان كي مون" ، الأمين العام للأمم المتحدة أن التحدي المتمثل في توفير مياه آمنة للجميع يعتبر من أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، مضيفًا أن زيادة عدد السكان سيزيد من تفاقم الوضع تمامًا مثل تغيرات المناخ، فهناك 46 دولة تضمّ 2.7 مليار نسمة تعاني من التغيرات المناخية وأزمات على علاقة بشحّ المياه تجعل من نشوب نزاع عنيف أمرًا محتملاً.

– ضرورة تفعيل قرارات منظمة التجارة التي اتخذت في جولة الدوحة عام 2003، على اعتبار أن التجارة العالمية ستواجه مشاكل، في ظل مناخ اقتصادي غير آمن.

ولعل ذلك ما دفع المنتدى إلى مطالبة مجتمع الأعمال حول العالم، بالضغط على حكوماتهم من أجل التوصل إلى نتائج عملية لتعزيز التجارة في جولة الدوحة المقبلة المقررة في أبريل المقبل، حتى لا يتعرض العالم إلى زيادة في الحواجز التجارية بين الدول.

وأخيرًا..اختتم منتدى "دافوس" أعماله بالدعوة لجعل نتائج العولمة أكثر عدالة؛ انطلاقًا من قاعدة "إن الطريقة الوحيدة لينجح العالم هي تبني قيم مشتركة من خلال الجمع بين الفرص الاقتصادية ومبادئ العدالة والحق".

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/1/30

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

الجيش الأمريكي ومأزق التعاطي مع مهامه القتالية في العراق وأفغانستان

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

الجيش الأمريكي ومأزق التعاطي مع مهامه القتالية في العراق وأفغانستان

لماذا لا تلقى بعض التطورات الاهتمام الكافي الذي تستحقه؟ وهل هناك جهات أو دوافع ما وراء التغطية القاصرة، ولا نقول المشوهة أو المضللة، لبعض ما تتناقله وكالات الأنباء من أحداث، خاصة فيما يتعلق بالوضع في كل من العراق وأفغانستان ومأزق الجيش الأمريكي هناك؟.

لماذا لم يثر الخلاف الدائر الآن في أروقة البنتاجون بشأن العراق الحد الأدنى من اهتمام وسائل الإعلام وتعليقات الخبراء والمحللين؟ وهل لذلك صلة بالادعاءات التي تُروج بشأن استقرار الأوضاع الأمنية في بغداد وإحكام السيطرة على هجمات طالبان في أفغانستان.. رغم أن واقع الأمور في كلا البلدين يشير إلى عكس ذلك تمامًا، فقد كان عام 2007 الأكثر دموية في العراق منذ الغزو عام 2003؛ حيث لقي أكثر من 6 آلاف مدني مصرعهم، وفقد الجيش الأمريكي 900 من عناصره.. وهو الوضع ذاته في العاصمة الأفغانية كابول، إذ يواجه الأمريكيون وحلفاؤهم هناك أوقاتًا عصيبة تؤكدها معدلات ارتفاع أعداد القتلى، فضلاً عن الخسائر المادية؛ حيث لقي أكثر من 6 آلاف شخص بينهم نحو ألفي مدني حتفهم العام الماضي فقط.

الداعي إلى طرح هذه التساؤلات حدوث ثلاثة تطورات بالغة الأهمية لم تنل القسط الكافي من التركيز والاهتمام الإعلامي، ويبدو أن ذلك تم بصورة متعمدة بهدف التعتيم على ما يجري على أرض الواقع، **التطور الأول**: أكده الجنرال "جورج كيسي" رئيس هيئة أركان سلاح البر الأمريكي يوم 2008/2/27؛ حيث ذكر أن قوات بلاده تواجه ضغوطًا خطيرة بالنظر إلى صعوبة المهام القتالية الملقاة على عاتقها، وأن التأثيرات التراكمية لأكثر من 6 سنوات من الحرب في كل من أفغانستان والعراق جعلت الجيش يفقد توازنه، مطالبًا على الأقل بتخفيض المدة التي يمضيها الجنود في مثل هذه المهام القتالية بالخارج بهدف تخفيف الضغوط عنهم.. وهو الأمر الذي أثار جدلاً واسعًا في أروقة البنتاجون، لاسيما بين الجنرال "كيسي" من ناحية، والجنرالين "ديفيد بيترايوس" قائد القوات في العراق و"ريموند أوديرنو" قائد العمليات الميدانية اليومية من ناحية أخرى، اللذين أكدا صعوبة تخفيض أو إعادة نشر القوات، بدعوى أن ذلك

سيعرض "المكاسب الأمنية" التي تحققت إلى الخطر.. ويبدو أن السبب في ذلك الموقف هو وجود شكوك تجاه قدرة القوات الأمريكية، ناهيك عن القوات العراقية والجماعات المتطوعة على ملء الفراغ الأمني الذي تحدثه ضربات المقاومة والمسلحين.

التطور الثاني: أشار إليه مدير التخطيط الاستراتيجي بسلاح الجو الأمريكي العميد "بول سيلفا" يوم 2008/2/20؛ حيث حذر من تراجع قدرات هذا السلاح الذي يمثل العماد الرئيسي للقوات الأمريكية وذراعها الممتدة في كافة بقاع العالم، وذلك نتيجة إنهاكه في حربي العراق وأفغانستان، مدللاً على ذلك بعدة مؤشرات، **من بينها:** انتهاء العمر الافتراضي للمقاتلات العاملة حاليًا من طرازي "إف 15 و16"، وتحطم طائرة من طراز "إف 15" أثناء رحلة تدريبية مطلع نوفمبر الماضي، وهو ما أدى إلى وقف طيران أكثر من 400 طائرة من هذا الطراز، نقص الطائرات المقاتلة القادرة على القيام بمهام عسكرية خطيرة وطويلة، نقص التجهيزات والاستعدادات لأي مواجهة جديدة، خاصة أنه –أي السلاح الجوي– لازال بحاجة إلى ضخ 20 مليار دولار إضافية سنويًا على مدى خمسة أعوام.. وهو ما يعني في المقابل خللاً فاضحًا في شبكة الدفاع والتأمين الجوي للمصالح الأمريكية في العالم.

التطور الثالث: جاء ردًا من البنتاجون على تقرير لجنة "الحرس الوطني والاحتياطي" المستقلة؛ حيث ذكرت مطلع فبراير الماضي، أن الأفرع المختلفة للقوات المسلحة لا تملك الاستعداد الكافي للتصدي لأي هجوم كيماوي أو بيولوجي أو نووي داخل الولايات المتحدة نفسها.. ورغم إصرار البنتاجون على رفض التقرير وتأكيده استعداده للرد، إلا أن ما يثير الانتباه في ثنايا رده أنه اعترف بأنه غير راض حتى الآن عن خططه للرد على بعض من 15 سيناريو لهجمات مفجعة أمرت الوكالات الفيدرالية بالاستعداد لها، **مثل:** التعرض لهجوم نووي، أو سلسلة من الهجمات بقنابل قذرة، وهجوم بالجمرة الخبيثة، أو سلسلة من الهجمات بالأسلحة الكيماوية.. وقد أكد مساعد وزير الدفاع للدفاع الداخلي **ذلك بالقول:** "لسنا مستعدين للرد بالسرعة والكفاءة والفعالية".

وإذا ما لوحظ أن تلك التطورات المفصلية التي لم تحظ بالتغطية الإعلامية الكافية تزامنت مع الكشف عن نتائج عدة دراسات مستقلة أكدت خطورة المأزق الذي يمر به الجيش الأمريكي، لتأكد لنا أن الولايات المتحدة في غضون شهور قليلة قادمة ربما ستضطر إلى اتخاذ إجراءات

حاسمة بشأن تواجد قواتها بالخارج وضرورة تقنينها أو على الأقل تخفيضها.. علمًا بأن الفترة القادمة ومع احتمالات انتخاب رئيس ديمقراطي جديد، ستدفع الإدارة الأمريكية الجديدة إلى إحداث تغيير كبير في توجهاتها السياسية والعسكرية على السواء.

ويبدو أن هذا التغيير المنتظر سيكون مرجعه تلك الدراسات المشار إليها سلفًا التي أوضحت نتيجتين مهمتين: **الأولى**؛ تتعلق بأن حربي العراق وأفغانستان استنزفتا الموارد المخصصة للاستبدال والتجديد والتحديث لألوية الجيش، **والثانية**؛ أن العمليات العسكرية المتواصلة لأكثر من 6 سنوات، والتي لا تقتصر على العراق وأفغانستان فحسب، استهلكت الطاقة العملياتية لأفرع القوات المسلحة المختلفة.. ولكن قبل الخوض في تحليل هاتين النتيجتين على المستوى الاستراتيجي العسكري، ينبغي بداية استخلاص أبرز أبعاد الدراسات المذكورة.

فقد ذكرت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية في عددها الأخير أن "مركز الأمن الأمريكي الجديد" استطلع وحلل آراء 3400 ضابط عامل ومتقاعد من بينهم أكثر من 200 جنرال وأدميرال، وكانت النتائج مذهلة؛ حيث كشفت عن حجم التردي الحاصل في صفوف القوات الأمريكية المقاتلة في المناطق الملتهبة من العالم، إذ اعترف 9 من كل 10 ضباط بأن الحرب في العراق أرهقت جيشهم على نحو خطير، إلى درجة أن بات فيها غير قادر على استكمال حربه أو فتح جبهات جديدة للحرب، كما أكد 60% من الضباط أن جيشهم اليوم أضعف مما كان عليه قبل 5 سنوات.

كذلك، فقد اعتبرت دراسة أعدتها مؤسسة "راند" البحثية في منتصف فبراير الماضي، في سياق تحليلها لأسباب إخفاق كل الأجهزة الأمريكية في إدارة حرب العراق، أن البنتاجون تحديدًا عجز بشكل خطير بسبب سوء تجهيزاته وضعف قواته ميدانيًا، عن تلبية احتياجات العمليات العسكرية لتأمين قوات الجيش بعد الغزو وحتى تاريخه، وأنه من اللازم إعادة النظر في استراتيجية تجهيز وتوزيع مهام قواته في الداخل والخارج على السواء.

ويبدو أن هذا الوضع يفسر إلى حد ما ذلك الجدل المثار الآن داخل البيت الأبيض والبنتاجون بشأن خفض القوات وإعادة نشرها، ومن ثم نقل المسؤولية الأمنية للقوات العراقية والأفغانية.. وفي هذا الصدد يوجد اتجاهان **أحدهما** يطالب بضرورة وسرعة اتخاذ قرارات عاجلة بشأن

سحب الألوية الخمسة المقاتلة التي أُرسلت لبغداد في إطار عملية زيادة القوات خلال مارس الماضي، وخفض تدريجي للقوات الأصلية الموجودة هناك والبالغة 130 ألف جندي.. ويبرر هذا الاتجاه موقفه ذلك بأنه من الصعوبة بمكان الاحتفاظ بعدد القوات الذي كان قبل الزيادة، لأنه ببساطة يمثل ضغطًا كبيرًا على قدرات الجيش وقد يؤدي إلى ضعف إمكاناته، بالإضافة إلى مزيد من التدهور في الأحوال الصحية للجنود.. وكان الجنرال "كيسي" قد طالب بتقصير فترة خدمة الجنود الأمريكيين من 15 شهرًا إلى 12 فقط، بما يخفف من الأعباء الصحية والنفسية على الجنود العاملين، وبما يمكنهم من قضاء 12 شهرًا مقابلة في الوطن قبل إعادة نشرهم في الخارج مرة أخرى، وهي مجرد خطوة أولى ستتلوها خطوات لتوسيع فترة البقاء في الوطن ثلاث سنوات على الأقل مقابل كل عام يقضونه في الانتشار خارج البلد وذلك بحلول 2011.

ويعزز من موقف هذا الاتجاه الأدميرال البحري "مايكل مولن" رئيس هيئة قيادة الأركان والجنرال "جيمس كونواي" قائد فيلق مارينز، اللذان أبديا تفهمهما لخطورة سحب القوات السريع، لكنهما أكدا في الوقت ذاته صعوبة بل استحالة الاستمرار في مهام قتالية في مكان دون أن يُخفف العبء على الجنود في مكان آخر.

الاتجاه الآخر.. يقوده بالأساس الجنرالات العاملون في العراق الذين سربوا انطباعات بنجاحات حققوها على الصعيد الأمني هناك، ويستند موقفهم إلى أن كثافة تواجد القوات (158 ألف جندي) واستمرار قيامهم بمهامهم القتالية لأكثر من 15 شهرًا متصلاً، هو السبب الرئيسي فيما يعتبرونه انخفاضًا في وتيرة العنف، رغم أنه أمر مشكوك فيه كما أوضحنا سلفًا، خاصة عند النظر إلى أن دورة العنف والعنف المضاد تثور وتخفت بين فترة وأخرى، وإنها ما إن تهدأ في مكان حتى تعود أكثر حدة في أماكن أخرى، هذا فضلاً عن التناقضات في الأرقام المعلنة ما بين جهة وأخرى واستمرار تهديد تنظيم "القاعدة" وعدم القدرة على استئصاله.

لكن المهم في هذا الاتجاه، وهذا هو الغريب، أنه يشكك دومًا في إمكانية أن تتسلم القوات العراقية وقوات المتطوعين أو غيرها المهام الأمنية بدلاً من نظيرتها الأمريكية.. **وهو ما يثير التساؤل:** كيف يدَّعي هذا الاتجاه بأن استمرار بقاء القوات الأمريكية في العراق يساعد على تحقيق مكاسب أمنية ورغم ذلك يُتهم العراقيون بأنهم غير قادرين على تولي زمام الأمن في

بلادهم، إلى درجة أن تضاربت آراء العسكريين الأمريكيين بشأن الموعد المنتظر، الذي يبدو أنه لن يُحل أبدًا، لنقل المسؤولية الأمنية للقوات العراقية؟... فالجنرال "جيمس دوبيك" المكلف بعمليات تدريب القوات العراقية يشير إلى عام 2012.. والجنرال "ريموند أوديرنو" نائب قائد القوات بالعراق يرصد نهاية العام الجاري.. وهكذا تضيع القضايا الجوهرية عن عمد في أتون مثل هذا التناقض.

المثير للدهشة أن العسكريين الأمريكيين في غالبيتهم يرهنون سحب أو خفض قواتهم بمدى تقدم القوات العراقية وتحسن قدراتها على حفظ الأوضاع، وهو أمر لن يحدث على خلفية الشكوك المثارة بشأن المسار السياسي الذي يمثل محل الاختبار الحقيقي لقدرة هذه القوات على أداء مهامها كجهة مستقلة وقادرة على حفظ التوازن بين الفرقاء وليس الشركاء.. كذلك فإن جانبًا من عبء الأمن يقع على عاتق المتطوعين (70 ألفًا في مجالس الصحوة وغيرها) وهي القضية الشائكة المسكوت عنها؛ لأنه في حال عدم ضمهم لقوات الأمن النظامية.. وإن شئت قل عدم السيطرة عليهم من قبل قوات أكبر كالقوات الأمريكية، فإن احتمالات تمردهم قائمة، أو على الأقل فإن فرص ولائهم وانتمائهم للدولة مشكوك فيها.

وهكذا تبدو حقيقة المأزق الذي يمر به الجيش الأمريكي، والذي يزداد وطأة بالنظر إلى ما يحدث في أفغانستان حاليًا، والتي شهدت في الآونة الأخيرة جملة من زيارات كبار المسؤولين الغربيين، بدأت بوزير الدفاع الأمريكي نفسه ولم تنته بزيارة الرئيس الفرنسي ورؤساء وزارات كل من بريطانيا واستراليا وإيطاليا.. وهدفت جميعها، كما هو معلن، إلى تفقد وحدات الجيوش المرابطة هناك.. لكن الهدف الأهم هو رفع الروح المعنوية لهؤلاء الجنود الذين يتعرضون منذ بداية هذا العام إلى أعنف الهجمات منذ الغزو في 2001.

وإذا ما علمنا أن الولايات المتحدة تمثل قواتها أكثر من 50% من مجموع القوات العاملة في كابول (28 ألفًا من مجموع 42 ألفًا، في حين أن القوى المساهمة الأخرى لا يزيد عدد عناصر أكبرها على 8 آلاف جندي) لتأكد لنا أن هناك أهدافًا خفية أخرى ترمي واشنطن إلى تحقيقها من دفع حلفائها إلى زيارة أفغانستان.. ويبدو أن هذا الهدف هو التخوف من تغير موازين القوى على الأراضي الأفغانية لصالح حركة "طالبان" التي استطاعت كسر الطوق الذي فُرض عليها فيما يسمى بالحرب ضد الإرهاب، **ويؤكد ذلك المعنى عدة اعتبارات:**

1 -دعوة الرئيس الأفغاني لحركة طالبان إلى التحاور والدخول في مفاوضات مع حكومته، وهي الدعوة التي تكشف أن الحركة نجحت بالفعل في كسر الطوق المفروض عليها، خاصة مع تردد الأنباء التي تفيد بانهيار تأييد القبائل لسلطات كابول وتزايد تأييدها لطالبان، وهو ما يعني بدوره تزايد العبء الملقى على قوات الناتو هناك، والتي تشكل القوات الأمريكية عمادها الرئيسي.

2 -لا يمكن للدول التي وقفت بجانب واشنطن في حربها لإسقاط طالبان أن تستمر إلى مالا نهاية في حرب مفتوحة بلا خطة واضحة ولا جدول زمني ولا برامج بعيدة الأثر، حسب وصف أحد الخبراء، وقد حذرت كندا الإدارة الأمريكية بالفعل بأنها ستنهي مهمتها في أفغانستان ما لم يعزز الناتو قواته.. ويبدو أن الولايات المتحدة تتخوف من ذلك لأنه سيلقي بمزيد من العبء على قواتها، وفي الوقت ذاته قد يدفع دولاً أخرى إلى التهديد بالانسحاب، وهو ما حدث بالفعل؛ إذ رفضت ألمانيا نشر قواتها خارج المنطقة الموجودة بها، وكذلك فرنسا التي أبدت تحفظًا شديدًا على تورطها أكثر في أفغانستان من دون استراتيجية شاملة لمعالجة الأوضاع.

3 -مطالبة وزيرة الخارجية الأمريكية إثر اجتماعها بنظيرها البريطاني والرئيس الأفغاني في كابول يوم 2008/2/8 دول الناتو بمشاركة قوات إضافية في أفغانستان، يفسر إلى حد ما أسباب مسعى الأمريكيين كالعادة لتوريط دول أخرى والاستعانة بقواتها كبديل للقوات الأمريكية المُنْهكة.. يقول "جيتس" في مداخلة له أمام اجتماع وزراء دفاع الحلف "لا يجوز أن يكون هناك حلفاء يموت أبناؤهم في القتال، بينما حلفاء آخرون غير مستعدين لهذه التضحيات"، وهي لهجة تحذيرية هدفها منع تردد بعض الحلفاء من المشاركة وزيادة عدد قواتها، وذلك لأن هذا التردد سيجبر واشنطن على ملء الفراغ ومواجهة انتصارات متوقعة قد تحققها "طالبان".

إن التخوف الأمريكي من تهاوي قدرات جيشها وانهيار استعداداته بسبب الاستنزاف الحاصل له في كل من العراق وأفغانستان، دفع بعض النواب إلى النظر في تأثير ذلك على وضع القوات الأمريكية في مستقبل السنوات العشر القادمة، فإذا كان الضعف الحالي قد يقلل من جهوزية القوات على مواجهة هجمات داخلية والدخول في حروب جديدة، فإن هذا الضعف قد يؤثر على وضعية الولايات المتحدة ككل كقطب عالمي أمام تنامي نفوذ وتأثير القوى الأخرى، ومنها الصين وروسيا.

وقد ذكر النائب الأمريكي "جون مورثا" أن بلاده يجب أن تنظر إلى ما هو أبعد من العراق.. في إشارة إلى تزايد حجم الإنفاق العسكري الصيني الذي يقدر بما بين 85 و125 مليار دولار العام الماضي، والذي يستلزم تحويل موارد البنتاجون بعيدًا عن المهام العادية، وذلك لإعادة بناء قوة قد تضطر في المدى البعيد لمواجهة الصين أو غيرها.

لكن الأخطر لا يتعلق بذلك فحسب؛ إذ يشار إلى جملة من المشكلات الأخرى التي تؤرق بال المخططين العسكريين الأمريكيين، ليس فقط بشأن جهوزية عناصره وكفاءتها على المدى القصير والمتوسط والطويل، وإنما بشأن خلل بنيانه وهشاشة قواه وضعف تنظيمه العملياتي والإداري على السواء، **وهذا ما يؤكده المؤشران التاليان:**

- ارتفاع عدد الجنود المنتحرين الذين يخدمون بالعراق وأفغانستان، والذي وصل إلى ذروته خلال عام 2007؛ حيث شهد 85 حالة على الأقل.. فيما لا تزال أكثر من 20 حالة أخرى قيد التحقيق، وهو ما يعد أعلى معدل حالات انتحار في الجيش منذ بدء الحرب على العراق 2003.
- ارتفاع عدد المصابين بحالات الاكتئاب من الجنود العاملين في الخدمة إلى17%، طبقًا لدراسة معهد "والتر ريد" العسكري، إذ ذكر أن 60% من هؤلاء لا يطلبون المساعدة نظرًا لخوفهم من وصمة المرض أو ضياع فرص الترقي.. وربما يفسر ذلك لا إنسانية تعامل الجنود الأمريكيين مع بعض الأحداث، وفي الوقت ذاته تورطهم في جرائم قتل بعد عودتهم للوطن (121 على الأقل من العائدين ارتكبوا هذه الجرائم).

على خلفية كل ذلك، لا يسعنا إلا أن نتساءل: ماذا يمكن أن ننتظر خلال الفترة القادمة؟...

يبدو أنه لاشيء أقل من تسريع وتيرة خفض القوات، وإلا فإن مأساة كبرى قد تحل بهم.. لكن هل البيت الأبيض قادر على ذلك وقبل فوات الأوان؟ سؤال ستجيب عنه الأيام القادمة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/3/2

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

تصعيد العدوان الإسرائيلي ضد "غزة"

والرهان على خيار المقاومة

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

تصعيد العدوان الإسرائيلي ضد "غزة"

والرهان على خيار المقاومة

في استكمال لفصول المأساة والتي بدأت بحرب تجويع قاسية من خلال حصار خانق يمنع الغذاء والدواء والوقود، أخذت الآلة العسكرية الإسرائيلية تحصد أرواح أهل "غزة", ولا تفرق في ذلك ما بين طاعن في السن أو رضيع أو طفل أو امرأة.. ويكفي أنه خلال الفترة من 27 فبراير وحتى إعداد هذا المقال سقط أكثر من 110 شهيد و250 جريحًا.

ويبدو أن السلوك الإجرامي الإسرائيلي لن يتوقف عند هذا الحد؛ فهناك استعداد لشن حملة عسكرية برية واسعة تجتاح "غزة" لتقضي على البقية الباقية من سكان القطاع, وليس أدل على ذلك من تهديد نائب وزير الدفاع الإسرائيلي "ماتان فيلنائي" بإحداث "محرقة" كبرى في غزة إذا لم يتوقف الفلسطينيون عن إطلاق الصواريخ, في إشارة إلى "المحرقة" التي تعرض لها اليهود على أيدي النازيين.

وكيف لا وهناك حائط صد أمريكي يمنع حتى مجرد صدور بيان من مجلس الأمن يعبر عن القلق حيال تدهور الأوضاع في "غزة".. وكيف لا وهناك صمت عربي مريب إزاء ما يحدث.. وكيف لا ورأس السلطة الوطنية الفلسطينية "أبو مازن" يستخدم لغة تحريضية في خطابه الرسمي ضد "حماس"، ويتهمها بأنها تساعد تنظيم القاعدة على التمركز في القطاع.. وهو ادعاء يقدم المبرر لإسرائيل للاستمرار في عدوانها, بل وقد يثير حفيظة دولة مثل مصر – التي تعد المنفذ الوحيد لفلسطينيي غزة على العالم – بما يدفعها لاتخاذ إجراءات أكثر تشددًا حيال القطاع وسكانه تحت دعوى حماية أمنها القومي.

والأدهى من ذلك هو وصف وزير الإعلام الفلسطيني لصواريخ المقاومة بأنها صواريخ عبثية عديمة التأثير, وأنها السبب في معاناة فلسطينيي القطاع.. وكأن الشعب الفلسطيني بحاجة لأن يتآمر أبناؤه بعضهم على بعض.

والمثير للدهشة حقًا أن هذا التصعيد يجيء في توقيت يتحدث فيه البعض عن السلام والدفعة القوية التي حصل عليها بعد مؤتمر "أنابوليس" الذي انعقد في نوفمبر 2007 برعاية الرئيس الأمريكي "جورج بوش" وفتح الطريق أمام عودة المفاوضات بين إسرائيل

والفلسطينيين وفي الوقت الذي تتواتر فيه الأنباء عن اجتماعات تجري بصورة دورية بين "أبو مازن" و"أولمرت".

والذي يثير الدهشة هنا هو: كيف يستقيم الحديث عن السلام وإمكانية تحقيقه بين إسرائيل والفلسطينيين في الوقت الذي تستمر فيه الدولة العبرية في اعتداءاتها ضدهم ممارسة كافة أشكال التنكيل بهم, بل وكيف يجتمع "أبو مازن" بـــ"أولمرت" وفي كل ساعة يسقط فلسطينيون ما بين قتلى وجرحى؟!!

إن ما يجري على الساحة حاليًا لا يعني سوى أمر واحد، وهو أن إسرائيل تسعى لإجبار الشعب الفلسطيني وإجباره على التخلي عن خيار المقاومة, وما تحركاتها الحالية التي تجد مباركة من الولايات المتحدة وتشجيع ــ للأسف ــ من جانب السلطة الفلسطينية ورئيسها سوى استكمال لتنفيذ مخطط بدأ قبل ثمانية أشهر الهدف منه القضاء نهائيًا على أي وجود لـــ"حماس" على الساحة الفلسطينية.

ولكن يبدو أن الدولة العبرية ومن يساندونها لم ينتبهوا إلى أن ذلك قد يقود إلى حقيقة مهمة بدأ المجتمع الدولي يعترف ويقر بها ألا وهي أن الاحتلال الإسرائيلي هو المسؤول الأول والأخير عن كافة التداعيات والتطورات السلبية التي شهدتها الساحة الفلسطينية لا صواريخ "حماس".. ومثل هذه الحقيقة أشار إليها التقرير الأممي الذي أعده "جون دوجارد" المحقق المستقل في النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي رغم أن التعبير خانه في وصف أعمال المقاومة الفلسطينية بأنها أعمال إرهابية؛ حيث أقر أن الاحتلال يوفر المبرر للإرهاب، وأن الأعمال الإرهابية الفلسطينية هي نتيجة حتمية للاستعمار أو التفرقة العنصرية أو الاحتلال, وأن الممارسات والسياسات الإسرائيلية تنسجم مع الثلاثة.

وقد زاد على ذلك بتأكيده أن هناك فارقًا واضحًا بين الإرهاب غير العقلاني الذي يمارسه تنظيم كتنظيم القاعدة وبين الممارسات المرتكبة في سياق حرب التحرير الوطنية, والأكثر من ذلك أن المسؤول الأممي شدد على أن السلام يعد أمرًا غير متوقع وأن العنف سوف يتواصل طالما كان هناك احتلال.

ويبدو أن الوعي آخذ في الاتساع بالمأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، فكافة التقارير الأممية المعنية بالوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية – بخلاف تقرير "دوجارد" –

وآخرها تقرير الدبلوماسي الهولندي "روبرت سيري"ــ تجمع على أن الوضع في قطاع "غزة" غير مقبول, وأنه لابد من العمل على استئناف حياة اقتصادية عادية لسكان القطاع.

واللافت أن ذلك الوعي المتزايد لحقيقة المأساة الفلسطينية بدأ يقابله ما يمكن النظر إليه باعتباره "توبة صحيان" لضمير المجتمع الدولي الذي أدرك أخيرًا أن هناك جرائم ضد الإنسانية ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وهو إدراك تعكسه الإدانات المتواترة لإجراءات الحصار والتجويع والاعتداءات التي تطال المدنيين الأبرياء من النساء والأطفال.. وليس بمستغرب أن تتوارد بعض الأنباء والتقارير التي تتحدث عن محاولات أو إجراءات تتخذ في بعض العواصم الأوروبية من أجل ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين من الوزراء وكبار القادة العسكريين, وأن مذكرات اعتقال سرية صدرت بالفعل في حق بعضهم.

ومن زاوية معاكسة نجد العالم العربي قد جرد نفسه من السلاح الوحيد الذي كان يمتلكه وهو سلاح الشجب والإدانة؛ إذ وقف صامتًا دون حراك, بل والأكثر عجبًا أن هناك من العرب من يتحدث عن السلام والحاجة إلى التهدئة التي ترفضها تل أبيب.. وهناك من يفاخر بأن علاقته بإسرائيل حققت تقدمًا واضحًا مقارنة بعلاقاتها بالآخرين.. وهناك من يعرض خدماته للوساطة بين الدولة العبرية والفلسطينيين.

وبين الصلف الإسرائيلي والعجز الواضح عن تقديم المساندة يجد الشعب الفلسطيني نفسه مطالبًا بأن يحدد خياراته، إما أن يرضخ لإرادة إسرائيل ويقبل بالحل الذي ترتضيه تحت مسمى الدولة الفلسطينية – والتي لن يتمخض عنها سوى كيان مقطع الأوصال ترتبط حياته بما تجود به تل أبيب، وإما أن يتمسك بخيار المقاومة والتضحية حتى ينتزع حقوقه موقنًا وعن إيمان أن شجرة الحرية لا تروى إلا بالدماء, وأن عامل الزمن حتمًا سيكون معه وضد من احتلوه واغتصبوا حقوقه.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/3/2

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

الشرق الأوسط الجديد..

إخفاق أمريكي على كافة الأصعدة

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

"الشرق الأوسط الجديد"..

إخفاق أمريكي على كافة الأصعدة

ترجع إرهاصات بزوغ مصطلح أو مشروع "الشرق الأوسط الجديد" إلى الفترة التالية لهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وكان يهدف إلى إعادة هيكلة المنطقة من خلال التخلي عن سياسة احتواء الأزمات القائمة والاستعاضة بدلاً عنها بسياسة نشر الديمقراطية، بما يؤدي إلى تفادي النزاعات القديمة.

غير أنه وكنتيجة لتغير خريطة الأوضاع في الشرق الأوسط عن تلك التي كانت سائدة عام 2001 وتحولها من سيء إلى أسوأ بفعل ارتكاز واشنطن على سياسة المواجهة بما فيها استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، فيما أطلق عليه نهج "الضربات الاستباقية"، ولجوئها كذلك إلى الأساليب القسرية كقرارات مجلس الأمن لإدانة سوريا وإيران، أو لفرض عقوبات أحادية الجانب كالتي فرضت على السلطة الفلسطينية حين سيطرت عليها حركة "حماس" ــ كنتيجة لذلك قامت مؤسسة "كارنيجي للسلام الدولي" ومقرها واشنطن، بنشر تقرير وضعت فيه تصوراتها لما يتعين اتخاذه في هذا الشأن تحت عنوان "الشرق الأوسط الجديد"، والصادر بتاريخ 2008/3/4.

وليس بخاف في هذا السياق الأهمية الكبيرة للدراسات والتقارير الصادرة عن مراكز الأبحاث الأمريكية لكونها تعبر – كما أثبتت الأحداث اللاحقة – عن وجهات نظر ورؤى مؤسسات صنع القرار في واشنطن، سواء أكانت سياسية أو عسكرية، كما أنها تكون بمثابة بالون اختبار لمعرفة ردود الفعل المترتبة على نتائجها, يضاف إلى ذلك دلالة توقيت صدور التقرير, لاسيما وأنه من المعلوم أن الانتخابات الرئاسية الأمريكية من المقرر إجراؤها في نوفمبر من هذا العام..

وفيما سنعرض لأهم النقاط التي احتواها التقرير:

أولاًــ أبرز ملامح وحقائق الوضع في "الشرق الأوسط الجديد":

قسم التقرير تطورات الأوضاع في المنطقة إلى عدة محاور, وكان أولها **المحور العراقي – الإيراني**، مبيناً أنه على الرغم من أن غزو العراق مثل أحد المحاور الرئيسية للتغيير في المنطقة، إلا أنه أدى من ناحية أخرى إلى اختلال توازن القوى بين بغداد وطهران، وبالتالي تزايد نفوذ الأخيرة في المنطقة، فاقم من ذلك إصرارها على تحدي المجتمع الدولي، باستمرارها في برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم.

وعلى ذلك فقد أصبح التناقض السمة الرئيسية لسياسة واشنطن تجاه العراق، ففي الوقت الذي تعارض فيه تقسيمه، تؤيد استقلال إقليم كردستان، ورغم مساندتها للحكومة المركزية، فإنها تقوم بتدريب وتسليح "مجالس الصحوة" لمواجهة تنظيم "القاعدة" من دون وجود خطة واضحة لإعادة دمجها في قوات الشرطة.

أما على صعيد المواجهة مع طهران، أوضح التقرير أن التدخل العسكري يعتبر الوسيلة الوحيدة المتاحة لإجبارها على تغيير سياساتها وتوجهاتها في المنطقة، في ظل عدم تأثير الأدوات الدبلوماسية في هذا الشأن.

وفي المحور الإسرائيلي – الفلسطيني, أشار التقرير إلى أن الصراع بين الجانبين لا زال يراوح مكانه، على الرغم من تغير الأطر الحاكمة له سواء على الجانب الفلسطيني، بالانقسام الحادث بين حركتي "فتح" و"حماس"، أو على الجانب الإسرائيلي بتصرفات تل أبيب أحادية الجانب التي أثارت الشكوك في إمكانية تطبيق حل إقامة دولتين متجاورتين إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية.

وفي تناوله للمحور اللبناني – السوري أبان أنه رغم الانسحاب السوري من لبنان، إلا أن الأخير مازال يعاني من الانقسام وعدم الاستقرار جراء النزاعات الدائرة بين مختلف القوى السياسية، والتي تجسدت أبرز مظاهرها في أزمة الفراغ الرئاسي, وتفاقم التوترات الطائفية، مما أدى إلى حدوث نوع من الاستقطاب السياسي غير المسبوق منذ الحرب الأهلية.

ورأى أنه على الرغم من سيطرة الطابع الصراعي على العلاقات الأمريكية – السورية واستمرار التدخل السوري في الشأن اللبناني، علاوة على سياستها الإقليمية المعارضة للتوجهات الأمريكية، فمن المحتمل أن تستمر واشنطن في الضغط على دمشق.

وبطبيعة الحال شغلت قضية الانتشار النووي في المنطقة حيزًا من التقرير؛ حيث أشار إلى أن الأمر لم يعد يقتصر على إيران فقط، بل امتد أيضًا ليشمل كافة دول المنطقة، بإعلان الكثير منها عن رغبتها في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية, وكذلك أيضًا لفت النظر إلى أن سياسات الإصلاح السياسي والديمقراطي التي روجت لها واشنطن في المنطقة لم تفشل فحسب، بل أدت إلى تعميق الانقسامات الطائفية، وتزايد التأييد الشعبي للحركات الإسلامية.

ثانيًا ــ التحديات التي تواجه السياسات والمصالح الأمريكية في المنطقة:

وفقًا لتقرير "كارنيجي" تواجه واشنطن مجموعة من التحديات تتمحور في ثلاثة محاور رئيسية:

ــ **المحور العراقي– الإيراني:** وهو يمثل تهديدًا ملحوظًا للأمن القومي الأمريكي نتيجة عدم استقرار العراق وتحوله إلى دولة فاشلة غير مستقرة نتيجة ارتفاع معدلات العنف فيه، وخضوع مدنه لسيطرة الميليشيات المسلحة, علاوة على بطء جهود إعادة الإعمار, ومما يفاقم من التحدي الذي ينطوي عليه هذا المحور غياب أي خطة سواء من جانب بغداد أو واشنطن لانتشال هذا البلد من المصير الكارثي الذي ينزلق إليه, والذي يهدد بانهياره وانقسامه إلى مجموعة من الكيانات على أساس طائفي.

وبالنسبة لإيران فقد مثّل إسقاط نظام "صدام حسين"، فرصة ذهبية لها للبروز كلاعب قوي في الشرق الأوسط، الأمر الذي ترتب عليه تزايد تدخلها في الشأن العراقي نتيجة علاقاتها القوية مع قادة العراق الجديد من ناحية, وإصرارها على الاستمرار في برنامجها النووي.

ــ **المحور اللبناني – السوري:** مثل هذا المحور نموذجًا لعدم الاستقرار بالمنطقة وتداخل الإرادات الإقليمية والدولية بشكل متضارب؛ حيث تنظر واشنطن للعلاقات السورية – اللبنانية باعتبارها صراعًا بين قوى الديمقراطية ممثلة في تحالف " 14 مارس" وحكومة "السنيورة"، وقوى الاستبداد ممثلة في تحالف "8 مارس" بقيادة "حزب الله" و سوريا، والقوتان الأخيرتان تنظر إليهما واشنطن باعتبارهما حلفاء إيران الإقليميين.. ومن ثم فالتداخل السوري – اللبناني

ينظر إليه باعتباره صراعين أحدهما بين الديمقراطية والاستبداد والآخر بين الولايات المتحدة وإيران.

ـ **المحور الفلسطيني – الإسرائيلي:** أدى تردي عملية السلام بشكل غير مسبوق في عهد إدارة "بوش" إلى تحول الصراع من مشكلة مزمنة إلى عائق كبير أمام تعاون دول المنطقة بما فيها الصديقة منها مع الولايات المتحدة.

ورغم التوافق الدولي على حل إقامة دولتين متجاورتين إحداهما فلسطينية والأخرى إسرائيلية، فقد أظهرت الوقائع اللاحقة – المتمثلة في إقامة المزيد من المستوطنات والحواجز العازلة والطرق التي تحول الضفة الغربية إلى مناطق منعزلة – عدم قابلية هذا الحل للتحقق على أرض الواقع، الأمر الذي يمثل تحديًا كبيرًا للإدارة الأمريكية، لجهة تغيير تلك الحقائق أو إيجاد تسوية بديلة، لأن الإخفاق في هذا الشأن سيؤدي إلى تغذية مشاعر اليأس والإحباط بجانب إعاقة الدبلوماسية الأمريكية عن التعامل مع قضايا المنطقة.

ويرى التقرير أن حل الدولتين محكوم عليه بالفشل، لاعتقاد الجانبين بعدم قابليته للتطبيق، وشك كليهما في التزام الطرف الآخر بهذا الحل، علاوة على عدم جدية الإدارة الأمريكية في طرح أي مبادرة دبلوماسية لحل الصراع لا تحظى بتأييد تل أبيب.

ـ **مشكلة الانتشار النووي:** وهي تعتبر أكثر المشاكل التي تواجهها الولايات المتحدة خطورة وحساسية **للأسباب التالية:**

* احتمال استخدام الأسلحة أو المواد النووية في صناعة ما يسمى "قنابل قذرة" أو حصول منظمات إرهابية عليها.

* التداعيات المترتبة على الانتشار النووي في منطقة الخليج، ومن بينها إعاقة تحركات القوات الأمريكية، علاوة على إضعاف ثقة حلفاء واشنطن في مدى قدرتها على حمايتهم.

ـ **إخفاق الترويج للديمقراطية:**

لم يعد الترويج والدعوة للديمقراطية أحد المرتكزات الرئيسية في سياسة واشنطن الحالية تجاه الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من استمرار السلبيات الناتجة عن غياب الديمقراطية, بل وتزايدها عن ذي قبل، وعدم ظهور أي مؤشرات للتحسن سوى في 3 دول عربية فقط، وهي البحرين ولبنان واليمن، والتي أظهرت بعض التحسن في مؤشر الحرية في العالم الذي تصدره منظمة "فريدم هاوس" في الفترة ما بين 2002 – 2006، بتحركها من تصنيف "ليست حرة" إلى "حرة جزئيًا".

ثالثًاــ ملامح السياسة الجديدة للتعامل مع التحديات السابقة:

خلص التقرير إلى أن المشكلات والتحديات سالفة الذكر ترجع في الأساس إلى سعي الولايات المتحدة لتشكيل المنطقة من خلال لجوئها إلى نهج المواجهة بدلاً من الدبلوماسية، واعتمادها على الأيديولوجيات بدلاً من الرؤية الواقعية، علاوة على عدم التحديد الدقيق لمصالحها في المنطقة.

وفي هذا السياق أشار إلى أهمية اعتراف واشنطن بحدود سلطتها في المنطقة، فتجربة التدخل العسكري في العراق تجعل التغيير باستخدام القوة خيارًا غير مطروح عمليًا، كما أن ارتفاع أسعار النفط يجعل الدول المنتجة له أقل تأثرًا بالعقوبات أو التهديد بفرضها، كذلك من المهم أيضًا الاعتراف بالأضرار المترتبة على سياسة المواجهة التي اتبعتها واشنطن والتي جاءت بنتائج عكسية أثرت على مصداقيتها.

1- سياسات التعامل مع المحور العراقي – الإيراني:

على الجانب العراقي، يجب أن ترتكز أي سياسة جديدة هناك على المبادئ التالية:

- الاعتراف بصعوبة تحقيق المصالحة السياسية وبناء العراق في ظل الأوضاع الحالية، فالقوة العسكرية لا يمكنها فرض الاستقرار في أي بلد لفترة طويلة.

- إعلام البرلمان والحكومة بأنهما ليسا اللاعبين الأساسيين في العملية السياسية بصورة تلقائية؛ إلا أنه ينبغي عليهما الأخذ بزمام المبادرة.

- جمع كل طوائف العراق بمساعدة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ودول الجوار العراقي، وذلك لإضفاء الصبغة الدولية على الأزمة العراقية.

- تدشين الحوار بين الفصائل والطوائف العراقية، والذي سيكون بمثابة تغيير جذري للسياسات الأمريكية السابقة بشأن المصالحة في هذا البلد، والتي كانت تركز على الرؤية الأمريكية لما يجب أن يكون عليه العراق.

أما على الجانب الإيراني، فيجب أن يكون أي منهج لتبادل العلاقات مع إيران شاملاً، ويركز بداية على العراق، في ظل المصلحة المشتركة التي تربط بين الدولتين تجاه هذا البلد، ألا وهي الحفاظ على وحدته ومنعه من الانزلاق نحو الحرب الأهلية.

وهنا يتعين أن يتطرق الحوار الأمريكي – الإيراني بشأن العراق إلى طبيعة القوات الأمريكية التي ستبقى في هذا البلد، إضافة إلى سياسات وأنشطة إيران الداعمة لبعض الفصائل العراقية من ناحية أخرى.

2- سياسات التعامل مع المحور الإسرائيلي – الفلسطيني:

يتعين أن يكون تحقيق السلام بين الجانبين أحد الاهتمامات الرئيسية للولايات المتحدة في المنطقة، بما يؤدي إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، ورغم أن حل إقامة الدولتين هو الحل الوحيد المتاح حاليًا، إلا أنه لن يكون من السهل إعادته إلى الحياة من جديد.

وبحسب التقرير فإنه من العناصر الضرورية لإحياء ذلك الحل على الصعيد الفلسطيني:

- وجود قيادة فلسطينية قوية تتفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب تحقيق المصالحة بين "فتح" و"حماس".

- توافر أفق سياسي واضح يمكنه إقناع الفلسطينيين بفوائد الحل.

- تبني إجراءات قصيرة المدى لإحياء الثروات الاقتصادية الفلسطينية والنسيج الاجتماعي الفلسطيني، ورغم الدور الواضح للمعونات الدولية في هذا الشأن، إلا أنه لا يمكنها وضع نهاية للقيود الإسرائيلية على حركة الأفراد والبضائع.

أما على الصعيد الإسرائيلي؛ فيجب تجميد بناء المستوطنات، سواء في المناطق التي تدعي إسرائيل أنها مستثناة، أو إزالة تلك المستوطنات غير القانونية، بجانب التفاوض لتقديم بدائل تعويضية للمناطق التي توجد بها مستوطنات ولن يتم ضمها للدولة الفلسطينية المفترضة.

بيد أن تنفيذ تلك المتطلبات يسير في اتجاهات مختلفة، فقد يبدو من المستحيل إحداث المصالحة بين "حماس" و"فتح", وفي نفس الوقت من الصعوبة بمكان إقناع إسرائيل بالتزام الفلسطينيين بالمصالحة بشكل حقيقي، كما أن مطالبة تل أبيب بتخفيف قيود السفر على الفلسطينيين وإزالة المستوطنات لن تكون مسألة سهلة في جميع الأحوال.

3- سياسات التعامل مع المحور السوري – اللبناني:

- ضرورة رجوع الولايات المتحدة إلى منظور أكثر واقعية في سياستها تجاه لبنان وسوريا.

- على الرغم من أن سيادة واستقلال لبنان سوف تسهم في استقرار المنطقة، إلا أنه لا يمكن إعادة تلك السيادة طالما ظلت المنطقة غير مستقرة.

- يجب ألا يكون هدف سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا هو عزلها وتهديدها، بل يجب إقناعها بإنهاء دورها السلبي في لبنان وتشجيعها بوضع مسافة بينها وبين إيران.

4- سياسات التعامل مع تحدي ترويج الديمقراطية:

لم تفرق الولايات المتحدة في الحملة التي أطلقتها لإرساء الديمقراطية في العالم العربي خلال الفترة بين 2003–2005، بين البلدان التي يمكن إحداث التغيير الديمقراطي فيها وبين تلك التي يصعب تخيل سيرها على طرق التحول الديمقراطي.

ففي محاولتها تلك تجاهلت الإدارة الأمريكية الظروف الفردية لكل بلد على حدة، كما تجاهلت التداعيات المحتملة لسياساتها في هذا الشأن.. وهكذا، فإن تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط في حاجة إلى رؤية بعيدة المدى تتضمن إعادة النظر في سياسات الإدارة الحالية في هذا الشأن، وتطبيق سياسات جديدة بشرط التمهيد لها بتحقيق أمرين: **الأول؛** تحديد فكرة تعزيز الديمقراطية بشكل واضح، لاسيما تمييزها عن فكرة الإطاحة بالنظام الحاكم، ليس

فقط لأن دمج الفكرتين يؤدي إلى نتائج عكسية، ولكن لأن الإطاحة بالحكام لا يؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية، وهو ما حدث بالعراق, ومن ثم يجب ألا تكون العقوبات على سبيل المثال أحد أدوات برنامج تعزيز الديمقراطية. أما **الثاني** فهو تفهم الولايات المتحدة للنتائج المحتملة للسياسات التي بدأتها، مما يتطلب تقييمًا أكثر أمانة وواقعية للأوضاع السائدة في كل بلد.

رابعًاــ التوصيات:

خلص التقرير إلى عدد من التوصيات، للرئيس الأمريكي المقبل وإدارته, وهي:

- في ظل التزاماتها العسكرية الراهنة في العراق وأفغانستان، فإن الولايات المتحدة لا تستطيع فرض الأمر على الشرق الأوسط عبر المواجهة، بل يجب عليها العمل مع اللاعبين الإقليميين الذين يسعون لاستعادة توازن القوة في المنطقة.

- لا يمكن إجبار طهران على التخلي عن برنامجها النووي، ويمكن البدء بالحوار معها ، بدءًا من الموضوع العراقي؛ حيث يمكن إيجاد أرضية مشتركة.

- صعوبة التوصل إلى حل دبلوماسي في العراق في ظل السياسة الأمريكية الراهنة التي تسعى لعراق يقوم على النموذج الأمريكي، وليس كما هو العراق نفسه، وللتحرك قدمًا، يجب على واشنطن الاعتراف بفشل جهودها هناك, ويجب أيضًا إخطار القادة السياسيين العراقيين، بعدم التعويل على الدعم اللامحدود من جانبها، وأنه يتعين عليهم إشراك جميع الفئات العراقية في العملية السياسية.

- الاعتراف بنفاد الوقت دون تحقيق حل الدولتين، واستحالة التقدم من دون مشاركة حركة "حماس" في العملية السياسية.

- العمل على إنجاز تسوية وسط في لبنان، بدلاً من السعي إلى المواجهة، ويجب الإدراك بأن تلك التسوية تتضمن القبول "بحزب الله مسلحًا" وبدرجة من التأثير السوري في لبنان.

– فيما يتعلق بالديمقراطية التي تسعى واشنطن لنشرها في المنطقة، يجب العمل على المدى البعيد، بهدوء بعيدًا عن الضجة التي واكبت سياسة إدارة "بوش" في هذا الشأن، والتي أدت إلى إحراج أصدقاء الولايات المتحدة قبل أي شيء آخر، ويجب التركيز على البلدان التي يحتمل إحراز تقدم فيها على صعيد نشر الديمقراطية بشكل كبير.

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

2008/3/6

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

دول مجلس التعاون الخليجي في تقرير الخارجية الأمريكية حول المخدرات وغسل الأموال 2008

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

دول مجلس التعاون الخليجي في تقرير الخارجية الأمريكية حول المخدرات وغسل الأموال 2008

لازالت الولايات المتحدة على موقفها المتشدد بشأن التقارير التي تصدرها سنويًا لتقييم أوضاع الدول وسجل ممارساتها؛ حيث تعد وبحكم القوانين المعمول بها هناك أكثر الدول استخدامًا للتقارير كأداة سياسية ودبلوماسية تكفل بها تنفيذ توجهاتها ورؤاها الحاكمة للعالم، بل إنها تعد الأكثر قدرة في تنويع ضغوطاتها عبر تنوع التقارير التي تصدرها، والتي يأتي على رأسها: تقرير ممارسات حقوق الإنسان وأنماط الإرهاب العالمي.. فضلاً عن سلسلة من التقارير المهمة الأخرى كالحريات الدينية والاتجار في البشر وغيرها.

ومن بين أبرز التقارير المحورية الأخرى التي تصدرها الخارجية الأمريكية، يأتي تقرير "الاستراتيجية الدولية للسيطرة على المخدرات"، موضوع هذه الدراسة، والذي يكتسب أهميته من كونه الوحيد الذي يتناول قضيتين أمنيتين في غاية الأهمية، **وهما:** قضية الاتجار والتهريب والتعاطي في المواد المخدرة بمختلف أشكالها وطبيعة مكوناتها.. إضافة إلى قضية غسل الأموال ومدى قدرة الدول على رصد وملاحقة الأساليب الجديدة التي تتحايل بها عصابات الجريمة الدولية، فضلاً عن منظمات التطرف والإرهاب وربما الدول، لإخفاء المصدر غير الشرعي للأموال وطرائق انتقالها وتوظيفها في تمويل عمليات غير مشروعة.

ومن المعروف أن هاتين القضيتين من أكثر القضايا الآن في عالمنا المعاصر إثارة للقلق، وذلك لأكثر **من سبب أقلها:** آليات السوق المعمول بها، والتي أتاحت قدرًا من السرية والغموض والتحايل بشأن أطراف هذه السوق، والتي تزيد بدورها قدر الصعوبة على الجهات الأمنية المكلفة السيطرة على هؤلاء، وكذلك حجم العوائد الناتجة عن الجريمتين والتي تقدر بالمليارات من الدولارات وتفوق عوائد كبرى القطاعات الصناعية كاستخراج النفط وتكريره وما إلى ذلك، فقد أظهرت تقديرات اقتصادية أن حجم عمليات غسل الأموال على مستوى العالم يقدر بنحو 50 تريليون دولار سنويًا، ينتج 50% منها عن تجارة المخدرات، وتوزع البقية بين تجارة الأسلحة والدعارة وغيرها من الجرائم.. وتشير الأرقام إلى أن حجم تجارة

المخدرات في العالم يتراوح ما بين 400 إلى 1500 مليار دولار، أي بما يعادل نصف حجم التجارة العالمية.

سبب آخر لا يقل أهمية عن السببين السابقين يتعلق بالمناطق التي يتم اختيارها الآن من جانب الشبكات الإجرامية لتكون نقاط تمركز وممرات عبور لأنشطتهم اللامشروعة، ويلاحظ في الغالب الأعم أنها إما اقتصادات نامية تعمل كمراكز تجارية جاذبة، أو مناطق تقع وسط أو ما بين مزارع الإنتاج من ناحية، وأسواق الاستهلاك من ناحية أخرى، علاوة على أن بعضها يفتقد البنية التشريعية اللازمة للعقاب، ومن ثم تتسع فيها مجالات الفساد واستغلال النفوذ..

فعلى سبيل المثال تعاني بعض دول شرق وجنوب شرق أوروبا من هذه المشكلة المؤرقة، إذ تُستخدم من قبل عصابات الجريمة المنظمة الروسية والتركية والألبانية لتكون شبكة وصل ومنطقة ترانزيت بين أماكن الإنتاج في وسط وشرق آسيا ومناطق الاستهلاك الرئيسية في غرب أوروبا.. وهو الأمر ذاته الذي تعانيه بعض دول القارة الأمريكية، وفي مقدمتها المكسيك التي تُستخدم هي الأخرى كممر عبور رئيسي بين مزارع الإنتاج في كولومبيا وغيرها في أمريكا الجنوبية، وأماكن الاستهلاك في الولايات المتحدة وكندا.

كما أن قضية المخدرات وحدها تحظى باهتمام الأمم المتحدة، كبرى المنظمات العالمية، والتي يصدر عنها تقريران يتناولان القضية، **أحدهما** يصدر عن "برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات" المعروف اختصارًا باسم "اليوندسيب"، **والآخر** يصدر عن "مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة "الذي يعرف باسم "الأوديسسيب".. لذلك يبدو جليًا مسعى المنظمة الدولية لتقنين الجهود المبذولة في مجال مكافحة الظاهرة.. وتجدر الإشارة هنا إلى المعاهدات التي أقرتها المنظمة الدولية للوقاية من استخدام المواد المخدرة في غير الأغراض الطبية والعلمية، حيث أقرت معاهدة العقاقير المخدرة عام 1961، ومعاهدة المواد مزاجية الأثر عام 1971، ومعاهدة مكافحة المخدرات عام 1988، والتي تهدف في مجموعها إلى ضمان السيطرة على تلك الآفة في جانبي العرض والطلب وتنظيم الإجراءات المتخذة على كافة الصعد، الإدارية منها والقانونية والأمنية، من أجل تحسين الحياة وإيجاد مناخ نابذ للمخدرات بكل أشكالها ومسمياتها.

ولم يختلف تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن المخدرات وغسل الأموال هذا العام عن تقرير العام السابق؛ إذ تضمن في ثناياه عدة نقاط أساسية، منها: ذلك التحذير المتكرر من أن زراعة الأفيون في أفغانستان، والتي بلغ إنتاجها معدلاً قياسيًا، تقوض الديمقراطية وتزود حركة طالبان بالمال والعتاد العسكري، مشيرًا إلى ذلك الارتباط، المثير للانتباه في الحقيقة، بين ارتفاع إنتاج الأفيون – المادة الخام لعجينة الهيروين والمورفين وبعض الامفيتامينات، وهي الحبوب المهلوسة أو المثبطة أو حتى المنشطة – وارتفاع معدلات العنف الدموي؛ حيث شهدت العاصمة كابول لأول مرة هجمات انتحارية منذ أمد، فضلاً عن الهجمات المسلحة والتفجيرات التي كبدت الحكومة الأفغانية وقوات الناتو الحامية لها خسائر مادية وبشرية واسعة، كان أبرزها ارتفاع حاد في موجة العنف راح ضحيته 6500 شخص معظمهم من المسلحين.

ولا يدري المرء لماذا يربط التقرير بين ارتفاع إنتاج الأفغانيين من المخدرات وارتفاع درجة العنف، لاسيما أن من جملة أسباب غزو الولايات المتحدة لأفغانستان عام 2001 هو القضاء على حركة "طالبان" المتهمة بالاتجار في الأفيون، رغم أن هذه الأخيرة نجحت إبان سيطرتها على الأمور وبشهادة تقارير دولية عديدة في الحد من استزراع نبات الخشخاش والقنب الهندي.. **فكيف يعيد التقرير تكرار ما قاله سابقًا من أن "طالبان" وراء عملية الزراعة والتهريب بدعمها للقبائل المتورطة في مقابل أن تحظى بتأييدها؟**

والناظر إلى الوضع في أفغانستان يجد العجب، فرغم الموازنة الضخمة التي خصصها الكونجرس (بلغت 140 مليار دولار منذ هجمات سبتمبر) للعمليات العسكرية هناك وتأمين القواعد وعمليات إعادة الإعمار ودعم الحكومة والقبائل المؤيدة لها.. رغم كل ذلك فإن الدولة باتت عرضة لخطر أن تصبح فاشلة، نظرًا لتدهور الدعم الدولي وتنامي المد المسلح، وإن شئت الدقة.. فقل إنها باتت فاشلة فعلاً.. وإلا فماذا يمكن أن نصف الوضع التالي: 93% من إنتاج العالم من المخدرات الطبيعية تأتي منها.. طالبان تهيمن على ما بين 10 إلى 11% من الدولة، فيما تسيطر القبائل المحلية الخاضعة لتغير الولاءات حسب أمراء الحرب بها ومن يدفع أكثر، على بقية أنحاء البلاد، وذلك حسب وصف مدير الاستخبارات القومية للكونجرس.

ويتطرق التقرير إلى ما تم التعرض له سابقًا بشأن اختيار شبكات الإنتاج والتهريب لبعض الدول كنقاط تمركز ومناطق عبور؛ حيث يبرز دور جامايكا كأكبر دولة منتجة للماريجوانا في منطقة الكاريبي، وأنها نقطة رئيسية للمخدرات المرسلة للولايات المتحدة.. ويبدو من ذلك أن أحد أهم أهداف التقرير الرئيسية هو: دراسة أوضاع الدول المجاورة التي قد تشكل تهديدًا لواشنطن من ناحية كونها مصدرًا لتهريب المواد المخدرة إليها، بدليل اهتمامه بشكل لافت بالدول التي تقع في حزام الولايات المتحدة الجنوبي، خاصة من دول أمريكا الوسطى والجنوبية، فضلاً عن المخدرات المارة إليها عبر مياه الأطلنطي.

وبخصوص الدول العربية، فقد أشار التقرير، وهو ما يعد صيحة تحذيرية أطلقها التقرير لأول مرة بعد أن تحول بعضها في الشمال الأفريقي إلى دول منتجة، فقد ذكر أن الجزائر والمغرب يعدان من أبرز أبواب نقل المخدرات إلى أسبانيا، ومنها إلى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة، مشيرًا فيما يتعلق بوسائل التهريب التي تستخدم في العادة، إلى أن شبكات نقل الكميات الكبيرة من الكوكايين والقنب المغربي تعتمد على سفن نقل البضائع وقرب الحدود الجغرافية التي تربط القارة الأفريقية بنظيرتها الأوروبية عند مضيق جبل طارق، ودعا التقرير دول العالم إلى تبني استراتيجية دولية في التصدي لظاهرة الاتجار والتهريب، لأنها باتت، وفقًا له، ضرورة ملحة للحد من التداعيات التي يخلفها إدمان المخدرات من جهة وتداولها غير الشرعي بالأسواق من جهة أخرى.

وفي حديثه عن التدابير التي اتخذتها الدول لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛ ذكر أن الجهود المبذولة للتصدي للظاهرة والتي تنوعت فيما بين إصدار القوانين المتخصصة وإنشاء الوحدات الاستخباراتية المعنية بالرصد والملاحقة وغير ذلك، لم تستطع رغم كافة الإجراءات المتبناة والحرص على الالتزام بها، استئصال الظاهرة والقضاء عليها، لأنه كلما تشددت السياسات المتخذة ظهرت وسائل جديدة للتحايل والالتفاف، لاسيما مع التطور التكنولوجي الواسع وتعدد الأوعية المصرفية والمالية وتنوعها.

وقد أفرد التقرير حديثًا مفصلاً عن وضع **خمس دول خليجية**، ولم يأت على ذكر سلطنة عمان دون أن يوضح السبب وراء ذلك، كما أن كلاً من الإمارات والسعودية فقط حظيتا بنصيب الأسد من الاهتمام؛ إذ تعرض لهما في قسميه الرئيسيين سواء في جانب السيطرة على

المخدرات أو في الجانب الآخر الخاص بغسل الأموال.. في حين لم يتعرض إلى وضع كل من البحرين وقطر والكويت إلا في جانب غسل الأموال فقط.. وهو في طريقة عرضه تلك لم يوضح الأسباب الكافية لذكر هذه الدولة أو تلك، ولماذا اقتصر على قسم دون آخر.. ويبدو أن وراء ذلك إما عدم توفر معلومات، أو أن أحد الجوانب لا يمثل أهمية أو مشكلة في ذاتها لعرضها.

وعمومًا، فقد ذكر التقرير أن دول مجلس التعاون لا يُعرف عنها أنها دول منتجة للمخدرات، لكنه حذر من كونها عرضة لشبكات الاتجار وممرًا سهلاً لعمليات التهريب، فضلاً عن عمليات غسل الأموال، مؤكدًا أن السبب وراء ذلك قربها من مناطق الإنتاج في شرق آسيا وانفتاح موانيها التجارية.. علمًا بأن التقرير أشاد بالجهود القانونية والأمنية المبذولة للتصدي للظاهرتين اللتين لا تؤرقان بال دول المنطقة مثل غيرها من الدول.

لكن يلاحظ أن التقرير لم يراع في تفسيره ظهور عمليات غسل الأموال بالمنطقة، كونها – أي دول المجلس – استطاعت أن تصبح مركزًا لحركة الأموال في ظل توافر السيولة المتراكمة لديها بفعل الارتفاع القياسي لأسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية.. وعلى الرغم من ذلك لم يقدر أن نسبة غسل الأموال بالمنطقة العربية ككل، ومنها دول مجلس التعاون، لا تزيد على 1% من حجم الأموال المغسولة حول العالم سنويًا.. الغريب أنه لم يذكر أن الـ 99% الباقية تتم في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة نفسها، إضافة إلى إسرائيل وجزر المحيط الهادي والكاريبي المعروفة باسم "الجنات الضريبية" التي لها علاقة جيدة بالحكومات الغربية والإدارة الأمريكية ذاتها.

ولم يقدر التقرير أيضًا بالشكل الكافي الإجراءات التي اتخذتها دول المنطقة لمكافحة الظاهرة، فضلاً عن مصادقتها على اتفاقات الأمم المتحدة المتعددة في هذا المجال، والقوانين الموضوعة والمعايير الملتزم بها من القطاع المالي والمصرفي.. كل ذلك لم يرض التقرير أو على وجه التحديد لم يطمئن الجهة القائمة على إصداره، وكأن الولايات المتحدة تأبى إلزام نفسها والدول الغربية الأكثر معاناة من الظاهرة بالإجراءات التي تطالب بها الدول الأخرى، رغم أنها لا تمثل شيئًا بالنسبة لمخاطر الظاهرة وخطورتها.

ويبدو أن الخارجية الأمريكية تجاهلت، ولو نسبيًا، بعض الإجراءات المهمة التي اتخذتها دول المنطقة لدراسة أساليب المواجهة، منها استضافة الكويت في ديسمبر 2007 لأعمال المؤتمر الدولي لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما طالبت السلطات السعودية في يوليو من نفس العام المصارف بعقد دورات تدريبية لموظفيها للتعامل مع عمليات الغسل، ونظمت سوق البحرين للأوراق المالية في سبتمبر ورشة عمل حول الظاهرة، ناقشت العناصر الرئيسية اللازمة لتنفيذ برنامج فعال لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأسواق المالية وأساليب الغسل وتقييم جهود الدولة في هذا الشأن، كما استضافت دبي في أبريل مؤتمري "قمة التكنولوجيا المصرفية" و"بطاقات الائتمان والدفع الالكتروني"؛ حيث نوقشت الأشكال الجديدة للجرائم التي يواجهها القطاع المصرفي العربي، خاصة عمليات غسل الأموال، وذلك مع توسع عمليات التحرير والاندماج في الاقتصاد العالمي، وارتفاع نسبة التعاملات المصرفية الالكترونية في المصارف العربية إلى 85% من إجمالي التعاملات، وما قد ينتج عن ذلك من زيادة في عمليات الاحتيال وتهريب الأموال وغسلها باستخدام بطاقات الائتمان وطرق الدفع الالكتروني الأخرى.

الغريب أن التقرير استند في جزء كبير من بياناته إلى معلومات قديمة لسنين سابقة، دون الإشارة إلى أبرز التطورات الأخيرة السالف الإشارة إليها، وهو ما قد يضعف من مصداقيته والأثر الذي يخلفه.. لكن ذلك يعني من ناحية أخرى أن الأوضاع في الدول التي يقوم بدراستها، ومنها دول مجلس التعاون، لا تستأهل التعليق عليها، إما لأنها نجحت في استراتيجيات المواجهة التي تتبعها لمواجهة ظاهرتي المخدرات وغسل الأموال، وإما لأنها لم تشهد أي جرائم خطيرة في المجالين.

بقي أن نقول إن تقرير الخارجية الأمريكية حول المخدرات وغسل الأموال يجب أن يتجه جهة أخرى كي ينجح في جني ثمرات جهد إعداده، هذه الجهة ينبغي أن تكون للدول التي تشهد كثافة في حجم الجرائم المالية، والمعروف عنها أنها مناطق إنتاج وعبور للمخدرات والأموال المبيضة.. وهذه الدول هي الدول الغربية دون غيرها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/3/6

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

زيارة "نجاد" إلى العراق

بين المسعى الإيراني والصمت الأمريكي والغياب العربي

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

زيارة "نجاد" إلى العراق

بين المسعى الإيراني والصمت الأمريكي والغياب العربي

رغم حرب الثماني السنوات (1980–1988) بين العراق وإيران, والتي راح ضحيتها ما يقرب من مليون قتيل ومثلهم من الجرحى والمعوقين وتكلفة مادية تجاوزت تريليون دولار، يبدو أن العلاقات بين البلدين قد دخلت منعطفًا مغايرًا مع زيارة الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" للعراق في الثاني من مارس, والتي مهدت لها الزيارات المتبادلة بين مسؤولي الجانبين منذ سقوط نظام "صدام حسين" عام 2003, والتي كانت أولاها زيارة وزير الخارجية الإيراني للعراق في مايو 2005، وآخرها زيارة الرئيس العراقي "جلال طالباني" لإيران في نوفمبر 2007.

يؤكد ما سبق الأهمية التي تكتسبها الزيارة فهي تعد الأولى لرئيس إيراني للعراق منذ ثلاثين عامًا, كما تعد أيضًا من ناحية أخرى الأولى لرئيس دولة مجاورة لبغداد منذ الحرب الأنجلو ــ أمريكية، ومن ناحية ثالثة تأتي في ظل أوضاع غير مستقرة في البلدين؛ ففي الوقت الذي يشهد العراق أوضاعًا أمنية متدهورة، تواجه إيران أوضاعًا دولية متفجرة بسبب برنامجها النووي، والاتهامات الأمريكية لها بالتدخل في الشؤون العراقية.

ولذا تثير تلك الزيارة وتوقيتها العديد من التساؤلات حول مغزاها والأهداف التي يسعى "نجاد" إلى تحقيقها, وما هي ردود الفعل العراقية إزاءها وإلى أي مدى يمكن أن تسهم في حل القضايا العالقة بينهما؟ وما هو دور الولايات المتحدة في ضبط مسار مستقبل العلاقة بين البلدين؟ وأين الدور العربي؟.

أولاًــ أهداف الزيارة:

اتسمت العلاقات بين إيران والعراق منذ قيام الثورة الإسلامية في الأولى وتولي "صدام حسين" الحكم في الثانية، بطبيعة تنافسية فيما بينهما، باعتبارهما قوتين إقليميتين في منطقة الخليج العربي، بما أدى إلى تصادم تطلعاتهما, وهو ما تجسد في حرب الخليج الأولى التي امتدت على مدار ثمان سنوات.

ورغم انتهائها إلا أن العلاقات بينهما ظلت متسمة بالطابع الصراعى حتى انهارت قوة العراق مع الغزو الأمريكي/ البريطاني عام 2003، لتصبح إيران القوة الإقليمية الكبرى بعد أن استعادت بعض قوتها الاقتصادية وسعيها المستمر نحو إتمام برنامجها النووي، وقد صاحب ذلك تغير في تكتيكات سياستها الخارجية خاصة تجاه دول الجوار الجغرافي، لتنتقل من الصدام إلى الانفتاح على دول المنطقة، بل والسعي إلى تسويق ذاتها باعتبار أنها قادرة على ممارسة دور فاعل في معادلة الأمن الإقليمي، وقد تجسد هذا التغير فيما قام به المسؤولون الإيرانيون من زيارات إلى دول المنطقة، وهو ما حرص على تأكيده "أحمدي نجاد" منذ انتخابه عام 2005؛ إذ قام بزيارة كل من السعودية والإمارات والبحرين وأخيرًا قطر في ديسمبر 2007؛ حيث شارك لأول مرة في قمة مجلس التعاون الخليجي.

وفى هذا السياق، تأتي زيارة "نجاد" للعراق، غير أنه يتعين الأخذ في الاعتبار إنها وإن كانت تعكس التوجهات الجديدة للسياسة الإيرانية تجاه دول الجوار الجغرافي بصفة عامة، فلا شك أنها تحمل بين طياتها أهدافًا خاصة **تتمثل فيما يلي:**

ـ دفع وتطوير العلاقات الإيرانية ـ العراقية التي يشهد خطها البياني صعودًا متواصلاً , انطلاقًا من أن استقرار العراق ووحدته يؤثران بشكل مباشر على الأمن القومي الإيراني لاسيما بعد أن انتفت خطورته ، وهو ما صرح به "نجاد" بقوله:" إننا نعتبر التوتر وعدم الاستقرار في العراق مؤامرة حاكتها القوى التي تحتل هذا البلد".

ـ إظهار أن إيران لاعب أساسي في المنطقة بصفة عامة، وفى العراق بصفة خاصة، بما يجعل من الصعوبة بمكان على الولايات المتحدة أن تتجاهله، خاصة مع توقف جولات الحوار بينهما والتي كانت آخرها في الثامن والعشرين من مايو 2007, مما دفع مراقبين لوصف الزيارة "بالرمزية".

ـ تطوير العلاقات التجارية بين البلدين في ظل الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي يتمتعان بها, خاصة في مجال النفط والغاز والاستثمارات المشتركة وعمليات إعادة إعمار العراق.

ـ تعزيز موقف "نجاد" في الداخل، وذلك بصرف الانتباه بعيدًا عن الأزمات الاقتصادية التي تعانيها بلاده, لاسيما التضخم الذي تجاوز 10%, وذلك قبيل الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في 14 مارس الحالي لما تمثله من اختبار لشعبيته، وتبين حجم فرصته في إعادة انتخابه عام 2009.

ثانيًا ـ الزيارة.. وردود الفعل العراقية:

"إن أطرافًا عدة داخل العراق وخارجه غير سعيدة بزيارة نجاد لبغداد".. عبرت هذه المقولة التي أطلقها "سامي العسكري" المستشار السياسي لرئيس الوزراء العراقي وعضو البرلمان عن الائتلاف الشيعي، عن ردود الفعل تجاه تلك الزيارة، فقد تزامن مع الإعلان عن الزيارة اندلاع العديد من التظاهرات في مدن مختلفة بمحافظات بغداد وديالى وصلاح الدين وكركوك، حمل خلالها المتظاهرون لافتات كتب عليها " باسم جميع العراقيين نستنكر زيارة نجاد للعراق"، و"السنة والشيعة في العراق أخوة، والعراق ليس للبيع".

ومن جهته رأى رئيس حزب الفضيلة "حسن الشمري" أن " طهران يمكنها زعزعة الوضع السياسي في العراق", كما اعتبر النائب "سليم عبدالله" عضو جبهة التوافق أن "الزيارة لا تخدم العراق.. هناك تفاهمات حول تدخلات إيرانية في السنوات الماضية لها آثار سلبية على الوضع العراقي"، وهو ما ذهب إليه أيضًا "أسامة النجيفي" عضو القائمة العراقية من أن "هدف الزيارة هي أمور داخلية إيرانية وليست من أجل تحسين العلاقات بين الجانبين".

وفي المقابل رحب الرئيس العراقي "جلال طالباني" بالزيارة واصفًا إياها بـــ"المهمة"، كما اعتبرها النائب "باسم الحسني" عضو حزب الفضيلة الإسلامي "زيارة مهمة لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية والأمنية"، فيما رآها "حسن السنيد" عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد " خطوة ستخلق جوًا من التعاون المشترك بين البلدين من جهة، وبين العراق ودول الجوار من جهة أخرى"، وأخيرًا اعتبرها النائب "خالد شواني" عن قائمة التحالف الكردستاني ستسهم في" حل العديد من المشاكل ومن بينها الجانب الأمني".

ثالثًاـ الولايات المتحدة.. تحفظ وانتظار:

ساد الاعتقاد لدى الكثيرين بأن الزيارة ستواجه معارضة قوية من جانب الولايات المتحدة في ضوء اتهاماتها المستمرة لطهران بالتدخل في الشأن العراقي، وأيضًا في ضوء أن ما سيتمخض عنها من اتفاقات سيسهم في تزايد النفوذ الإيراني في العراق, وهو ما يتعارض مع المصالح الأمريكية، مستدلين على ذلك بموقف واشنطن الذي رفض الانخراط في توفير الغطاء الأمني لـــ"نجاد"، فلم تقدم له مروحيات لنقله إلى العاصمة بغداد التي توجه إليها بالسيارة قاطعًا طريقًا خطيرًا يمتد من المطار إلى مقر الرئيس العراقي بالقرب من المنطقة الخضراء.

ولكن.. ما جرى جاء متباينًا عن هذا، فمجيء الرئيس الإيراني عن طريق المطار الخاضع للسيطرة الأمريكية وليس عن طريق البر كما أعلن في البداية، لا يؤشر سوى إلى أن هناك موافقة ضمنية أمريكية لإتمام تلك الزيارة، وما يؤكد هذا رد الفعل الأمريكي الذي جاء أيضًا مختلفًا عما توقعه الكثيرون؛ حيث لم تبد أي معارضة لإتمام تلك الزيارة، بل وأكثر من ذلك أكدت على لسان وزيرة خارجيتها في معرض تعليقها على الزيارة أن "واشنطن تؤيد تطوير العلاقات الطيبة بين إيران والعراق"، وهو ما شدد عليه أيضًا المتحدث باسم الخارجية "ماكروماك" وذلك بقوله: "متلهفون لكي تلعب إيران دورًا إيجابيًا في العراق حاليًا وفى المستقبل", و"الزيارة ليست تحريضية في كل الأحوال".

ويفسر ما سبق الطبيعة البرجماتية للسياسة الأمريكية, والتي لا يشغلها سوى الأمن في العراق أولاً وأخيرًا؛ فيجب ألا ننسى أن هناك مساحة من التنسيق والتعاون في هذا الشأن؛ حيث سبق وأشادت واشنطن بدور إيران في هذا الصدد، وقد برز ذلك في الرسالة التي بعث بها الرئيس الأمريكي لنظيره العراقي طالبه فيها بإبلاغ "نجاد": "بضرورة وقف دعم الميليشيات العراقية, وأن على إيران إفساح المجال أمام الديمقراطية في العراق"، وتأكد ذلك جليًا في دعوة "كونداليزا رايس" طهران إلى "وقف تأييدها للمتطرفين".. وذلك كله في إطار الإدراك الأمريكي للنفوذ الإيراني المتزايد في تفاعلات المعادلة العراقية, خاصة لدى النخبة السياسية العراقية الحاكمة وكذلك لدى رجال الدين، الأمر الذي يحتم عليها تطبيق سياسة الاستيعاب مع إيران وتوظيف دورها لصالح تحقيق الأمن والاستقرار في العراق ووقف نزيف الخسائر الأمريكية البشرية, وهو ما رفضه "نجاد" بقوله :" نحن نقول للسيد "بوش " إن

اتهام الآخرين دون دليل سيزيد المشاكل في المنطقة ولن يحلها، وعلى الأمريكيين أن يفهموا المنطقة، ومنها أن شعب العراق لا يحب أمريكا". حقائق

رابعًا– الغياب العربي.. والدور المطلوب:

بعيدًا عن الأسباب والمبررات التي تسوقها الدول العربية بشأن سياساتها تجاه الأزمة العراقية، فإن إقدام "نجاد" على زيارة العراق يعكس حقيقتين: **الأولى**؛ أن النفوذ والتأثير الإيراني في العراق يكاد يوازن الوجود الأمريكي هناك، فإذا كانت أمريكا تمتلك وجودًا ماديًا من خلال 140 ألف جندي، فإن طهران تمتلك وجودًا مختلفًا أطلق عليه بعض المحللين "القوة الناعمة", نظرًا لما تتمتع به من علاقات بعيدة المدى مع القوى والجماعات السياسية العراقية، ولذا لم يكن غريبًا أن يحاط الرئيس الإيراني في بغداد بمظاهرة احتفالية واضحة لم تحدث مع أي مسؤول الأمريكي عند زيارته بغداد حتى مع الرئيس الأمريكي ذاته.

أما الثانية؛ فهي عدم وجود قراءة عربية للمشهد الإقليمي الذي يعاد تشكيله ورسمه في ضوء الأزمات المتفاقمة في المنطقة؛ حيث لم يقدم مسؤول عربي على زيارة بغداد منذ سقوط نظام "صدام حسين"، بل أكثر من ذلك هناك دول لا تربطها أي علاقات تذكر مع العراق, وهو ما يستوجب إعادة النظر في الدور العربي في هذا البلد.

خامسًا– نتائج الزيارة.. واستمرار الخلافات:

رغم ما يثيره البعض من اعتبار تلك الزيارة بمثابة زيارة رمزية أرادت بها إيران تحقيق عدة أهداف داخلية وخارجية كما سبقت الإشارة، إلا أن رمزيتها ذات دلالة بالغة بدءًا من الحفاوة التي قوبل بها الرئيس الإيراني، مرورًا باللقاءات التي عقدها مع الساسة العراقيين، وانتهاءً بما تمخضت عنه الزيارة من توقيع لعدد من الاتفاقيات في مختلف المجالات الصناعية والتجارية والجمارك والتعليم والرياضة وغيرها، فضلاً عن تقديم إيران قروض ومساعدات بقيمة مليار دولار لمشروعات عديدة.. ويذكر أن طهران قدمت من قبل 59 مليون دولار للبنية التحتية العراقية في أواخر عام 2003، كما بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين عام 2006 أكثر من ملياري دولار.

وعلى هذا.. يمكن القول إنه إذا كانت الزيارة قد نجحت في تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال ما تم إبرامه من اتفاقات وما تم تقديمه من منح وقروض، إلا أنها لم تحرز أي تقدم يذكر على الصعيد الأمني، فعلى الرغم من إعلان رئيس الوزراء العراقي "نورى المالكي" ما أطلق عليه المساهمة الإيرانية في تحسن الأمن بقوله: "أقول بصدق إن موقف الجمهورية الإسلامية الأخير كان مساعدًا جدًا في تعزيز الأمن والاستقرار"، فإنه لم يتم الكشف عن مغزى وطبيعة الدور الإيراني في هذا الخصوص، بل خلت الزيارة من توقيع أية اتفاقية أو مذكرة في المجال الأمني.

ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، فرغم أهمية تلك الزيارة، إلا أن الرواسب والقضايا العالقة بين البلدين يبدو أنها لا زالت بحاجة لوقت طويل لإذابتها وحلها، وهو ما عبر عنه "عادل عبد المهدي" نائب الرئيس العراقي بقوله: "كان البلدان في حرب استمرت ثماني سنوات أورثت كثيرًا من المسائل، ويجب أن نسير أكثر نحو حل هذه المشاكل"، **ويتمثل أبرزها:**

1ــ الخلاف الحدودي بين البلدين حول شط العرب والذي كان سببًا رئيسيًا في اندلاع الحرب بينهما، عندما ألغى "صدام حسين" اتفاقية الجزائر لعام 1975، والتي كانت تتضمن وقف إيران دعمها للمنظمات الكردية العراقية المعارضة مقابل منح ها حقوقًا برية وبحرية في شط العرب، غير أنه عاد في عام 1991 ليعلن التزامه بالاتفاقية, وقد ثار هذا الخلاف الحدودي مجددًا بعد أن صرح الرئيس "جلال طالباني" نهاية 2007 بعدم اعتراف بلاده باتفاقية الجزائر ، وبرغم تراجعه فيما بعد عن تلك التصريحات، إلا أن الخلاف حول هذه المسألة لا زال يمثل أبرز القضايا العالقة، والتي لم تتطرق إليها الزيارة.

2ــ قضية تعويضات حرب الخليج الأولى، فبعد أن حمّل قرار الأمم المتحدة رقم (598) العراق مسؤولية اندلاع الحرب وطالبه بدفع تعويضات لإيران , طالبت الأخيرة بغداد بدفع تريليون دولار، وهو الأمر الذي لم يحسم حتى الآن؛ حيث يسعى العراق لإسقاط تلك التعويضات.

3ــ قضية الأسرى والمعتقلين في سجون البلدين ؛ إذ يعتبر العراق أن هناك أكثر من 20 ألف معتقل عراقي في السجون الإيرانية، كما تشير طهران إلى وجود خمسة آلاف أسير ومعتقل إيراني في السجون العراقية.

4ــ قضية المعارضة الإيرانية في العراق والمتمثلة في قواعد منظمة "مجاهدي خلق"، والتي كانت سببًا في توتر العلاقات بين البلدين، فرغم إعلان الرئيس العراقي "طالباني" بأن "تواجد هذه المنظمة الإرهابية محرم استنادًا إلى الدستور"، إلا أنه لم يحدد المدى الزمني لإخراجهم من العراق، بل جعله مفتوحًا وذلك بقوله: "سنسعى للتخلص من وجودهم على الأراضي العراقية قريبًا".

5ــ قضية الطائرات العراقية ؛ حيث قام "صدام حسين" بتهريب مئات الطائرات العراقية المدنية والعسكرية لإيران بعد حرب الخليج الثانية حماية لها من القصف الجوي، غير أن طهران أعلنت مصادرتها لتلك الطائرات واعتبرتها جزءًا من تعويضات حرب الخليج الأولى.

وفى ضوء تلك القضايا الخمس التي لا زالت عالقة بين الجانبين، يظل التساؤل مطروحًا متى يصبح هناك تطبيع كامل للعلاقات العراقية ــ الإيرانية؟

إن الإجابة عن هذا السؤال مرهونة بأمرين, وهما: توصل الطرفين إلى حلول مرضية لهما بشأن تلك القضايا, والدور الأمريكي في المنطقة بصفة عامة، وفى العراق بصفة خاصة، وفى علاقته مع الجمهورية الإسلامية بصفة أكثر خصوصية، فمن المعلوم أن الخلافات في العلاقات الأمريكية ــ الإيرانية لا تتعلق بالعراق فحسب، وإنما أيضًا بأمن الخليج, والملف النووي, والعلاقات الثنائية ككل.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/3/5

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

ماذا وراء قرار استقالة قائد القوات الأمريكية بالشرق الأوسط؟

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

ماذا وراء قرار استقالة قائد القوات الأمريكية بالشرق الأوسط؟

الجرذان المذعورة تفر من السفن الغارقة.. حقيقة تصف وبشكل دقيق ما يحدث حاليًا داخل الإدارة الأمريكية بعد أن أعلن الأدميرال "ويليام فالون" قائد القوات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، استقالته من منصبه بشكل مفاجئ يوم 2008/3/11، في وقت يلملم طاقم البيت الأبيض أوراقه ليرحل دون رجعة.

ويكتسب هذا الحدث أهميته لعدة أمور **أقلها:** أن "فالون" يعد بمثابة الرجل الثاني على قائمة رجالات البنتاجون، كما أنه وبحكم منصبه مسؤول عن إدارة العمليات العسكرية لقوات بلاده، في واحدة من أهم المناطق الحيوية التي تمثل أولوية استراتيجية للمصالح الأمريكية في العالم، هذا فضلاً عن أن المنطقة التي يسيِّر أمورها عسكريًا تمثل بدورها الملعب الرئيسي لأكبر تواجد عسكري أمريكي في الكرة الأرضية، وتدور مساجلات حادة بشأنه، ليس فقط بين أوساط الجنرالات، وإنما أيضًا السياسيين، وذلك على أمل تخفيض هذا التواجد، أو على الأقل تنظيمه بما يخفف العبء الملقى على عاتق جنود أُنهكت قواهم واُستنزفت قدراتهم.

غير أن حدث الاستقالة ترتبط أهميته أكثر باعتبارين، **الأول** خاص بأن الأدميرال المذعور الذي يبدو أنه يهدف باستقالته تلك إلى إبراء ذمته مما قد يحدث بعد فراره، أو على الأقل يخلي مسؤوليته من قرار "طائش" ربما يُتخذ قبل مغادرة الإدارة الجمهورية لمقاعدها في نهاية العام الجاري، لم يكن سوى واحد من بين آخرين في قائمة طويلة قدموا استقالتهم في غضون شهور قليلة ماضية، **كان آخرهم:** "نيكولاس بيرنز" مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، و"تيموثي جولياني" أحد كبار مساعدي الرئيس "بوش" في يناير ومارس 2008 على التوالي.

ومن المعروف أن عام 2007 شهد وحده قيام 7 من كبار مسؤولي الإدارة بتقديم استقالتهم، **كان في مقدمتهم:** "كارين هيوز" مسؤولة الدبلوماسية العامة، وألبرتو جونزاليس" وزير العدل، و"جا. دي كروتش" مستشار الأمن القومي، و"سارة تايلور" كبيرة المستشارين السياسيين وغيرهم.. وقد انضم كل هؤلاء لقائمة طويلة أخرى من كبار الموظفين الذين إما لم يكونوا على مستوى المسؤولية ولم يراعوا ضمائرهم في أداء العمل المناط بهم، خاصة فيما يتعلق بقرار خوض الحرب على العراق الذي تتكشف يومًا بعد يوم كذب المبررات التي استند إليها،

أو لم يبدوا تأييدًا كاملاً للتوجهات السياسية المتشددة لإدارة الرئيس "بوش" مؤكدين رفضهم لها ومعارضتهم المشاركة فيها.. وكان من بين هؤلاء وهؤلاء كل من وزير الخزانة والدفاع ومديرو وكالات البيئة والطوارئ والأغذية والزراعة، فضلاً عن اثنين من مديري وكالة الاستخبارات والنائب العام وأحد قضاة المحكمة العليا.. وغيرهم الكثير ليصبح عدد المستقيلين منذ ديسمبر 2002 وحتى مارس 2008 نحو 23 مسؤولاً.

الاعتبار الثاني يتعلق بموقف "فالون" نفسه من القضايا السياسية الخارجية المثارة على الساحة الأمريكية؛ خاصة إزاء إيران وربما العراق وأفغانستان.. إلخ؛ حيث إن الأسباب المعلنة وراء قرار الاستقالة التي كشف هو عنها لم تخرج عن كونها، حسب وصفه، خلافًا في الرأي بينه وبين "بوش"، مؤكدًا على ذلك بالقول: "إن التقارير التي تشير إلى التنافر بين آرائي وأهداف سياسة الرئيس، أصبحت تحول الانتباه في وقت حرج وتعرقل الجهود في منطقة القيادة المركزية".

ورغم أن هذا التصريح لا يكشف عن شيء جوهري؛ إذ من الطبيعي أن تشهد أروقة صنع القرار خلافات في وجهات النظر.. لكن أن يؤدي هذا الخلاف إلى استقالة المسؤول الأول عن إدارة العمليات الأمريكية أو الحرب تحديدًا في 27 دولة بالمنطقة، منها العراق وأفغانستان، فإن وراء الاستقالة الكثير الذي لم يُكشف عنه.

وهنا يستحق الأمر مزيدًا من التأمل، فالرجل لم يمر عام كامل بعد على تعيينه، ويُعرف عنه هدوء الطباع والرغبة في الحوار مقارنة بالعسكريين في مجموعهم الذين تفرض عليهم طبيعة شخصياتهم وميدان عملهم شيئًا من الغلظة والقسوة بدعوى رد الفعل السريع والسيطرة على الأمور وما إلى ذلك.. وقياسًا بأركان الإدارة الحالية التي تحركها دوافع أيديولوجية وتضع الأداة العسكرية على رأس أولوياتها.

وربما كان اختيار الرجل كأول ضابط من بين مشاة البحرية "المارينز" كرئيس للقيادة الوسطى في شرق المتوسط والخليج والشرق الأدنى وحتى شبه القارة الهندية، له تفسيره، هو الآخر، وراء تقديم استقالته السريعة، وذلك على خلفية هبوطه السريع والمفاجئ على وسط لا يعرف عنه شيئًا ويعتقد في نفسه أنه يضم أكثر القادة العسكريين حنكة ومهارة وقدرة على الحسم

وعدم الخضوع للأهواء ومجادلات السياسة؛ حيث وُصف تعيينه في مارس 2007 بأنه "أمر غريب"، بدعوى أن خبرته كلها تتركز في البحر، في حين أن مسؤوليات العمل الجديد تتضمن قيادة عمليات عسكرية تدور رحاها في البر.. فضلاً عن كونه قد عمل في مناطق هادئة نسبيًا مقارنة بالمنطقة التي تولى أمرها، ولم يُختبر كرجل حرب في مجال التخطيط العسكري الاستراتيجي وإن كانت اختبرت قدراته كقائد عمليات ميداني فحسب.

وبشكل أكثر دقة، فإننا إذا ما نظرنا إلى خبرات الرجل وتجاربه لتأكد لنا صعوبة أن ينقاد لأحد مثلما ينقاد العسكريون كعادتهم للسياسيين، باعتبارهم منفذين لأوامر خوض الحروب ولا يقررونها؛ إذ يميل "فالون" إلى العمل الدبلوماسي والسياسي باعتبار أن له الأولوية في حل المشكلات التي تعترض بلاده، رافضًا المواجهات العدوانية، تاركًا الخيار العسكري كبديل أخير بعد أن تفشل كافة المساعي السياسية، وبعد أن يستشعر وجود خطر يهدد مصالح بلاده الحيوية، ولا أدل على ذلك من موقفه عام 2005 إبان تصاعد حدة الخلاف الأمريكي – الصيني بشأن الملف الكوري الشمالي والتايواني؛ حيث استطاع وقتها حلحلة الملف وتحسين العلاقات مع الصين حينما تولى مسؤولية القيادة العسكرية في المحيط الهادي بعد عام 2003.

ويتأكد هذا المعنى أكثر بالنظر إلى مواقف الرجل بشأن العراق، ففي الوقت الذي رأى "بوش" ومن يقف في صفه أن زيادة عدد القوات وعدم سحبها تسهم في الترويج للانطباع السائد حاليًا لدى البعض بشأن خفوت حدة العنف الدائر في العراق، يأتي "فالون" ليناهض هذه الاستراتيجية علنًا ويعارض وزير الدفاع والرئيس على صفحات الجرائد؛ إذ رأى أن الانتشار واسع النطاق للقوات العسكرية في العراق من شأنه أن يجعل الأمر صعبًا على الخروج باستراتيجية شاملة للشرق الأوسط ككل، خاصة أنه يحتضن أكثر من خمس مناطق للتوتر.

لذا لاحظ بعض المراقبين دعوة الرجل وإصراره على تخفيض عدد القوات وتسريع وتيرة الانسحاب، الأمر الذي أثار الخلاف بينه وبين أحد كبار مرؤوسيه وهو الجنرال "باتريوس" المقرب من الرئيس والذي كان على اتصال مباشر معه.. هذا مع العلم أن الشهر القادم ستتضح الصورة كاملة بشأن مدى الاستجابة لتوصيات "فالون" الذي يزور بغداد الآن، وذلك في غمار الجدل الدائر بين القادة العسكريين الأمريكيين حول مستقبل التدخل الأمريكي في العراق.

ويبدو أن اصطفاف الداعين داخل الإدارة إلى بقاء القوات في العراق، قد عجَّل بقرار إخراج الرجل من منصبه قبل إصدار التقرير المنتظر في إبريل المقبل، والذي يتوقع أن يضم مرئيات قائد العمليات بالعراق، والتي لن تخرج عن ضرورة الحفاظ على استراتيجية ثابتة ومستمرة تضمن بقاء القوات في العراق لفترة ليست بالقليلة.

يذكر أن الوضع الأمني في العراق يزداد تفاقمًا حسب تقرير أخير للبنتاجون حذر من هشاشة الوضع هناك؛ بسبب ما اعتبره تهديد تنظيم القاعدة والمتطرفين، مؤكدًا أن أعمال العنف قد تكون تراجعت فعليًا، ولكن إلى المستويات التي كانت عليها عام 2005.. الغريب أن الجنرال "باتريوس" نفسه، المرشح لخلافة "قالون"، قد أكد في تصريحات أخيرة أن الزعماء العراقيين يتحملون المسؤولية الأكبر عن تردي الأوضاع داخل بلادهم، وذلك بدعوى أنهم لم يحققوا تقدمًا يذكر على صعيد المصالحة الوطنية وحل الخلافات السياسية فيما بينهم.

وهنا يأتي الأمر الأهم في سياق تحليل أسباب استقالة الرجل، وهو بخصوص إيران؛ حيث يتبدى الخلاف في أوضح صوره بينه وبين أعمدة البيت الأبيض؛ خاصة أنه يقف وحيدًا في مواجهة "ديك تشيني" نائب الرئيس والرئيسي الفعلي للولايات المتحدة، والذي يمسك بمجمل خيوط اللعبة ويأبى إزاحة خيار الحرب ضد طهران عن الطاولة.. هذا في الوقت الذي وُصف فيه "قالون" بأنه لا يحبذ هذا الخيار.. والمواقف الدالة على ذلك كثيرة، فقد قال في الخريف الماضي إن "قرع طبول الحرب المستمر لا يجدي نفعًا، وأتوقع ألا تكون هناك حرب، وهذا ما يجب أن نعمل عليه، علينا أن نكرس جهدنا لخلق ظروف مختلفة".. وقد تجددت نبرة هذا الحديث أكثر من مرة وفي مناسبات مختلفة، كان أبرزها التحقيق الذي أُجري بشأنه في مجلة "اسكوايز" والتي أبدى فيها وجهة نظره المثيرة بشأن إيران إلى درجة أنه وصف في هذا التحقيق بأنه "الصوت المعارض الباقي ضد شن عمل عسكري لوقف الإيرانيين عن المضي قدمًا ببرنامجهم النووي".

ويبدو أن هذا الموقف الأخير هو القشة التي عوَّل عليها فريق المحافظين الجدد بالإدارة الأمريكية لاستبعاد الرجل، خاصة أن تجربتهم طوال السنوات الماضية تعطي الانطباع بأنهم يرفضون ألا ينساق أتباعهم لتوجهاتهم، ولم يعتادوا على أن يعبر أحد عناصر فريقهم عن نفسه بمثل هذه الحرية التي جسدها الأدميرال المستقيل.. بل إننا يمكن أن نزعم أن إدارة

الرئيس "بوش" تأبى أن يُقحم أحد العسكريين نفسه داخل شأن سياسي بحت جرت التقاليد والأعراف داخل البنتاجون تحديدًا ألا يُثار الجدل حوله أمام كاميرات التلفزيون وصفحات الجرائد.

لقد بدا أن البيت الأبيض استشعر رغبة الأدميرال "فالون" ممارسة العمل السياسي والتحدث للصحفيين في وقت يواجه "بوش" متاعب عديدة تكفيه، أقلها ما يتصل بالعراق وتأمين سباق انتخابات الرئاسة لصالح المرشح الجمهوري "ماكين" الذي سيواجه أوقاتًا صعبة خلال الفترة القادمة بسبب ذلك الوافد الجديد إلى سوق السياسيين "باراك أوباما"، والذي من المنتظر أن يحصل على ورقة الحزب الديمقراطي للترشح، ولا يخفي موقفه بشأن قوات بلاده في العراق؛ حيث طالب أكثر من مرة بالانسحاب.. فضلاً عن رفضه فكرة خوض حرب جديدة ضد إيران، معتبرًا أن هناك أولويات أخرى يجب الاهتمام بها.

لقد خلقت تصريحات "فالون" ومواقفه احتكاكًا شديدًا بينه وبين البيت الأبيض، مما استوجب استبعاده، لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل هذا العزل أو الإقالة الضمنية للرجل من منصبه يعني أن خيار الحرب ضد إيران قد أُتخذ بالفعل، وأنه ينتظر فقط التوقيت المناسب لإعلانه؟.

للإجابة عن هذا السؤال، يشار بداية إلى أن وزير الدفاع الأمريكي رفض صراحة الربط بين قرار "فالون" بالاستقالة وتغير السياسة المتخذة ناحية إيران، معتبرًا ذلك الأمر "مدعاة للسخرية".. غير أن هناك من المؤشرات ما يؤكد العكس؛ إذ إن احتمالية ضرب إيران بعد فرض مزيد من العقوبات عليها في الفترة الأخيرة (القرار 1803 المتخذ في 2008/3/3) واردة إلى درجة كبيرة، **ويؤكد ذلك العوامل الأربعة التالية:**

الأول: أن استقالة أحد أكبر القادة العسكريين الأمريكيين المناوئين للحرب تفتح المجال أمام فريق المتشددين في أروقة الإدارة لتحويل تنظيراتهم إلى واقع على الأرض، خاصة مع إعلان "ديك تشيني" زيارته لدول المنطقة، والتي من المنتظر أن يحل فيها ضيفًا على المملكة السعودية وعمان فضلاً عن أراضي السلطة الفلسطينية وإسرائيل.. وربما تطالعنا الأخبار عن زيارة مفاجئة للعراق.. هذا مع العلم أن طهران لازالت تمثل لهؤلاء المتشددين الهدف الأسمى من مخططاتهم للسيطرة على المنطقة بعد أفغانستان والعراق، كما أن ضربها سيمنحهم فرصة

ضرب أكثر من هدف بحجر واحد في مقدمتهم السوريون، إضافة لحزب الله وحماس وكسر إرادة المقاومة الشعبية لكل دول المنطقة.

الثاني: رفض الأوروبيين الاستجابة للضغوط الأمريكية بفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران، يرجح إمكانية اللجوء للخيار العسكري كبديل نهائي لمنع الإيرانيين من امتلاك أسلحة نووية، ويؤكد ذلك تصريحات عديدة لـــ"بوش" الذي أكد في رسالة تحذير شديدة اللهجة "أن قوات بلاده ستواجه من يهدد قواتها"، وهي إشارة تربط ضمناً بين هشاشة الوضع الأمني في بغداد والدعم الإيراني لبعض الفصائل العراقية المتسببة في هذا التردي.. علمًا بأن الأمريكيين تترسخ لديهم قناعة بأن قطع يد طهران في العراق سيتيح لهم التخلص من الضغط الناتج عن تداعيات الملف النووي الإيراني، خاصة إذا ما تركوا الساحة في يناير المقبل لإدارة أخرى دون تأمين حلفائهم (إسرائيل) ومصالحهم في المنطقة.

الثالث: تخوف عدد من السياسيين الأمريكيين من قرار حبيس الأدراج ربما اتخذته واشنطن بخصوص طهران؛ إذ إن الناظر لردود فعل كبار السياسيين في الولايات المتحدة إثر استقالة "فالون" يتأكد من وجود مخاوف بأن ينتهز "بوش" فرصة قرب مغادرته الحكم والرغبة في تحقيق نصر سياسي ما قبل موعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر لخوض غمار حرب جديدة ضد إيران.. تقول "هيلاري كلينتون" إن "فالون" كان يمثل صوت العقل في إدارة تستخدم خطابًا "استفزازيًا" حيال طهران، مطالبةً لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ تنظيم جلسة استماع لمعرفة ظروف رحيله.. وهي جلسة في حال عقدها سيكون هدفها غل أيدي "بوش" ورفاقه، وهو نفس المعنى الذي دعا إليه "هاري ريد" زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ و"نانسي بيلوسي" رئيسة مجلس النواب الديمقراطي.

الرابع: إذا ما أخذنا في الاعتبار الأسباب المعلنة لاستقالات بعض أركان الإدارة الأمريكية المختصة بملفات الشرق الأوسط، فإن فرضية إخلاء الساحة من المناوئين للحرب ضد إيران تبدو مرجحة أيضًا.. والدليل على ذلك استقالة مساعد وزيرة الخارجية للشؤون السياسية "نيكولاس بيرنز" في منتصف يناير 2008؛ حيث أشير إلى أنه كان أحد المؤيدين بل الواضعين لاستراتيجية احتواء طهران دبلوماسيًا، ونجح في إقناع دول مجلس الأمن وألمانيا بجدول العقوبات الذي يفرض عليها الآن تدريجيًا.. كذلك الأمر بالنسبة لاستقالة "فرانسيس

تاونسيند" مستشارة الرئيس لشؤون الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب في نوفمبر 2007، والتي كانت تعتبر حرب بلادها ضد الإرهاب التي يروج لها "بوش" وأعوانه "حرب أفكار" فحسب وليست أي شيء آخر.. وهو الوضع ذاته بالنسبة لمسؤولة الدبلوماسية العامة التي أكدت في أكتوبر 2007 صعوبة تحسين صورة بلادها مع تأثير بعض الأفعال والسياسات السلبية لـــ "بوش" ورجالاته، ومنها التحريض على إيران، ومحاولة فتح جبهة ثالثة للحرب معها.

الغريب أن البيت الأبيض، ورغم نفيه المكرر الربط بين استقالة "قالون" وحرب محتملة ضد إيران، قد أكد عبر المتحدثة الرئاسية أن الرئيس يحتفظ بكل الخيارات، مما يعني أن نية القيام بعمل عسكري لازالت قائمة، وأن من الأهمية بمكان إزاحة أي قائد سياسي أو عسكري قد يعرقل ذلك ويقف في طريق معاقبة إيران ولو بضربة تستهدف بعض منشآتها الخطرة.

إن التراجع الحاد في قدرة واشنطن على حسم وإدارة صراعات المنطقة يضطرها إلى تبني استراتيجية "الهروب إلى الأمام" حتى لو أدى ذلك إلى اتخاذ قرار جديد بالحرب لازال هناك "عقلاء" يتخوفون من تحمل تبعاته.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/3/15

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

اليوم العالمي للمياه..

أزمة نقص المياه تزداد تفاقمًا

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

اليوم العالمي للمياه..

أزمة نقص المياه تزداد تفاقمًا

يتزامن اليوم العالمي للمياه هذا العام، والذي يوافق 22 مارس الجاري، مع بروز أصوات دولية عدة تدق ناقوس الخطر بشأن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها العالم نتيجة نقص المياه، والذي سيؤدي من وجهة نظر البعض إلى زعزعة الاستقرار العالمي.

بداية.. رغم أن الحديث عن أزمة نقص المياه خلال الآونة الأخيرة ليس بجديد، إلا أن الجديد بشأنه هو تزايد العوامل المسببة لتلك الأزمة بانتقالها من سوء استخدام العنصر البشري للمياه، إلى ارتباطها بعوامل مستجدة طرأت على البيئة العالمية مؤخرًا، **وأهمها:** تلك المتعلقة بظاهرة التغير المناخي التي تعتبر أحد الأسباب الرئيسية المؤدية لتزايد الإدراك العالمي بأزمة نقص المياه؛ إذ إن ارتفاعًا في درجة حرارة الأرض مقداره ثلاث درجات يؤدي إلى معانات مئات الملايين من سكان الكرة الأرضية من النقص الشديد في موارد المياه، فوفقًا لتقرير اللجنة الدولية المشتركة للتغير المناخي" التابعة للأمم المتحدة سيؤدي ذلك إلى تعرض ما بين 75– 250 مليون شخص لنقص في موارد المياه، بل الأكثر من ذلك انعكاس تلك الظاهرة على اتجاه الأمطار بما يؤدي إلى ضعف مستويات المياه العذبة في قارة آسيا بحلول عام 2050.

والشاهد على ما سبق بروز العديد من المؤشرات التي تحذر من خطورة المشكلة؛ فطبقًا للإحصاءات الدولية، يفتقر خمس سكان العالم إلى المياه العذبة، كما يفتقر نصفهم تقريبًا إلى المرافق الصحية، ويتوقع صندوق الأمم المتحدة للسكان معاناة 3 مليارات شخص في 48 دولة من نقص المياه بحلول عام 2025، يزداد إلى 4.2 مليار شخص عام 2050، وفي ذات السياق، توقعت دراسة للمعهد الدولي لإدارة المياه تراجع كميات المياه اللازمة لتلبية احتياجات العالم من الغذاء خلال بضعة عقود من الآن، في حالة عدم تطبيق إصلاحات سريعة ومستدامة على صعيد إدارة استهلاك المياه والزراعة، ومن الأرقام اللافتة هنا استحواذ الزراعة على نسبة 70% من استخدامات المياه على المستوى العالمي فيما يبلغ نصيب الاستخدام المنزلي 7% فقط، وتستخدم النسبة الباقية وهي 23% في الصناعة، علاوة على افتقار 12% من

سكان الدول النامية إلى المياه الصالحة للاستخدام، وكذلك إلى نظام للصرف الصحي، كما تفقد دول جنوب الصحراء في أفريقيا نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا بسبب نقص المياه والصرف الصحي، فضلاً عن وفاة نحو مليوني طفل سنويًا بسبب عدم الحصول على مياه الشرب النقية.

وواضح أن مؤشرات المعاناة من مشكلة نقص المياه لم تقتصر على الدول النامية فحسب، بل امتدت آثارها إلى دول أوروبا التي يفتقر أكثر من 100 مليون مواطن فيها إلى المياه الصالحة للشرب، وفقًا لتقرير دولي صادر مؤخرًا عن الأمم المتحدة – أشار إلى عدم حصول أكثر من 16% من السكان في مناطق شرق أوروبا على المياه الصالحة للشرب، بينما لا يحصل أكثر من نصف السكان في المناطق الريفية على مصادر للمياه أو صرف صحي مناسب.

وقد تزامنت الأرقام والإحصاءات السابقة مع صدور العديد من المواقف والتصريحات الدولية التي تحذر من خطورة المشكلة، وكان أبرزها الحضور الواسع لقضية المياه في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي الأخير بسويسرا، والذي تجسد في تخصيصه 9 جلسات لمناقشة تلك القضية، والتي رافقها تحذيرات "كلاوس شواب" مؤسس ورئيس المنتدى من احتمال نشوب صراعات مستقبلية بسبب أزمة المياه، لاسيما وأن 70% من إجمالي المياه العذبة المستهلكة على المستوى العالمي يتم توجيهها لإنتاج الغذاء والمنسوجات، وقد يصل الأمر إلى حد حدوث كارثة إنسانية عالمية بسبب الأزمة على حد قول "دومينياك واراي" مدير برنامج مبادرات البيئة في المنتدى.

وعلى الجانب العربي، ثمة تحذيرات أطلقها بعض الخبراء في فبراير الماضي من إمكانية استغلال تلك المشكلة التي وصفها البعض بأنها "الذهب الأزرق" كورقة ضغط سياسي تجاه العديد من الدول العربية؛ حيث تقع منابع الأنهار التي تحصل منها على احتياجاتها في دول غير عربية واستيلاء إسرائيل على نحو 1075 مليون م^3 سنويًا من المياه العربية، بل أكثر من ذلك من المرجح أن تصبح قضية المياه من أهم الأزمات التي ستواجه المنطقة في العشر سنوات المقبلة، خاصة في ظل عدم كفايتها لتلبية كافة الاحتياجات التنموية، علاوة على إمكانية تحولها إلى أحد الأسباب الرئيسية للصراعات، وهو المعنى الذي أشار إليه أحد تقارير

الاستخبارات الأمريكية عن مستقبل العالم حتى عام 2015، ولا ينفصل عن المؤشرات السابقة ما أشار إليه البعض من انخفاض حصة المواطن العربي من المياه في عدد كبير من الدول العربية إلى أقل من حد الفقر المائي المقدر بـــ 500 متر مكعب للفرد.

أما عن دول مجلس التعاون الخليجي، فلعل أبرز مؤشر على مشكلة نقص المياه فيها يتمثل في كونها من أكثر مناطق العالم معاناة من الفقر المائي؛ حيث يبلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد من المياه فيها نحو 150 مترًا مكعبًا، وبإضافة التوقعات الخاصة بالنمو السكاني فيها من المتوقع أن ينخفض هذا المتوسط إلى نحو 50 مترًا مكعبًا بحلول العام 2050، ويفاقم من الوضع الغياب الملحوظ لأي مصادر سطحية للمياه فيها ووقوعها في منطقة مناخية جافة؛ إضافة إلى تزايد اللجوء إلى خزانات المياه الجوفية لتلبية متطلباتها المتزايدة، مما أدى إلى زيادة السحب منها لدرجة تقلل من إمكانية استخدامها مستقبلاً، لاسيما في ظل الآثار السلبية لذلك، خاصة تدني نوعية المياه بسبب تملحها بواسطة غزو مياه البحر، ويضاف إلى ذلك تسارع معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يدفع نحو زيادة الطلب على المياه.

ونتيجة لإدراك المجتمع الدولي لخطورة المشكلة وتداعياتها السلبية، فقد طرح العديد من الرؤى والمقترحات بشأن مواجهتها، والتي انعكست بشكل واضح في الاقتراحات التي اشتملت عليها خطة عمل طرحها منتدى "دافوس"، ارتكزت على إقامة مشروعات للمياه بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وإشباع حاجات الإنسان بما يؤدي إلى تفادي الصراعات المرتبطة بإدارة موارد المياه في مناطق الندرة المائية، وضرورة رفع مستوى الوعي العالمي بقضية المياه، والتأكيد على أنها لا تقتصر فقط على البلدان النامية ذات الموارد المائية الفقيرة، بل تمتد أيضًا إلى بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة، بجانب تعزيز كفاءة قطاع الأعمال، وأخيرًا إقامة حوار عالمي بشأن تلك الأزمة بهدف طرح الحلول الفعالة للمشكلات القائمة أو التي قد تطرأ مستقبلاً.

وما سبق يتطلب وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2006 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ضرورة قيام الدول الغنية بمضاعفة جهودها لمعالجة المشكلة، من خلال ضمان حصول الفرد على 20 لترًا على الأقل من المياه النقية يوميًا، علاوة على إنفاقها 1% على الأقل من ناتجها المحلي الإجمالي على المياه والصرف الصحي؛ حيث تشير بعض التقديرات

إلى أن العالم بحاجة إلى استثمار 35 تريليون دولار للإنفاق على مشاريع البنية الأساسية للحفاظ على موارد كافية من المياه والطاقة حتى عام 2030.

وثمة حاجة ملحة للتعاون الإقليمي فيما بين دول الشرق الأوسط المشتركة في الموارد المائية، والتي تأتي على رأس الأولويات لمواجهة أزمة نقص المياه، وذلك من خلال تبني رؤى موحدة للتعامل مع التحديات المائية التي تواجه دولها، وهو المعنى الذي أكدت عليه مناقشات الاجتماعات التحضيرية لمنتدى المياه العالمي الخامس المقرر عقده في العاصمة التركية اسطنبول خلال مارس من العام القادم، والتي استضافتها العاصمة الأردنية عمان في 2008/2/26.. وفي هذا السياق تنبع أهمية التقارير التي كشفت النقاب عن قرار تركيا وسوريا والعراق بتأسيس معهد للمياه في محاولة لإزالة الخلافات الشائكة بينهم بشأن المياه، خاصة في ظل إخفاق المفاوضات التي بدأت منذ أوائل الستينيات بين الدول الثلاث في التوصل إلى اتفاق نهائي لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات.

بيد أن اتفاقات تقاسم المياه بين الدول المتشاركة في أحواض الأنهار، لا يعتبر الحل الوحيد لمواجهة أزمة نقص المياه في المنطقة، فهناك حاجة أيضًا إلى ضخ مزيد من الاستثمارات لإقامة مشروعات مائية تؤدي إلى زيادة الاستفادة من الموارد المائية المتاحة لدول المنطقة، حيث أشارت دراسة دولية حديثة إلى حاجة المنطقة إلى استثمارات عالمية تقدر بنحو 40 تريليون دولار لتوسيع شبكات المياه والكهرباء والنقل فيها خلال الـ 25 عامًا المقبلة، محذرة من تعرض المنطقة لنقص حاد في المياه بحلول عام 2050 في حالة عدم توفير تلك الاستثمارات، كما توقع خبير اقتصادي أن يصل حجم الأموال المستثمرة خلال العشر سنوات القادمة في قطاع تحلية ومعالجة المياه في دول مجلس التعاون الخليجي إلى نحو 100 مليار دولار، منها 50% يتم تخصيصها للسعودية.

وفي محاولة من جانبها لمواجهة تلك المشكلة وتلبية حاجاتها المتزايدة من المياه لجأت دول المنطقة إلى تكثيف استثماراتها المالية في مجال معالجة المياه، والتي قدرها بعض الخبراء بحوالي 250 مليار دولار، نصفها تقريبًا لتطوير مشاريع تحلية المياه.

فعلى سبيل المثال رغم امتلاك السعودية نحو 30% من الإنتاج العالمي للمياه المحلاة؛ حيث تضخ ما يقرب من 600 مليون جالون من المياه، تمثل 70% من احتياجاتها المائية، كما أنها تنتج 5.5 ملايين متر مكعب من المياه الصالحة للشرب، فضلاً عن معالجة مليون متر مكعب من مياه الصرف – رغم ذلك، فإنها بحاجة إلى نحو 53 مليار دولار لزيادة قدرتها على تحلية 10.7 مليون متر مكعب يوميًا بحلول عام 2020 لمواجهة الطلب المتزايد على المياه.

وقد دفع النقص المائي في المملكة إلى تأسيس شركة مياه للإشراف على تخصيص خدمات الصرف الصحي، ومضاعفة الجهود لتوفير المياه لمواطنيها، علاوة على اختيار شركة أجنبية لإدارة شبكة المياه الوطنية لمدة خمس سنوات لمكافحة فقدان المياه الذي تصل نسبته إلى 20%، ومما يضاعف من أهمية الاستثمار في هذا المجال توقعات المسؤولين السعوديين بتجاوز الطلب على المياه 11 مليون متر مكعب يوميًا في غضون العشرين عامًا القادمة، الأمر الذي يتطلب معالجة نحو 5 ملايين متر مكعب من مياه الصرف يوميًا في غضون خمس سنوات.

ونفس الأمر ينطبق على إمارة "دبي"؛ حيث تقوم هيئة الكهرباء والمياه فيها بإعداد مشاريع مائية، من بينها إقامة شبكة خطوط بطول 150 كيلو مترًا، بهدف تحسين إمدادات المياه من محطة توليد الكهرباء في جبل "علي"، إلى مختلف مناطق دبي، ولزيادة السعة المائية تعتزم الهيئة تنفيذ عدة مشاريع لتحلية المياه ونقلها وتوزيعها، تقدر كلفتها الإجمالية بنحو مليار درهم، علاوة على توسيع شبكة المياه لتلبية الطلب المتزايد على المياه، بإنشاء شبكة طولها ألف كيلو متر، كلفتها 350 مليون درهم.

علاوة على ما سبق ستكون منطقة الشرق الأوسط أولى محطات منتدى دافوس الاقتصادي العالمي لحل مشاكل المياه، من خلال الخطة التي بلورها المنتدى في هذا الشأن، وذلك خلال الاجتماع المقبل للمنتدى المقرر عقده بمدينة شرم الشيخ المصرية في مايو المقبل.

وأخيرًا.. لاشك في أن أزمة نقص المياه سيكون لها تداعيات عديدة على المستوى الدولي، رغم محاولة البعض التقليل من تلك التداعيات، لاسيما على صعيد تهديد حالة الاستقرار

السياسي في العديد من الدول، ربما تصل إلى مائة دولة، يعيش فيها أكثر من نصف سكان العالم، وفقًا للتقديرات الدولية، بجانب المشكلات الأمنية التي يتوقع أن تشهدها منطقة جنوب شرق آسيا نتيجة أزمة المياه بحلول عام 2030، في ظل التأكيدات الدولية بأن يؤدي نقصها إلى مفاقمة أوضاع الفقر وتردي الأوضاع الاجتماعية في العديد من الدول النامية، ولعل إرجاع أمين عام الأمم المتحدة أزمة دارفور إلى نقص المياه أبرز الشواهد على ذلك.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/3/19

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

صندوق النقد الدولي بعد إصلاح هيئاته الإدارية

هل من جديد؟

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

صندوق النقد الدولي بعد إصلاح هيئاته الإدارية

هل من جديد؟

بعد تردد العديد من الدول الصناعية ومباحثات ومناقشات مشحونة سياسيًا لإصلاح نظام إدارة صندوق النقد الدولي، يبحث مجلس الصندوق المكون من 24 عضوًا خلال الشهر المقبل اقتراحًا بتعديل حصص التصويت لصالح الدول النامية على حساب الدول الصناعية.

ولعل هذا التغير غير المعهود في مواقف ورؤى الدول الصناعية الكبرى يعود إلى أن الصندوق يواجه أزمة مالية نابعة من الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها فوائد قروض ه، والتي تشكل أبرز موارده؛ إذ تضاءلت القروض بسبب مرور الاقتصاد العالمي بفترة نمو قياسية، وذلك فضلاً عن غياب الركائز الداعمة لاستقرار النظام المالي العالمي, وهو ما تجلى فيها كشفت عنه الاضطرابات الأخيرة التي تعيشها أسواق المال الدولية بسبب أزمة الرهن العقاري؛ حيث أظهرت عدم فعالية النظم التي تتبعها الاقتصادات المتقدمة, الأمر الذي يتطلب إعادة الثقة إلى أسواق المال، وذلك من خلال ضرخ مزيد من السيولة، وهو ما قامت به بالفعل الاقتصادات الناشئة التي برز نفوذها؛ حيث كانت لها مساهمات نقدية بشكل ملحوظ في مؤسسة الإقراض العالمية وفي الاقتصادات التي تضررت من الأزمة الائتمانية, والتي ظهرت في شكل صناديق سيادية..

وكان قد سبق للصندوق في سبتمبر الماضي أن اتخذ خطوة أولية بشأن إصلاح هيئاته الإدارية عبر زيادة حصص أربع دول ناشئة هي : الصين؛ كوريا الجنوبية؛ المكسيك، والهند, ولكن اللافت للنظر أن تلك الخطوة قوبلت بمعارضة من الدول النامية.. فكيف ترفض تلك الدول اليوم ما كانت تتمناه بالأمس.

وبنظرة واقعية للأمور يمكن أن تنجلي الدهشة؛ فالاقتراح بتعديل حصص التصويت لا يعدل بشكل كاف من ميزان التصويت الذي يميل لصالح الدول الصناعية المهيمنة ؛ لأن التحول المباشر في الحصص من الدول الصناعية لا يتجاوز 2.7%, ومعظمه يأتي من زيادة الأصوات.

والذي يستوجب الملاحظة هنا هو: تزامن ذلك الجدل بين أعضاء الصندوق وبين تغير اتجاهات الدول النامية فيما يتعلق بالتعامل مع المؤسسات المالية الدولية عمومًا، ولعل خير مثال على ذلك هو قرار فنزويلا الأخير بالانسحاب من صندوق النقد والبنك الدوليين، ويبدو أن الإكوادور ستسير على نفس الدرب؛ حيث أعلن رئيسها "رفائيل كوريا "، أنه طرد مندوب البنك الدولي من بلده، بسبب محاولته إجبار الحكومة على استخدام العائدات النفطية الضخمة في تسديد الديون، وليس في الإنفاق الاجتماعي.

ما سبق يثير العديد من الأسئلة من قبيل: هل عفا الزمن حقًا على صندوق النقد والبنك الدوليين؟ وكيف يمكن التأكيد على قوة النظم المالية المحلية كبديل؟ وهل يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوره بدلاً من الصندوق في تنشيط القطاع العام وزيادة معدلات النمو؟

في حقيقة الأمر.. عاشت المؤسسات المالية الدولية منذ تأسيسها مرحلتين متميزتين، اعتبرت الأولى مرحلة ازدهار, وقد امتدت من عام 1945 إلى 1970، أما الثانية فهي مرحلة أزمة, وبدأت منذ عقد السبعينيات ومازالت مستمرة إلى الآن؛ حيث عملت هذه المؤسسات خلال المرحلة الأولى على مواكبة ومساندة الاستقرار الاقتصادي، مما ساهم في توسيع نطاق العولمة الاقتصادية تدريجيًا، دون أن يتعارض ذلك مع الاستقلالية الذاتية لكل دولة على الرغم من تدخلاتها لصالح القوى الرأسمالية التقليدية، وعلى العكس اعتمدت تلك المؤسسات في مرحلة الأزمة على استراتيجية قائمة على الكبح الاقتصادي في العالم الثالث ؛ إذ استخدمت أزمة الديون كذريعة ملائمة لفتح أسواق أمام منتجات الدول الكبرى، وللحد من دور الدولة في التنمية الوطنية، بجانب ضغوط أمريكا وأوروبا اللتين تتمتعان بسلطة النقض، لأنهما يديران تكتل المقرضين الذي بإمكانه ممارسة ضغوط هائلة على الحكومات على نطاق واسع في القضايا الاقتصادية.

ولم يفرز هذا الضغط استياءً عامًا وحسب، وإنما أدى إلى تدهور اقتصادي في البلدان النامية، لاسيما بالنظر لعواقب التقويم الهيكلي، الذي ترتب عليه ارتفاع في معدلات البطالة ، فضلاً عن تفكك الأنظمة الإنتاجية، وهو ما زاد من تبعيتها للبلدان الصناعية، بالإضافة إلى وضع عوائق متزايدة أمام نشر الديمقراطية واستمرار تضخم عبء الديون الخارجية.

وما فاقم من هذا الوضع أن هذه المؤسسات لا تمتلك حتى الآن صوتاً فعالاً في صناعة القرارات، فعلى سبيل المثال، نجد واشنطن التي لديها أقل من 5% من سكان العالم لها أصوات في الصندوق تزيد على عدد أصوات الدول النامية التي تمثل الأغلبية، ونجد كتلة الدول العربية لها 70 ألف صوت وتصوت ككتلة مقابل 370 ألف صوت للولايات المتحدة و130 ألفاً لليابان و100 ألف لبريطانيا و60 ألفاً للصين، وذلك بناءً على عدة اعتبارات كاعتبار احتياطي العملات الأجنبية لكل دولة ودخلها القومي ودورها في الاقتصاد العالمي.

وعلى ما يبدو.. فإن ظهور العديد من المنظمات غير الحكومية التي تقاوم ما يعرف بالعولمة الليبرالية، التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية، وتعمل على كشف تصرفات تلك المؤسسات للجميع، كما تعمل على صياغة العديد من البدائل والإصلاحات التي من الممكن أن توضع في خدمة التنمية الحقيقية وتسعى إلى تخفيف حدة الفقر وانعدام العدالة الاجتماعية، من خلال التوسع في الخدمات الاجتماعية، بحيث يتم إعادة ربط الاقتصاد بالسياسة وخلق شروط ديمومة التقدم الديمقراطي ــ يعد مؤشرًا على قرب انتهاء عصر صندوق النقد والبنك الدوليين.

ويعزز من هذا اتخاذ الكثير من الدول خطوات هامة بعيدًا عن عالم التسعين بلت، المهتم بأسواق التصدير والرفع التام للضوابط التنظيمية للاقتصادات الوطنية ، التي لم تؤد إلى تحقيق النمو والتنمية، فللتجارب في أفريقيا وأمريكا اللاتينية أبانت أن تلك السياسات لم تكن متسقة مع الاحتياجات الإنمائية طويلة الأجل للبلدان النامية؛ حيث شهدت هذه الدول هبوطً ا في أسعار صادراتها وتفاقم حالة الفقر والتدهور المعيشي فيها، وهو ما يعني التضح ية بالتنمية الاجتماعية مقابل السوق الحرة والعولمة.

وأمام الصورة السابقة.. يتضح بشكل جلي مدى هشاشة الأسس التي يقوم عليها النظام المالي العالمي، ومدى عدم فعالية المؤسسات الدولية التي تقوم بالإشراف على هذا النظام .. وفي هذا السياق؛ فإن وجود "خريطة استثمارية وطنية" تكون بمثابة أحد البرامج الإصلاحية التي يتكاتف فيها القطاع الخاص مع قطاع الأعمال ــ من شأنه أن يدفع معدلات النمو في الدول النامية إلى الارتفاع, **كما يمكن:**

أولاً – زيادة تدفقات رؤوس الأموال بين الدول النامية وبعضها البعض والعمل على تشجيع اندماج النظم المالية فيما بينها حتى يمكن تحقيق التكامل بين اقتصاداتها.

ثانيًا – الاستفادة من تجارب البنوك العالمية و القبول بأن الانفتاح من المحتم أن يجلب المخاطر بالإضافة إلى المنافع، والتأكيد على تقليل فرص حدوث الأزمات لأدنى حد، فضلاً عن الحد من الأضرار التي تنجم عنها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/3/22

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

□

□

زيارة "تشيني" للمنطقة..

الأهداف وسيناريوهات المستقبل

□

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

زيارة "تشيني" للمنطقة..

الأهداف وسيناريوهات المستقبل

رغم أن زيارة نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" للمنطقة محددة الهدف سلفًا بأنها تأتي في إطار طمأنة دول المنطقة بشأن تعهد الولايات المتحدة بإرساء السلام في الشرق الأوسط, وذلك بحسب الرئيس "بوش" نفسه, إلا أن توقيت الجولة يثير العديد من التساؤلات حول الأهداف الحقيقية من ورائها, لاسيما وأنها تأتي متزامنة مع الذكرى الخامسة لاحتلال العراق, وبعد تقديم الأدميرال "وليام فالون" قائد القيادة الوسطى الأمريكية لاستقالته بسبب خلافات مع الإدارة الأمريكية حول طريقة التعاطي مع الملف الإيراني ، وكذلك قبيل انعقاد القمة العربية التي استضافتها دمشق يوم 2008/3/29.

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات، نجد أنه من الأهمية بمكان أن نمعن النظر في ثلاث حقائق تتعلق بـــ"ديك تشيني"، **وهى:** أنه يعد أحد منظري مشروع القرن الأمريكي الجديد، وبالتالي ترتبط رؤيته لما يتعين القيام به في منطقة الشرق الأوسط ارتباطًا عضويًا برؤيته لدور بلاده في النظام العالمي, والذي يتعين في تقديره أن يظل مهيمنًا. . وأنه أحد مهندسي الحرب على العراق, والتي كان وما يزال يراها على أنها مجرد خطوة تتبعها خطوات لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط بما يتماشى مع مقتضيات الهيمنة الأمريكية المنفردة على العالم. . وأن نجاح المشروع الأمريكي في العراق مرهون بهزيمة التحالف المناهض للسياسة الأمريكية في المنطقة, والذي تقوده إيران ويضم سوريا وحزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة.

ومن الصعوبة بمكان القول إن هدف تلك الزيارة التي امتدت لعشرة أيام وشملت سبع محطات بدءًا من العراق وسلطنة عمان وأفغانستان، مرورًا بالسعودية وإسرائيل والأراضي الفلسطينية، وانتهاءً بتركيا ــ يقتصر على مجرد إجراء محادثا ت ومشاورات مع حلفاء واشنطن في المنطقة حيال القضايا المطروحة بحسب الإعلان الصادر عن البيت الأبيض قبل الزيارة، **وذلك لسببين: الأول؛** أن القراءة المتأنية للقضايا المطروحة على جدول أعمال الزيارة تشير إلى مواصلة الحرب المستعرة حاليًا في العراق وأفغانستان، والاستعداد لحروب جديدة (إيران).

والثاني؛ أن برنامج الزيارة لم يتضمن دولاً معنية مباشرة ببعض القضايا الأساسية المعروضة على جدول الأعمال، فعلى سبيل المثال أعطى "بوش" لتلك الجولة عنوان "السلام" كرسالة لها، إلا أن كل الدلائل والقرائن تكشف عن نية مغايرة لهذا الهدف، ويتأكد هذا القول بالنظر إلى أن جولة "تشيني" لم تتضمن زيارة مصر أو الأردن, وهما دولتان مؤثرتان في عملية السلام في الشرق الأوسط, وهو ما يشير من ناحية أخرى إلى وجود حركة التفاف أمريكية تتجنب إعطاء دور عربي في أية عملية تجري الآن أو من المنتظر إجراؤها في المستقبل، الأمر الذي سيؤثر بلا شك على الأمن القومي العربي والاستقرار الإقليمي.

وعلى هذا، يمكن استخلاص أربعة أهداف من هذه الزيارة عامة، وهي:

1- مواجهة النفوذ الايرانى ، والحد من تطلعاتها سواء النووية أو دورها المتزايد في المنطقة، وبرز هذا الهدف في زيارته المفاجئة للعراق والتي جاءت بعد أسبوعين من زيارة الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" له, وطالب خلالها القوات الأمريكية بالخروج منه، وقد تجسد هذا الهدف جليًا في مطلب "تشيني" من الدول العربية سرعة إرسال سفراء إلى بغداد لمواجهة ما وصفه بـــ"النفوذ الإيراني المتزايد"، كما تأكد هذا الهدف أيضًا في شمول برنامج الزيارة سلطنة عمان، فعلى الرغم من اعتقاد البعض بأن زيارتها جاءت على سبيل استكمال ما لم تشمله زيارة الرئيس "بوش" قبل شهرين إلى المنطقة، إلا أن الواقع يكشف عن أهميتها في حالة توجيه ضربة عسكرية لإيران، وذلك لكونها الضفة الأخرى لمضيق "هرمز" الذي يمر به يوميًا 18 مليون برميل من النفط، والمتوقع أن يتم إغلاقه من قبل إيران في حال اندلاع أي مواجهة عسكرية مع أمريكا, وبالتالي قطع إمدادات النفط عن الغرب.

واتساقًا مع هذا، تأتي زيارته للسعودية في محاولة لإقناعها بتعويض النقص المحتمل في سوق النفط العالمي، إذا ما توقفت إيران عن تصدير نفطها في حال ضربها، وارتباطًا بالهدف ذاته، جاءت زيارته إلى تركيا بهدف ضمان المساعدة التركية للخطة الأمريكية بضرب إيران، وذلك تمهيدًا لتأسيس تفاهم ثنائي تجاهها حتى لا يتكرر الموقف التركي الذي حدث إبان حرب العراق.

2- تعزيز الوجود العسكري في أفغانستان، برز هذا الهدف جليًا في تضمين برنامج الزيارة لكل من أفغانستان وتركيا، فقد جاءت زيارته إلى الأولى بهدف التعرف على طبيعة الموقف على أرض الواقع في واحدة من أكبر التحديات التي تواجهها قوات حلف الناتو هناك والتي تقودها بلاده، وذلك بما فتحته من باب للخلافات بشأن الاستراتيجية المتبعة ومستويات

القوات، وكذلك جاءت بمثابة رسالة قبل القمة المرتقبة لحلف شمال الأطلنطي والمقرر عقدها برومانيا أوائل أبريل 2008، والتي يتوقع أن تنظر في طلب واشنطن زيادة الدور العسكري للحلف في أفغانستان؛ حيث تطالب بأن يكون لأعضاء الحلف قوة كافية لضمان الأمن.. ويذكر أن للناتو 43 ألف جندي في أفغانستان موزعين على كافة الجهات، وفي الوقت الذي تخوض فيه القوات الأمريكية والبريطانية والكندية والهولندية معظم العمليات القتالية في جنوب وشرق البلاد، يتواجد حلفاء آخرون – خاصة فرنسا وألمانيا – في منطقة الشمال الآمنة نسبيًا.

وفى الإطار ذاته، جاءت زيارته إلى تركيا كونها العماد الرئيسي للجناح الجنوبي للحلف، وذلك كمحاولة من جانب الولايات المتحدة لضمان تأييد موقفها في القمة المقبلة والداعي إلى زيادة الوجود العسكري في أفغانستان.

3- مواجهة ارتفاع أسعار النفط، شهدت أسواق النفط ارتفاعًا غير مسبوق في أسعاره في الآونة الأخيرة؛ إذ بلغت مستويات قياسية ليربو سعر البرميل عن 110 دولارات، ولذا جاءت تلك الزيارة في محاولة لزيادة الإنتاج سعيًا لخفض الأسعار، وتأكد هذا الهدف في تصريحات "بوش" التي أطلقها في 12 مارس قبيل الزيارة, بقوله :"إن إحدى مهمات نائبه عندما يتوجه إلى الشرق الأوسط ستكون السعي إلى رفع إنتاج أوبك من النفط"، وقد تجسد هذا الهدف في تضمين برنامج زيارته السعودية نظرًا لدورها وإمكانية تدخلها – من وجهة النظر الأمريكية- لزيادة إنتاج أوبك، وأيضًا برز في زيارته – المفاجئة – إلى العراق والتي دعا خلالها إلى سرعة إقرار مشروع قانون استغلال النفط والغاز الذي سيسمح لأول مرة منذ سنة 1972 للشركات الأجنبية باستغلال المخزون النفطي العراقي، وذلك كله بهدف مواجهة الارتفاع غير المسبوق في الأسعار.

4- تحريك عملية السلام ، وهو يمثل أحد دوافع الزيارة، وذلك لما تتركه عملية توقف مفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية من تأثيرات سلبية على المصالح الأمريكية في المنطقة، خاصة وأنه بعد أربعة أشهر من مؤتمر "أنابوليس" تدخل القضية الفلسطينية نفقًا مظلمًا بسبب الممارسات الإسرائيلية، وهو ما يضع السياسة الأمريكية في مأزق **ذي بعدين: أحدهما** أن الموقف الإسرائيلي المتعنت من عملية التسوية يضعف رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية "محمود عباس" والدول العربية "المعتدلة" ويقو ي من تحالف "المتطرفين" بحسب التعبير الأمريكي، وهو أمر لا تملك الولايات المتحدة رفاهية السماح باستمراره.
الآخر: أن الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات جوهرية ترى أنها تضر بمصالحها يبدو أمرًا غير وارد في الظروف الراهنة ، فضلاً عن أنه غير مقبول أمريكيًا في واقع الأمر ، وهو ما

أكده "تشيني" بقوله:" إن الولايات المتحدة لن تمارس أبدًا أي ضغط على إسرائيل كي تتخذ قرارات تهدد أمنها".

ومن ثم، فإنه يمكن القول إن غاية ما سعى إليه "تشيني"، **هو:**

- إقناع إسرائيل بأهمية القيام بخطوة عملية لتفكيك ما يسمى بالمستوطنات "غير الشرعية" والعمل على إظهارها، من خلال حملة دعائية ضخمة، وكأنها تشكل تحولاً نوعيًا في اتجاه تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها يستوجب ردًا مماثلاً من جانب السلطة الفلسطينية.

- إقناع السلطة الفلسطينية بأن هذا الرد يجب أن يأتي على شكل عملية عسكرية كبيرة ومنسقة مع إسرائيل لتفكيك البنية التحتية للفصائل المسلحة (المقاومة) في الضفة الغربية واستعادة السيطرة الميدانية على قطاع غزة، وتصويرها كخطوة لا يمكن من دونها الشروع في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المأمول قيامها ، وهنا يرتبط هذا الهدف مع هدف التصدي لنفوذ إيران وضرورة توجيه ضربة عسكرية إليها, وذلك رضوخاً للضغوط الإسرائيلية.

- إقناع الدول الحليفة لها في المنطقة بأن الخطوات السابقة لن تستطيع أن تؤتي ثمارها إلا إذا كانت تمهد لضربة عسكرية كبرى ضد إيران، وربما سوريا وحزب الله إذا لزم الأمر، وإعادة التأكيد على صعوبة قيام دولة فلسطينية تتعايش في سلام مع إسرائيل في ظل وجود وبقاء نظم وتنظيمات توصف بـــ "التطرف".

و **هكذا**، كشفت أهداف جولة "تشيني" الحقيقية أنها لا علاقة لها البتة بالسلام في المنطقة، وإنما وجهت اهتماماتها إلى تحقيق المصالح الأمريكية، وبمعنى أكثر دقة تنفيذ بنود الأجندة الأمريكية في المنطقة خلال المرحلة الراهنة، سواء تلك المتعلقة باستمرار الحرب في العراق وأفغانستان، أو ضمان سلام إسرائيل بتبني تفسيرها للخطر الإيراني الذي تدعي أنه الأخطر على أمنها، أو تلك المتعلقة بتخفيض أسعار النفط.

وفي خضم ما كشفت عنه الأهداف الحقيقية لتلك الزيارة وما سبقتها من زيارات للمسؤولين الأمريكيين في مقدمتهم "بوش" ووزيرة خارجيته التي حلت مجددًا على دول المنطقة، يمكننا إجمال الحصيلة التي يعكسها المشهد المستقبلي للمنطقة من خلال **طرح سيناريوهين:**

السيناريو الأول ــ يرى أن المنطقة على حافة حرب شاملة تشمل كلاً من إيران وسوريا ولبنان، ويستدل على **ذلك بالشواهد التالية:**

1- الحشد الحربي الأمريكي في الخليج وقبالة الشواطئ اللبنانية والسورية ونوعية القطع المجهزة بالصواريخ المتطورة وبوحدات الإنزال البري.

2- المناورات الأمريكية – الإسرائيلية المشتركة الضخمة, والتي تعكس استعدادات جدية لأعمال حربية تحضرها واشنطن وتل أبيب معًا, وهي تشتمل على تدابير وإجراءات تضع في حسابها استعمال أسلحة غير تقليدية.

3- الحشود العسكرية الإسرائيلية على الجبهة مع لبنان.

4- مناورة الجبهة الداخلية في إسرائيل التي تعتبر الأضخم منذ زمن بعيد والمرسومة على خلفية دروس حرب لبنان الثانية.

5- ما يمكن أن توحي به تصريحات جنرالات الجيش الأمريكي عن تصاعد النشاط الإيراني في العراق وربطه بعودة تدريجية للعمليات المكثفة التي تنفذها فصائل متنوعة من المقاومة العراقية.

6- وجود تكهنات عن توجه إسرائيلي لاستثمار أي رد تقوم به المقاومة اللبنانية على اغتيال "عماد مغنية" لشن حرب شاملة ضد لبنان وسوريا تم إنجاز وضع مخططها بالشراكة مع إدارة "بوش".

السيناريو الثاني ــ يرى أن احتمالات الحرب تراجعت بقوة، وأن ما يحمله "تشيني" هو ضخ القليل من المعنويات بعد الفشل الجديد في غزة الذي يمكن اعتباره هزيمة للحلف الأمريكي – الإسرائيلي, وحيث كانت الجهود في خدمة العملية الإسرائيلية التي اقتضى تحضيرها عملاً مكثفًا لعشرة أشهر شملت مؤتمر "أنابوليس" ومليارات الدولارات وجولة "بوش" وتدريب ثلاثين ألف جندي إسرائيلي بإشراف "باراك" منذ توليه وزارة الدفاع، ويستند أنصار هذا السيناريو إلى عدد من الشواهد، **تمثلت فيما يلي:**

1- وجود شبه إجماع غربي على ضرورة إشراك حركة "حماس" في العملية السياسية وإجراء اتصالات متعلقة باسترجاع أجواء الوحدة عبر الحوار الفلسطيني.

2- النقاش الدائر في إسرائيل منذ عملية غزة الفاشلة حول ضرورة مشاركة "حماس" في مفاوضات السلام, وحول ما يسمى بالخيار السوري والنقاشات الساخرة بشأن مشروع "باراك" المدعو بـ"القبة الفولاذية" للوقاية من الصواريخ.

3- المؤشرات المجمعة لدى أوساط سياسية وإعلامية متعددة أمريكية وعربية حول وحدة العمل المتوقعة بين جميع جبهات الصراع في المنطقة إذا ما اختارت إسرائيل والولايات المتحدة توجيه ضربة لأحد الأطراف, وهو ما ينطبق على جبهات لبنان وسوريا وفلسطين والعراق وإيران, وبالتالي ستقود حسابات الكلفة لمراجعة إلزامية لأصل التوجه, وهذا معناه أنه لا تهدئة في العراق إذا ما أشعلت جبهة أخرى أو أكثر , وعندها سيتحول ما تفترض إدارة "بوش" أنه إنجاز يمكن عبره دعم المرشح الجمهوري للرئاسة "جون ماكين" إلى كارثة حقيقية ومصدر لخسائر إضافية بفعل حساسية الوضع العراقي بالنسبة للناخب الأمريكي.

وفى هذا الإطار، يطرح أنصار هذا السيناريو صورتين لما ستكون عليه المنطقة خلال الفترة المتبقية من ولاية "بوش"، **وهما:**

الصورة الأولى ــ قيام إدارة "بوش" من الآن بتحضير الأجواء للسير بمضمون وثيقة "بيكر – هاملتون" بشأن العراق ومختلف قضايا المنطقة ليكون التنفيذ الفعلي بيد الإدارة الجديدة بعد الانتخابات, وبما يضمن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

الصورة الثانية ــ إتباع استراتيجية الحروب الصغيرة لاستنزاف الخصوم من خلال الضربات المحدودة بما فيها عمليات الاغتيال المنظمة ومنع التسويات حتى نهاية ولاية "بوش" على جميع جبهات الصراع ومحاولة تحقيق أكبر قدر من الفوضى والإرباك في لبنان وفلسطين وتصعيد الضغوط على سوريا و إيران مع السعي لعزل العراق عن مجموع الجبهات الأخرى المشتعلة.

خلاصة القول، إنه إذا كان هدف الزيارة هو تسليم رسالة تطمينات أمريكية إلى دول المنطقة، فإن الرسالة المعقولة والمقبولة التي تبغيها دول المنطقة هي أن تكف الولايات المتحدة عن التدخل العبثي في شؤونها، وأن تقلع عن سياسة يدفع ثمن أخطائها وعثراتها دول وشعوب لن ترضى ولن ترضخ لكل تلك المعاناة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/3/30

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

هل يحرم النفط المرأة من حق العمل والمشاركة السياسية ؟

London

Head Office : Davina House,137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET

Tel: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

هل يحرم النفط المرأة من حق العمل والمشاركة السياسية ؟

يبدو أن النمو الاقتصادي لم يعد محل اهتمام رجال الاقتصاد والشركات الاستثمارية فقط، وإنما أصبح ضمن الاهتمامات الرئيسية للمهتمين بقضية المرأة والتنمية؛ حيث تربط النظريات حجم مساهمة المرأة في التنمية بمدى المساواة في المجتمع، والتقدم الاقتصادي وارتفاع مستوى التحصيل العلمي، وكذلك المشاركة السياسية.

ورغم ذلك أكدت دراسة أعدها "مايكل روس" – الأستاذ بجامعة كاليفورنيا الأمريكية – في فبراير 2008، والتي جاءت تحت عنوان "النفط والإسلام والمرأة" – أن التفاوت في فرص الاستفادة من التنمية بين الرجل والمرأة يظهر بشكل جلي في المجتمعات النفطية بوجه الخصوص، وأن المؤشرات المتعلقة بمدى المساهمة والاستفادة من عملية التنمية تشير إلى فجوة ملحوظة لمصلحة الرجل.

وبحسب الدراسة فإنه في الوقت الذي تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط الغنية بالبلدان النفطية حالة من الرخاء الاقتصادي؛ حيث يقترب النمو الاقتصادي من 7% في المتوسط خلال العامين الماضيين، إثر الارتفاع القياسي في أسعار النفط، وهو ما يشجع المرأة على الالتحاق بسوق العمل، وبالتالي سد الفجوة بينها وبين الرجل – إلا أن الحاصل هو العكس؛ إذ أحرزت تلك الدول تقدمًا ضئيلاً في المساواة بين الجنسين مقارنة بالمناطق غير النفطية الأخرى؛ انطلاقًا من أنه عندما يعتمد النمو الاقتصادي على استخراج النفط والمعادن – وهي قطاعات يصعب على المرأة العمل فيها – فإن الأمر لا يشجعها على انضمامها إلى سوق القوى العاملة، وبالتالي تتعزز الفجوة الجندرية (النوعية) بين الجنسين، فعلى سبيل المثال تشير الدراسة إلى أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بالمغرب تصل إلى 32 % وفي تونس31 %، أما في السعودية فقد بلغت النسبة 8% وفي الكويت7%.

كما لفتت الدراسة النظر إلى أن قلة الفرص الاقتصادية الخاصة بالمرأة، وانخفاض أجورها من ناحية أخرى، يؤثر بالسلب على البناء الاجتماعي للمجتمعات النفطية، وبالتالي يحد من النفوذ السياسي للمرأة، وهو ما استشهدت عليه الدراسة من خلال إحصائيات البنك الدولي ومجموعة أخرى من المصادر، التي توضح أن مقاعد المرأة في برلمانات الدول النفطية

وصلت إلى ما نسبته 13.9%، في مقابل 18.3% في الدول غير النفطية عام 2002، مشيرة إلى أن دول المنطقة التي لم تشغل المرأة بها أية مقاعد في برلماناتها تقريبًا في عام 2003 هي جميعها دول غنية بالنفط.

وبالتمعن في الأساس النظري للدراسة نجد أنه قد جانبه الصواب، وهناك بعض الأدلة على ذلك من الإحصائيات نفسها التي تضمنتها الدراسة؛ فإذا كانت نسبة مشاركة المرأة إلى الرجل في سوق العمل ضئيلة في بعض الدول النفطية, فهي في البعض الآخر تعتبر مرتفعة بالمقارنة بنظيراتها غير النفطية، فعلى سبيل المثال وصلت نسبتها في دول نفطية كالعراق والجزائر وليبيا نحو 19% و27% و24% على التوالي، وذلك وفقًا لإحصائيات البنك الدولي، وذلك في الوقت الذي وصلت فيه إلى نسب أقل من تلك النسب في دول غير نفطية، وبذلك فإن الأمر غير مرتبط بالموارد النفطية، وإنما له اعتبارات أخرى قد تتعلق بالثقافة الاجتماعية السائدة.

وكذلك الحال أيضًا، فإن ضعف المشاركة السياسية لا يقتصر على الدول النفطية وحسب، فنسبة المشاركة تكاد تكون واحدة بالمقارنة بين البلدان غير النفطية الفقيرة ونظيرتها النفطية الغنية؛ إذ بلغت مقاعد المرأة البرلمانية في الأولى ما نسبته 15.6 %، أما الثانية فبلغت12.9%, ذلك وفقًا لإحصائيات الدراسة نفسها.

ومن ناحية أخرى، فقد شاب الدراسة عدم دقة في تقييمها لمجهودات تمكين المرأة في دول الخليج النفطية، وذلك نتيجة لاستنادها على معلومات قديمة ترجع إلى العام 2002و 2003، وهو ما يعني تجاهل تطورات عدة شهدتها أوضاع المرأة اقتصاديًا وسياسيًا خلال السنوات الخمس الأخيرة، في ظل ما تفترضه العولمة إلى جانب نظام السوق من ضرورة للأخذ بالنظام الديمقراطي للحكم؛ حيث أعطت الدساتير والقوانين الخليجية على سبيل المثال أهمية قصوى للمرأة لكي تقوم بدورها سياسيًا، ونتيجة لذلك بدت العديد من المؤشرات التي تؤكد نجاح المرأة الخليجية في توظيف الوضع لصالحها والاستفادة لتحسين أحوالها؛ حيث شجع ت الحكومات الخليجية المرأة على ممارسة العمل السياسي ومنحتها حق التصويت والترشح.

بيد أن إخفاق المرأة الخليجية عامة في الوصول إلى البرلمان عبر الانتخابات قد يعود إلى أسباب خارجة عن إرادتها، وترتبط بعادات وتقاليد مجتمع لا زال حديث العهد بفكرة مشاركة

المرأة في العمل السياسي، فضلاً عن أن المرأة لازالت تعاني من نقص خبراتها في إدارة حملاتها الانتخابية، والتأثير في الناخبين.

كما أن المصادر التي تم الاعتماد عليها في استقاء معلومات الدراسة، اختزلت قضية تمكين المرأة في المجال السياسي والمشاركة في سوق العمل، متجاهلة أن العوائد النفطية لعبت دورًا بالغ الأهمية في تمكين دول المنطقة من قطع أشواط كبيرة في مجال تحسين أوضاع المرأة ؛ حيث كرست هذه الدول 5.3% من العائد القومي للتعليم على مدى السنوات العشر الماضية (وهي أعلى نسبة في العالم) و2.9% لقطاع الصحة.

كما نجحت المرأة الخليجية في حجز مكانها ضمن الصفوف الأولى التي تحمل لواء التنمية في دولها، فقوانين العمل الخليجية جاءت في مجملها مكملة للدستور في إقرار حق العمل للمرأة والرجل على حد سواء، وعدم إدراج تعريف كلمة "العامل" على أنه رجل وأنثى في دساتير كل من السعودية وسلطنة عمان وقطر، لا يعني أنها تستثني المرأة من حق العمل، لأن دساتير هذه الدول قد حسمت هذه الإشكالية، حينما ساوت بين المواطنين أمام القانون، مثلما نصت المادة (25) من **الدستور الإماراتي**, وكذلك المادة (18) من **الدستور البحريني**، والمادة (29) من **الدستور الكويتي** والمادة (17) من **دستور سلطنة عمان**, والمادة (35) من **الدستور القطري** والمادة (26) من النظام الأساسي **للسعودية**، وهو ما يتوافق مع المادة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، الذي أفصح عن مبدأ إنساني استوجبته الكرامة الإنسانية, وهو المساواة وعدم التمييز، والذي يمثل أحد الحقوق الأساسية الإنسانية, وهو حقه في العمل، ومن ناحية أخرى جاءت قوانين العمل الخليجية مكملة وأكثر تفصيلاً في منح حقوق المرأة العاملة حقوق الأمومة من إجازات وأجر كامل.

وفي سياق اتهام الدراسة للنفط بأنه أحد أسباب بطالة المرأة فلابد من توضيح أن الدول الخليجية النفطية منها وغير النفطية تواجه، وما زالت، الكثير من التحديات في سعيها نحو التنمية، ولعل أهم هذه التحديات هي البطالة بين أفراد المجتمع وليس المرأة بعينها، وهي مشكلة تعاني منها كل دول العالم وليست فقط دول الخليج..

وتزداد خطورة هذا الوضع في ضوء ارتفاع أعداد الداخلين الجدد إلى أسواق العمل الذين تقدرهم الأمانة العامة لدول المجلس بحوالي 8 ملايين فرد حتى عام 2010، مما يستوجب

توفير ما يقرب من 55 ألف وظيفة سنويًا في القطاع الخاص للعمالة الماهرة.. وذلك راجع في الأساس لمجموعة من الأسباب الرئيسية بخلاف النفط كما تؤكد الدراسة، كالتغيرات الجذرية الوافدة، التي وصل عددها العمالة في التركيبة السكانية وقوة العمل في المنطقة؛ بفعل ظاهرة حوالي 12.5 مليون فرد بنسبة38.5 % من مجموع سكانها.

كما تلعب الزيادة السكانية دورًا في تفاقم ظاهرة البطالة؛ حيث تمتاز دول الخليج بوجود أكثر نسبة من الشباب–الذين في سن العمل– وصلت إلى 61% من إجمالي عدد سكانها وفقًا للإحصاءات الأخيرة.

وهنا تنبغي الإشارة إلى أن المرأة الخليجية حظيت بالعديد من المناصب القيادية على المستويين الخارجي والداخلي، ففي عام 2006 على سبيل المثال، تقلدت المرأة الكويتية العديد من المناصب منها: تعيين السيدة "سها النجار" مديرًا إقليميًا لمنطقة الشرق الأوسط عن شركة الوطني للاستثمار، وكذلك اعتماد "الشيخة الخالد" بدرجة وكيل وزارة بديوان رئيس الوزراء بناء على مرسوم أميري .. والأكثر من ذلك وافقت الأمانة العامة في مجلس الأمة الكويتي على إدخال المرأة ضمن سكرتارية النواب، وذلك بزيادة عدد السكرتارية من7 إلى 10؛ حيث كان في السابق يحق للنائب الاستعانة بـــ7 من الذكور في السكرتارية على أن تكون من بينهم امرأة واحدة إلزاميًا، أما مع الاقتراح الجديد فإنه إلزاميًا عليه الاستعانة بثلاث سيدات من ضمن العشر.

كما قامت الإمارات بفتح المجال أمام إمكانية تولي المرأة مناصب قضائية، وعلى المستوى الدولي حصلت السيدة "حبيبة المرعشي" رئيسة مجموعة الإمارات للبيئة على عضوية المجلس الإداري للميثاق العالمي للأمم المتحدة، الذي يعتبر أكبر مبادرة طوعية عالمية للمؤسسات الوطنية، ومنحت جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة، جائزة "أوسكار التميز" في الصحافة الدولية للإعلامية "نورة حسن السويدي" مديرة تحرير مجلة "بنت الخليج".

ومن جهتها، تقلدت المرأة السعودية مواقع إدارية؛ حيث وصلت المهندسة "نادية بخرجي " إلى عضوية الهيئة العليا للمهندسين، وهي بذلك تعد أول امرأة سعودية منتخبة في هذا المجال،

كما كلفت وزارة الثقافة والإعلام السعودية، المذيعة "دلال عزيز ضياء" بالعمل في منصب مدير البرنامج الثاني في إذاعة جدة، كأول سيدة تتبوأ هذا الموقع.

وكذلك تبوأت المرأة البحرينية العديد من المناصب الهامة؛ حيث انتخبت المحامية "جميلة سلمان" رئيسة لنقابة المحامين عام2007، لتصبح بذلك أول امرأة في الوطن العربية تشغل منصب نقيب المحامين، كما تم تعيين "منى الكواري" قاضياً في المحكمة المدنية الكبرى في أول خطوة من نوعها على مستوى البحرين خصوصاً والخليج عمومًا، كما تم تعيين وزيرتين في التعديل الوزاري الذي تم في 13 ديسمبر2006.

وقد كانت دولة قطر أيضًا من ضمن الدول الخليجية التي اهتمت بالمرأة؛ حيث اختارت منظمة العمل العربية "شيخة الجفيري" عضوًا في لجنة العمل العربية ، وكذلك أصدر الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني " رئيس المجلس الأعلى للتعليم، قرارًا بتعيين السيدة "شيخة أحمد المحمود" وزيرة التربية والتعليم أميناً عامًا للمجلس الأعلى للتعليم، كما مرت المرأة القطرية بتجربة انتخابات غرفة تجارة وصناعة قطر وفازت خلالها السيدة "ابتهاج الأحمداني" بالتزكية عن قطاع الصناعة..

وأخيرًا.. إن ما وصلت إليه الدراسة من نتائج ترسم صورة سلبية لدول الخليج، وكأنها تسير على نفس درب الدراسات والتقارير الغربية التي تتناول العالم الإسلامي بشكل عام، ودول الخليج خاصة، متجاهلة أن ما حققته المرأة في معظم الدول الخليجية، على المستوى الداخلي أو الدولي، إنما ينبع من مسيرة نمو تهيئ البيئة المناسبة لجميع أفراد المجتمع لممارسة العمل الاجتماعي والسياسي بشكل أفضل دون أي ضغوط معيشية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/5/5

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

قراءة في تقرير الخارجية الأمريكية

حول "الإرهاب" عام 2008

London

Head Office : Davina House,137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET

Tel: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

قراءة في تقرير الخارجية الأمريكية حول "الإرهاب" عام 2008

دليل إضافي جديد، ولن يكون الأخير، على أن حرب الولايات المتحدة ضد ما تسميه "إرهابًا"، قد أصابها الوهن، إنْ لم يكن الفشل صراحة، ما صدر مؤخرًا عن الخارجية الأمريكية ذاتها والمركز الوطني لمكافحة الإرهاب بشأن التقرير السنوي عن "الإرهاب في العالم"، والذي أكد دون لبس أن التكتيكات المتغيرة التي بات يستخدمها المتورطون في الهجمات "الإرهابية" ومساعيهم الحثيثة للحصول على أسلحة دمار شامل ورعاية بعض الدول "المناوئة" لهم، كرست من وضعية هؤلاء كمصدر تهديد خطير، معتبرًا إياهم بمثابة "تحدٍ أمني مستمر" يصعب، إن لم يكن يستحيل، استئصاله.

وتتبين هذه الحقيقة بالنظر إلى اعتبارين، **الأول** يتعلق بحجم وإجمالي ما أُنفق في سبيل هذه الحرب رغم العائد الضعيف لها وربما رغم الخسائر الناتجة عنها؛ إذ تعكس البيانات المتاحة، والتي كانت محل شك من جانب البعض بدعوى أن هناك بنودًا سرية لا تكشف عنها أوراق الموازنات المالية المقدمة للكونجرس، أن البيت الأبيض خصص منذ بدء إطلاق الشرارة الأولى للحرب على "الإرهاب" عام 2001، أكثر من 425 مليار دولار رُصدت لجميع الوكالات الأمنية والهيئات التنفيذية المختصة بمتابعة نشاطات المكافحة، كما طلب الرئيس "بوش" مطلع العام الماضي مبلغ 141.7 مليار دولار مخصصات طارئة لتمويل حربه المزعومة في العام المالي 2008، الذي بدأ منذ أكتوبر الماضي ولازال مستمرًا حتى الآن.. هذا رغم العديد من الدلائل والمؤشرات التي تثبت أن الحرب بكل ما صُرف عليها لم توفر الحد الأدنى الكافي من الأمن، سواء للولايات المتحدة ولحلفائها أو لمصالحهما المشتركة.

الاعتبار الثاني يتعلق بالحجة التي استندت إليها واشنطن في تبريرها للحرب ضد "الإرهاب"، وهي جعل العالم أكثر أمنًا، وهي حجة رد عليها تقرير الخارجية الأمريكية ذاتها، موضوع هذه الدراسة، إذ أشار إلى وقوع 14.499 هجومًا إرهابيًا في مختلف أنحاء العالم في العام 2007، بالمقارنة بـــ14.570 هجومًا في العام 2006، وأن هذه الهجمات استهدفت في عام 2007 نحو 72.066 مدنيًا، في حين أنها استهدفت في عام 2006 نحو 75.211، وقد أودت هجمات عام 2007 بحياة 22.685 شخص، بينما لم تسفر هجمات عام 2006 إلا عن وفاة 20.872 شخص فقط.. وتكشف هذه الأرقام حقيقة المبرر الذي سوغت به الإدارة الأمريكية

لنفسها شنها الحروب، فالعالم لم يعد أكثر أمنًا، ولم يكن تقرير المركز الوطني لمكافحة الإرهاب إلا دليلاً واحدًا على فشل السياسات الأمريكية عمومًا والحرب ضد "الإرهاب" بشكل خاص.

والأمر المؤكد أن تنظيم "القاعدة" في نمو متصاعد، حيث انتشر في أكثر من مكان وبقعة على الأرض بعد أن كان لا يتجاوز حدود الأراضي الأفغانية إلا قليلاً، وباتت أفكاره أكثر امتدادًا في نفوس الرافضين للسياسات الأمريكية في شتى أرجاء العالم.. هذا بالرغم من الضربات الموجعة التي يتلقاها وكوادره هنا وهناك، وحكم "الديمقراطية" في أفغانستان والعراق قد لا يتجاوز هو الآخر حزام العاصمة "كابول" والمنطقة الخضراء في بغداد، أما عن وضع الحريات الإنسانية فحدث ولا حرج على خلفية فضائح "جوانتانامو" و"أبو غريب" والسجون الطائرة والنقاط السوداء في بعض دول أوروبا الشرقية والشرق الأوسط.

وتشير العديد من الدراسات الصادرة عن مراكز فكرية رصينة داخل الولايات المتحدة وأوروبا إلى أن الهجمات الإرهابية في العالم زادت بنسبة 607%، وارتفعت نسبة ضحايا هذه الهجمات إلى 265%، وهو الأمر ذاته الذي أشارت إليه إحدى الصحف الأمريكية في 2008/3/24، حينما ذكرت أن القوانين المعمول بها لمكافحة الإرهاب والإجراءات المتخذة في سياقها لم تسهم في التضييق على المشتبه في ممارستهم للإرهاب، ولم تساعد في وقف تمويل عملياتهم.

وإذا كان هذا هو الوضع المعاش عالميًا على صعيد الحرب ضد "الإرهابيين"، فما الداعي إذًا للترويج لمجهودات لم تؤت ثمارها المرجوة من خلال تقرير الخارجية الأمريكية حول "الإرهاب في العالم"؟ وقبل الإجابة عن هذا السؤال يتعين البدء بقراءة أهم أفكار وموضوعات التقرير الذي يصدر منذ العام 1985، وشهد تطورات مفصلية من حيث منهجيته والقائمين عليه، وإن كان يعد الأبرز الذي تصدره الإدارة الأمريكية بجانب عدة تقارير أخرى كالحرية الدينية والاتجار في البشر والمخدرات وغسل الأموال وغيرها، بهدف تقييم الجهود المبذولة من جانب دول العالم في مجالات الاهتمام المختلفة وموقف واشنطن منها.

وقد استهل التقرير تحليله بمغالطة شديدة الوضوح تؤكدها الاعتبارات السابق الإشارة إليها، حيث قال: إن التعاون الدولي المتحسن سمح بتحقيق مكاسب جديدة ضد الإرهاب العام الماضي، ورغم أن فكرة التعاون في مجال مجابهة الإرهاب حقيقة قائمة، ولها شواهدها العديدة أمنيًا واستخباراتيًا وسياسيًا وأيضًا ماليًا، إلا أن الزعم بأنه حقق مكاسب أمر مشكوك فيه، وذلك على خلفية الحديث بتراجع الحماس الدولي بشأن الحرب وضعف ثقة بعض دول العالم في التحالف الذي كونته الولايات المتحدة فيما يتعلق بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها في هذا الخصوص.

ولا أدل على ذلك من تأكيد التقرير ذاته بأن "الإرهابيين" لازالوا يشكلون تحديًا أمنيًا لدول العالم أجمع، في إشارة إلى أنهم وجدوا ملاذات آمنة في أطراف غير مستقرة في العالم، أي في دول مناوئة توفر لهم المأوى أو دول فاشلة لا تحظى ببيئة أمنية مستقرة، وأنهم باتوا يستخدمون الوسائل التكنولوجية الحديثة في تدعيم عملياتهم واستقطاب مجندين جدد، في إشارة إلى الإنترنت وغير ذلك.. الأمر الذي يشكك في كافة الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية بالتعاون مع حلفاء لها منذ الـــ 11 من سبتمبر وحتى الآن للضرب على أيدي "الإرهابيين"، فقوانين المكافحة إضافة إلى أنها أثارت انتقادات واسعة لمساسها بثوابت حقوق الإنسان، اعتراها العديد من مظاهر القصور، ولم تؤد إلى تطوير آليات رصد ومراقبة المشتبه بهم، ولم تنجح في سد الفجوة بين القدرة على جمع الدلائل والمعلومات الاستخبارية وأساليب التحايل والالتفاف التي لجأ إليها المشبوهون بممارسة الإرهاب وغير ذلك الكثير.

ورأى التقرير أن هناك انخفاضًا ملحوظًا في الهجمات الإرهابية خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي شهدت وحدها تزايدًا متواصلاً في الحوادث الإرهابية العام الماضي، لكن يلاحظ أن السبب في ذلك ما يحدث في كل من العراق وأفغانستان والصومال، وهي حالات تجسد إلى حد كبير حقيقة التدخل العسكري الأمريكي في شؤون دول العالم وتداعيات ذلك على أمنه واستقراره، فقد بقي العراق، وحسب وصف التقرير نفسه، المرتع الرئيسي للإرهاب مشكلاً 43% من الهجمات الإرهابية و60% من الوفيات المتصلة بالإرهاب عبر العالم، واعتبر أنه رغم الانخفاض الطفيف في العدد الإجمالي للهجمات من 6.628 في عام 2006 إلى 6212 في عام 2007، إلا أن ذلك لم يقلل من عدد حالات المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا

من 38.863 عام 2006 إلى 44 ألفًا عام 2007.. وهو الوضع ذاته بالنسبة لأفغانستان؛ حيث وجد التقرير زيادة قدرها 16% في الهجمات، وذلك من 969 حادثًا عام 2006 إلى 1.127 عام 2007.

ونأتي للجزء الأهم في التقرير والذي ينقسم بدوره إلى قسمين رئيسيين، أحدهما يتناول قوائم الدول التي ترعى أو تساعد أو تدعم الجماعات "الإرهابية"، والآخر يتضمن قوائم المنظمات المتهمة بممارسة "الإرهاب".. وتنبع أهمية هذا الجزء بقسميه **من عدة اعتبارات، أهمها:** أنه يرسم محددات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو العالم، وأنه يصنف الدول والمنظمات وفق قوائم محددة، الأمر الذي يفرض على الحكومة الأمريكية وحلفائها بالتالي فرض عقوبات عليها.

ويتجسد هذان الملمحان في الاتهامات التي وجهها التقرير إلى كل من إيران (الذي وصفها بالدولة الإرهابية الرئيسية) والسودان وسوريا، إضافة إلى كوبا وكوريا الشمالية، بدعوى أنها من الدول الراعية للإرهاب والمدرجة على قوائمها، مشيرًا إلى أنه لولا وجود هذه الدول التي تتبنى "الإرهاب" وترعاه لوجدت الجماعات "الإرهابية" صعوبة بالغة في الحصول على الأموال والأسلحة والمتفجرات والملاذ الآمن والمجندين وما تحتاجه لتخطيط وتنفيذ أعمالها.. وتثير هذه النقطة أمورًا خلافية شديدة الصلة بهيكلية النظام الدولي القائم وازدواجية قرارات القائمين عليه وموجهيه، لاسيما بالطبع الولايات المتحدة مصدرة تقرير "الإرهاب".

ويتضح ذلك بالنظر إلى قضيتين أساسيتين، **الأولى** تتعلق بمن هو "الإرهابي" والأخرى خاصة بتقييم التقرير للممارسات الإسرائيلية بحق المدنيين في الأراضي العربية المحتلة.. وبالنسبة للقضية **الأولى** فهناك خلط واضح من جانب التقرير بين حالة من يدافع عن نفسه لنيل حقوقه المشروعة في وجه سلطة احتلال غاشمة، وبين من يستهدف المدنيين لأغراض سياسية بحتة أو بهدف التدمير والترويع لا لأي شيء آخر.. علمًا بأن القانون الدولي أتاح للشعوب المغلوبة على أمرها الحق في الكفاح المشروع ضد الدول المغتصبة، وهو ما لم يرعه التقرير، بالنظر إلى قوائم المنظمات المتهمة بممارسة الإرهاب، خاصة في الشرق الأوسط؛ حيث أدرج كلاً من "حماس" و"حزب الله" و"كتائب شهداء الأقصى" الجناح العسكري لحركة "فتح" بالإضافة إلى "الجهاد" و"الجبهة الشعبية" الفلسطينيتين، وهي منظمات جميعها تدافع وتناضل من أجل نيل

حقوقها المشروعة في دولة مستقلة وفي وجه سلطة احتلال لم تدخر جهدًا إلا وبذلته لتضييع حقوق الشعوب التي تحتلها.

القضية الثانية تتصل بمدى موضوعية التقرير في معالجته لما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات بحقوق الشعب الفلسطيني؛ إذ لم يذكر مجموع الفلسطينيين الذين قتلوا على يد القوات الإسرائيلية، والذي بلغ عام 2006 نحو 673 ووصل عام 2007 إلى نحو 700، ولم يشر إلى وجود نمط مستمر من عمليات الاغتيال والتصفية التي يروح ضحيتها مدنيون وأطفال، ولم يتعرض لإجراءات الاعتقال التعسفي والاحتجاز الإداري وقيود الإغلاق ومصادرة الأراضي وغير ذلك مما يقوم به الإسرائيليون وأثرها في زيادة حدة الاحتقان الشعبي لدى المواطن الفلسطيني الذي قد تضطره ظروف هذه الإجراءات إلى مواجهتها.

وفي معرض تناوله لأوضاع دول مجلس التعاون الخليجي، ذكر التقرير أنها اتخذت عددًا من الإجراءات الاحترازية لمنع حدوث عمليات إرهاب أو التهديد بها، وأنها نجحت في تجنيب نفسها خطر هذه العمليات، لكن التعاون الثنائي بينها وبين الولايات المتحدة في مجال المساعدة القانونية المتبادلة يجابه بالعديد من التحديات، خاصة بشأن ملف تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

وتثير هذه النقطة عدة ملاحظات جوهرية، **منها:**

1) العناصر التي استند إليها التقرير في تقييمه لجهود الدول الخليجية في مجال المكافحة، لا تتسم بالشمولية والعمق الكافيين وينقصها الكثير لرسم صورة واضحة المعالم لحقيقة الجهد المبذول، فقد اقتصرت هذه العناصر على: القوانين التي تم سنها في إطار المكافحة، النجاح العملياتي في الرصد والملاحقة الأمنية للمشتبه بهم، وأخيرًا التعاون الأمني والاستخباراتي مع الدول المعنية.. والواضح أن الهدف من العناصر الثلاثة هو بحث مدى توافق الجهد الذي تبذله كل دولة مع المعايير الأمريكية فقط ودون غيرها، رغم أن ظروف كل دولة قد تتطلب منها التعامل مع بعض الأمور بشكل يختلف مع الرغبة الأمريكية.. ومن ذلك ما يتعلق بأحد التقاليد الاجتماعية السائدة في دول الخليج، وهو جمع التبرعات الذي يقدم لمجالات الإغاثة والمساعدة الإنسانية والاجتماعية، سواء في داخل الدولة أو خارجها، وهو أمر مشروع تحض عليه كافة الشرائع والأديان.. وعلى الرغم

من ذلك يدعي التقرير الأمريكي بأن التبرعات قد تستخدم لتمويل "الإرهاب"، وهذا لا يحدث أصلاً، خاصة مع النجاح الذي حققته دول المنطقة في السيطرة على هذا الأمر.

2) من الواضح أن التقرير يحث على مزيد من الإجراءات الأمنية والقانونية في إطار عملية المجابهة، لكن الواقع المعاش في الكثير من الدول التي عانت من الإرهاب أن التعويل على هذه الإجراءات وحدها قد يدفع إلى التحايل عليها، فضلاً عن زيادة السخط ضدها، وهو ما يزيد من حدة العنف والعنف المضاد الذي قد يدور بين الدولة وأجهزتها الأمنية من جهة و"الإرهابيين" من جهة أخرى.. وقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي هذه الحقيقة ولجأت إلى إجراءات أخرى للمكافحة تعتمد على التواصل مع المغرر بهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم بعد تغيير الأفكار المشوهة في أذهانهم.. فالحملة الوطنية لمكافحة الإرهاب في السعودية، مثلاً، صاحبتها إجراءات على صعيد التربية الدينية والوطنية من محاضرات ومطبوعات تدعو لتشجيع التسامح ونبذ الأفكار المتطرفة وتثقيف الشباب بشأن شرور الإرهاب وما إلى ذلك.

3) تجاهل التقرير عن عمد الأسباب التي قد تجعل منطقة الشرق الأوسط، والخليج جزء مهم فيها، من أكثر مناطق دول العالم تعرضًا للإرهاب؛ ولماذا تستأثر وحدها دون بقية أرجاء الكرة الأرضية بـــ50% من مجموع عدد المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا على أيدي الإرهابيين عام 2007 حسب لفظ التقرير نفسه؟ هذا مع العلم أن العراق المجاور لدول الخليج والذي يعاني بفعل التدخل الأمريكي به منذ 5 سنوات، يحظى وحده بنسبة كبيرة من الهجمات "الإرهابية" التي شهدها العالم وثلثي الضحايا الذين سقطوا جراءها.. والسؤال ألم يكن ما يحدث داخل العراق بسبب مباشر من سوء التصرف الأمريكي؟

الغريب أن الولايات المتحدة وفي محاولة لجر العالم والمنطقة إلى أزمة أمنية جديدة تحاول الآن إعادة الكرّة مع دولة جديدة أخرى، وهي إيران التي اتهمت بالداعم الرئيسي لـــ "الإرهاب" في العالم والتي تجاور أيضًا منطقة الخليج.. **والشاهد** أن سياسات واشنطن في المنطقة هي التي جعلت الشرق الأوسط أكثر المناطق تفجرًا في العالم، ورغم ذلك يغض التقرير الطرف عنه قاصرًا تحليله على رصد الأحداث ومحملاً مسؤولية الإخفاق في مواجهة "المتطرفين" على دول العالم الأخرى، ومنها دول الخليج.

وأخيرًا، لا يتبقى إلا القول إن إحدى المنظمات الحقوقية المشهورة التي تتلقى دعمًا وتمويلاً من الحكومة الأمريكية ذاتها، وهي منظمة "فريدم هاوس"، قد أكدت في تقرير صدر يوم 2008/5/7 فشل الإجراءات المتخذة على صعيد الحرب ضد "الإرهاب"، في إشارة إلى أن

هذه الحرب بكل مفرداتها الأمنية منها قبل السياسية، قد تسببت في انتهاكات واسعة لحرية الأفراد، الأمر الذي يثير التساؤل عن جدواها، ومن ثم جدوى تقرير يرصد مسارها وتطورها وتقييم جهود الدول في إطارها، وهو تقرير الخارجية الأمريكية حول "الإرهاب".

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/5/8

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

التغلغل الإيراني في العراق والموقف الأمريكي منه

London

Head Office : Davina House,137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET

Tel: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

التغلغل الإيراني في العراق والموقف الأمريكي منه

لم يكن من الممكن أن تتم عملية "صولة الفرسان" التي أطلقها رئيس الوزراء العراقي في البصرة في الخامس والعشرين من مارس 2008، دون أن تُفتح جبهة جديدة من القتال والصراع ليس فقط بين القوات الأمريكية والعراقية من جهة، وميليشيا "جيش المهدي" التابعة للتيار الصدري من جهة أخرى، ولكن بين الأولى وإيران باعتبارها المسؤولة عما يحدث في جنوب العراق؛ على خلفية دعم طهران لميليشيا رجل الدين "مقتدى الصدر"..

وتثير التطورات الأخيرة في العراق العديد من التساؤلات حول دلالة توقيت الاتهامات الأمريكية لإيران بالتدخل هناك، رغم أن العمليات التي تستهدف القوات الأمريكية على الساحة العراقية، تتصاعد منذ أن وطأت أرض هذا البلد، وهل الحرب الكلامية التي يديرها "بوش" ضد طهران هي محاولة للهروب من تردي الأوضاع في العراق أم التحضير لعمل ما ضدها؟

بداية.. لا يمكن لأحد أن ينفي حقيقة واضحة وهى أن قضية التغلغل الإيراني في العراق، أضحت معقدة وشائكة، إذ انتشر وجودها في كافة مظاهر الحياة، فضلاً عن ذلك سعت منذ الأيام الأولى للاحتلال الأمريكي وبطريقة منهجية إلى التغلغل داخل مختلف المؤسسات الرسمية العراقية وغير الرسمية، وذلك على مختلف المستويات.

وقد تجسد هذا التغلغل في مستويات مختلفة **فعلى المستوى الاقتصادي**، سيطرت إيران على السوق العراقية، حيث تتصدر واجهة المحلات المنتجات الإيرانية، بل أكثر من ذلك، يستورد العراق كل مصادر الطاقة من طهران.. إلخ. **وعلى المستوى السياسي**، لم يعد خافيًا التمويل والدعم الذي تقدمه إلى غالبية الأحزاب السياسية المؤيدة لها والمتوافقة مع رؤيتها. **وعلى المستوى الثقافي**، فإن أي زائر لا يمكنه أن يمر في مدينة أو قرية عراقية دون أن يجد فيها مراكز ثقافية ومكتبات ممولة من قبل إيران، كما يمثل موضوع طباعة الكتب المنهجية صورة جلية لمثل هذا التدخل وهو ما أشار إليه رئيس حزب الأمة "مثال الألوسي" بقوله:" قامت وزارة التربية وبإصرار بمنح عقود طباعة الكتب المدرسية للمطابع الإيرانية".

وفي المجال الاستخباراتي نجح الحرس الثوري الإيراني في التغلغل على نطاق واسع داخل وزارة الداخلية وقوات الشرطة وفي الجيش، ويكفي أن نشير إلى أحد نماذج هذا التدخل، والذي كشفت عنه السفارة الأمريكية في بغداد، والمتمثل بحضور السفير "حسن كاظمي قمي" اجتماعات اللجنة الأمنية الوزارية التي تضم وزراء الداخلية والدولة للأمن الوطني والدفاع ، بالإضافة إلى مستشار الأمن القومي وممثل عن رئاسة الجمهورية.

إضافة إلى ما سبق، عكست الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" إلى بغداد في مارس 2008 مدى ما تتمتع به بلاده من نفوذ داخل العراق، فقد اعتبرها بعض المراقبين "تشكل استعراضًا لنفوذها في العراق"، مؤكدين أنها "لاعب مؤثر في السياسة العراقية يصعب على الولايات المتحدة عزله أو تجاهله"، ولذا فقد تمت بموافقة أمريكية صريحة، بل رأى البعض أنها أعطت الضوء الأخضر لهذه الزيارة، على أمل أن تحصل من خلالها على نتائج تصب في صالحها.

وفى هذا الإطار، تعددت التفسيرات والرؤى حول الأهداف والدوافع الإيرانية الرامية وراء هذا التدخل، حيث يرى البعض أنها تأتي في إطار السعي الإيراني بلستغلال الأوضاع الكارثية في العراق كساحة لتصفية حساباتها مع واشنطن، وبمعنى أوضح نقل المعركة بينها وبين واشنطن إلى العراق وإفشال التجربة الأمريكية هناك.. في حين يشير **البعض الآخر** إلى أن الهدف من التغلغل الإيراني هو الخوف وليس طموحات التوسع أو الانتقام، وذلك من منطلق أ ن طهران متوجسة من فيدرالية توسع الحكم الذاتي للأكراد، الأمر الذي يحفز أكراد ها لمطالبة العالم بالمثل، كما أنها متوجسة من جماعات مثل "القاعدة" بأيديولوجيتها المعادية لها، وأخيرًا فإنها تتوجس من حرب أهلية تضطرها للتورط في العراق، ومن ثم الدخول في مواجهة أوسع مع أطراف عربية ودولية.

وعلى الرغم من أن التدخل الإيراني في العراق، لم يكن وليد اليوم أو الأمس القريب، وإنما ترجع جذوره حتى إلى ما قبل الاحتلال، إلا أن الاتهامات الأمريكية الأخيرة الموجهة لها تثير التساؤل حول سبب اختيار إدارة بوش هذا التوقيت بالأخص لإثارة مسألة نفوذها في العراق؟

وقد تركزت تلك الاتهامات **في مجالين:**

الأول ــ تزويد الميليشيات بالأموال والأسلحة المتطورة لاستخدامها في القتال، وهو ما أشار إليه أحد المسؤولين العسكريين الأمريكيين في العراق بقوله:" إن أحدث دليل على التدخل الإيراني، هو العثور على ذخيرة صنعت في العام 2008 في البصرة خلال القتال الذي اندلع مؤخرًا بين القوات الأمريكية والعراقية من جهة وميليشيا الصدر من جهة أخرى، حيث تم العثور على ذخيرة تحمل دمغات "صنع في إيران".

الثاني ــ المساهمة في تدريب تلك العناصر، وذلك بمعاونة بعض أعضاء "حزب الله" اللبناني، وهو الأمر الذي لفت إليه الجنرال "ريك لينش" قائد فرقة المشاة الأمريكية الثالثة في العراق بقوله إن :"قواته تقتفي آثار حوالي 50 رجلاً إيرانيًا أرسلهم الحرس الثوري لتدريب المتمردين جنوب بغداد"، وهو ما كشفته دراسة أصدرتها مؤسسة "جيمس تاون فاونديشن" الأمريكية ذات الصلة بوزارة الدفاع تحت عنوان " مساهمة إيران في الحرب الأهلية في العراق"، حيث كشفت فيها عن دور الحرس الثوري الإيراني في تأجيج المواجهات الطائفية بالعراق ، من خلال ما عقده من لقاءات مع قادة الجماعات المعارضة في الجنوب، تم عن طريقها تشكيل كتائب جهادية ضد القوات الأمريكية وكذلك العراقية.

وفى ضوء ذلك، يمكن تفسير التصعيد الأمريكي تجاه إيران واتهامها بالتدخل في العراق في هذا التوقيت في ضوء عوامل أربعة، **وهي:**

ــ أن الرئيس "بوش" وكبار مستشاريه قد خلصوا إلى أن حملة إقناع الشعب الأمريكي بأن إيران تمثل تهديدًا نوويًا خطيرًا قد فشلت, وهو ما ترتب عليه عدم توفر الدعم الشعبي الكافي لشن هجمات عسكرية ضدها، ولذا تأتي تلك الاتهامات بهدف تعبئة الرأي العام الأمريكي لتأييد هذا التوجه.

ـ أن البيت الأبيض قد اقتنع, في دوائره الخاصة, بالإجماع العام الذي توصلت إليه الدوائر الاستخباراتية بأن إيران لن تحصل على القنبلة النووية قبل مرور خمس سنوات على الأقل ، الأمر الذي دفعه إلى الإسراع في فرض مزيد من الضغوط على طهران لمنعها من الاستمرار في اللعب على عامل الوقت لتحقق ما تريد بشأن برنامجها النووي.

ـ تزايد الاقتناع في واشنطن وعبر الشرق الأوسط بأن إيران هي الرابح الجيوبوليتيك ي في الحرب على العراق، ومن ثم تأتي تلك الاتهامات بهدف التغطية على الفشل السياسي والعسكري والأمني في هذا البلد، وهو ما أشار إليه المتحدث باسم خارجيتها "محمد علي حسيني" بقوله:" إن الولايات المتحدة تريد استخدام إيران ككبش فداء بسبب المشاكل التي تواجهها في العراق".

ـ حث الدول العربية على لعب دور فعال في العراق لمواجهة التمدد الإيراني؛ حيث تعتقد واشنطن أن ابتعاد هذه الدول عن العراق وعدم توطيد علاقاتها بحكومته سيدفعها إلى الارتماء في الأحضان الإيرانية، وهو ما فسره البعض في ضوء الزيارات المتكررة للمسؤولين الأمريكيين، سواء من السياسيين أو العسكريين إلى الدول العربية لدفعها إلى توطيد علاقاتها مع العراق، وهو ما دعا إليه "ديك تشيني" خلال زيارته الأخيرة إلى المنطقة أوائل هذا العام بقوله:" إذا كانت الدول العربية قلقة من النفوذ الإيراني في العراق فإن إحدى الطرق لمجابهته هي أن يلتزموا بأن يكون لهم وجود هناك أيضًا"، متجاهلاً بذلك حقيقة أن مشاكل العراق لا يتوقف حلها على الوجود العربي أو فتح السفارات العربية هناك، فماذا يمكن أن تفعل تلك السفارات؟ هل ستعيد الأمن والاستقرار والسلام في العراق؟

وفي مقابل تلك الاتهامات، جاء الرفض الإيراني لها صريحًا وعمليًا، وهو ما تجسد بصورة جلية في رفضها الدعوة الأمريكية – العراقية بإجراء الجولة الرابعة من المباحثات الثلاثية حول الوضع في العراق؛ حيث اعتبرتها "غير ضرورية في ظل الظروف الراهنة"، على حد قول "حشمت الله فلاحت" عضو لجنة الأمن القومي بالبرلمان الإيراني، الذي اعتبر أن تلك الاتهامات تنفي "الدور الإيراني الإيجابي في إحلال السلام والاستقرار في العراق".

وجدير بالذكر أن الأطراف الثلاثة (الولايات المتحدة – العراق– إيران) عقدوا خلال عام 2007 ثلاثة اجتماعات لبحث الأوضاع في العراق، إلا أنها لم تسفر عن أي نتائج ملموسة على أرض الواقع، وهو ما يُفسر في ضوء تباين موقف الطرفين (واشنطن – طهران) تجاه القضايا المطروحة، بما دفع البعض إلى القول إن ما يجري في تلك المباحثات يصب في صالح حل مشاكلهما الخاصة، وليس مشاكل العراق.

والواضح أن سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق ترتبط في بعض أهدافها بسياس تها تجاه طهران، والتي تنعكس بدورها – أي هذه السياسة – على العملية السياسية في العراق، بل يمكن القول إن العراق قد أصبح ساحة من ساحات الصراع والتنافس بين البلدين، ومن ثم فإن الاحتمال بقيام واشنطن بعمل عسكري ضد طهران ستكون له تأثيرات وانعكاسات أكبر عليه، الأمر الذي يدفع إلى القول إن هذه العلاقة المعقدة الشائكة بين الولايات المتحدة وإيران والعراق، جعلت من الصعب على كل الأطراف صاحبة الشأن في هذه المعادلة أن تحدد مساراتها وسياساتها دون أن تلحق الضرر بالطرف الآخر .. وفى المقابل، لم تكن القيادة الإيرانية غافلة عن مرمى هذه

السياسة، ولذا حرصت على أن يكون لها دور في رسم الوضع العراقي بمزيد من التدخلات في شأنه.

والخلاصة.. أنه منذ أن أصبح الفشل الأمريكي في العراق شاملاً، وجدت إدارة البيت الأبيض نفسها في مأزق سياسي وعسكري، عكس نفسه بسياسات تكتيكية وبدائل وخيارات ساهمت في تعميق الأزمة؛ حيث عملت جاهدة على تجنب الاعتراف والإقرار بالفشل والسير إلى الأمام في محاولة لإبعاد التركيز السياسي من العراق إلى جواره، وخاصة إيران، وذلك من خلال ممارسة مزيد من الضغوط عليها واتهامها بالتغلغل في الشأن العراقي.. وهذا ما تدركه طهران جيدًا وتدرك معه نقاط قوة وضعف "بوش" الاستراتيجية، ومن ثم جاء ردها هذه المرة عبر "هاشمي رفسنجاني" الذي أكد أن أي مغامرة أمريكية بشن حرب على بلاده، سيؤدي إلى تفاقم المشاكل في العراق عشر مرات.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/5/12

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

لبنان.. هل يصمد في مواجهة شبح الحرب الأهلية؟

London

Head Office : Davina House,137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET

Tel: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

لبنان.. هل يصمد في مواجهة شبح الحرب الأهلية؟

اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة يوم 2008/5/11 لمواجهة الوضع المتردي في لبنان خلال الأيام الأخيرة – ربما يكون بداية لدور عربي فاعل للتعامل مع الأزمة التي يشهدها هذا البلد منذ ثلاث سنوات؛ حيث خرج بقرارات مختلفة نوعيًا تعكس إدراكًا لحجم خطورة الموقف والحاجة الماسة للتحرك على وجه السرعة لوضع حد للمواجهات الدامية بين فريقي الموالاة والمعارضة بعد أن وصلت إلى منحى جد خطير ونتج عنها سقوط العشرات ما بين قتلى وجرحى. وربما كان قرار تشكيل لجنة سباعية عربية، تُكلَّف السفر إلى بيروت لمتابعة تنفيذ المبادرة العربية، هو أبرز القرارات التي خرج بها هذا الاجتماع، يضاف إليه موقفه الرافض لاستخدام العنف المسلح بغرض تحقيق أهداف سياسية.

وإذا كانت الأزمة اللبنانية الحالية تعد اختبارًا جديدًا للعمل العربي المشترك، وخطورتها تجعل من الصعب التعامل معها من خلال الأسلوب التقليدي بإصدار البيانات وإطلاق المناشدات، فإنها تعد بالأخص اختبارًا مصيريًا للفرقاء اللبنانيين الذين أصبحوا أمام مفترق طرق ما بين لبنان موحد مستقل يقوم على إعلاء مبدأ المواطنة، وبين لبنان منهار ممزق بفعل الصراعات والانتماءات الطائفية الفئوية.

إن ما شهده لبنان خلال الأيام القليلة الماضية من صدامات دموية فرض سؤالاً مصيريًا مفاده.. هل لبنان بالفعل مقبل على حرب أهلية؟.

وللإجابة عن هذا السؤال، ينبغي تسليط الضوء على المشهد السياسي الحالي الذي يؤشر فعلاً إلى أن لبنان مقبل على مرحلة خطيرة، وخصوصًا بعد أن أصبح الاحتكام إلى الشارع اللبناني سمة رئيسية لتحركات كلا الطرفين (الموالاة والمعارضة) تجاه الآخر، الأمر الذي ينذر بانفجار الوضع فيه بصورة قد تعيد إلى الأذهان حقبة الحرب الأهلية (1975– 1990) بما خلفته من مآس وذكريات مريرة لجميع اللبنانيين، ولعل ما جرى من عصيان مدني وحصار لمطار بيروت واحتلال للشوارع وإغلاق للطرقات واقتحام لمدن وقضاءات، ليس إلا إشارة ربما كانت متكررة الحدوث في السابق، ولكنها هذه المرة تحمل الخطر بعينه بعد أن وصل السجال بين الطرفين إلى مرحلة الاستهداف المباشر، ولاسيما بعد الإجراءات التي اتخذتها حكومة "فؤاد السنيورة" ضد حزب الله واعتبرها الأخير بمثابة إعلان الحرب عليه.

ولاشك أن ذلك الوضع يثير عدة تساؤلات كلها بحاجة إلى إجابة، وتدور في مجملها حول الأسباب التي جعلت الأمور تخرج عن نطاق السيطرة وتصل إلى هذه الدرجة من الانفلات، والمدى الذي يمكن أن تصل إليه تطورات الوضع، والأهم الكيفية التي يمكن بها الحؤول بين لبنان والسقوط في الهاوية.

وللإجابة عن تلك التساؤلات يمكن القول إن نظرة أولية لتلك التطورات تؤكد أن السجال في لبنان، قد خرج عن حدود الخلاف والتنافس المتعارف عليه، فالأمر لم يعد خلافًا حول بعض الملفات الوطنية فقط، ولكنه تحول إلى صراع على الوجود وفرض الوجود، بعد أن شعر كل

طرف أنه مستهدف من الطرف الآخر.. ذلك الشعور الذي بدأ يتكرس في السنوات الأخيرة ومعه تكرست الأزمة السياسية في هذا البلد، دون أن يدركا أن لبنان حالة خاصة لمجتمع متعدد مرهون مصيره بتحقيق التوافق الوطني بين مختلف أطيافه وقواه الفعالة.

ويبدو أن لب الأزمة المثارة حاليًا، يرجع إلى أن قوى الموالاة تنظر إلى حزب الله باعتباره أصبح "دولة داخل الدولة"، وهذه النظرة ليست وليدة اليوم أو الأمس ولكنها وليدة سنوات مضت وتكرست منذ حرب صيف 2006، خاصة بعد إصرار الحزب على الاحتفاظ بسلاحه رغم القرارين الدوليين رقمي (1559) و(1701)، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن مجمل الممارسات السياسية للحزب وحلفائه – من وجهة نظر خصومه– كانت تصب في خانة تنفيذ أجندة خاصة به هدفها خلق أزمة سياسية في لبنان من خلال تعطيل دولاب الحكم (في إشارة إلى انسحاب الحزب وحلفائه من الحكومة في نوفمبر 2006 واعتبارها غير شرعية)، وإصراره على تحقيق شراكة عادلة في الحكم من خلال المطالبة بمنح المعارضة ما يسمى بـــ"حق الثلث المعطل".. ولم تكن أزمة الملف الرئاسي سوى العنوان الأبرز لأزمة الحكم في هذا البلد وحالة الاستقطاب الحادة التي يعيشها.

ويبدو أن حالة الشلل والتشاحن السياسي والتي قادت إلى الفشل في حسم الملف الرئاسي على مدى ما يزيد على خمسة أشهر رغم المبادرات المختلفة لحل تلك الأزمة وآخرها مبادرة الأمين العام للجامعة العربية – دفعت الحكومة إلى التحرك واللجوء إلى خيار المواجهة مع الحزب، ولقد جاء ذلك التحرك في صورة حملة بدت مكثفة وفي توقيت متزامن وبمشاركة من بعض رموز فريق الموالاة، وفي مقدمتهم "وليد جنبلاط" زعيم تكتل اللقاء الديمقراطي، وجميعهم يتحدثون عن دولة حزب الله، وذلك من خلال توجيه جملة من الاتهامات للحزب بارتكاب خروقات شتى تمثل تحديًا وانتهاكًا لسلطة وسيادة الدولة، **وكان من أبرز تلك الاتهامات، الآتي:**

1– مد شبكة هاتف تشمل معظم الأراضي اللبنانية، ووضع كاميرات في مطار بيروت لمراقبة حركة الوافدين.

2– الحصول على أسلحة من إيران وتهريبها عبر مطار بيروت، وهو ما يعني أن أمن المطار مخترق من الحزب، مما استدعى المطالبة من جانب البعض بمنع الطائرات الإيرانية من الهبوط بمدرجات المطار، والمطالبة أيضًا بإقالة مدير أمن المطار "وفيق شقير" بسبب ولائه لحزب الله.

3– السيطرة على الجيش اللبناني من خلال بعض المسؤولين الذين يقومون بتطبيق التعليمات التي يتلقونها من الحزب، واغتيال المقدم "وسام عيد" لأنه استطاع مراقبة بعض اتصالات الحزب الخارجة عن القانون، والتحضير لاغتيالات أخرى.

واللافت أن تحرك الحكومة في التعامل مع تلك الاتهامات جاء مُركزًا على الاتهامين الأول والثاني، ففي جلسة مجلس الوزراء يوم 2008/5/6، تم وصف إقامة الحزب للشبكة الهاتفية بأنه اعتداء على سيادة الدولة والمال العام، وتم اتخاذ قرار بملاحقة المتورطين في مدها قضائيًا سواء أفراد أو شركات أو أحزاب، كما قرر مجلس الوزراء في نفس الجلسة إعفاء العميد "وفيق شقير"

من مهام منصبه كمدير لأمن مطار بيروت، وأعلنت الحكومة إصرارها على استكمال متابعة قضية الكاميرات التي وضعها الحزب لمراقبة المدرج الرئيسي للمطار.

ولم تكتف الحكومة بالإجراءات التي اتخذتها، ولكنها عمدت إلى تدويل المسألة حين رفعت إلى مجلس الأمن الدولي رسالة تتضمن كتاب وزير الاتصالات بشأن شبكة الاتصالات والإجراءات التي اتخذتها حيال هذا الموضوع، وكذا موضوع كاميرات المطار.

ولقد جعلت تلك الحملة المكثفة "حزب الله" في موقف ربما لم يواجهه من قبل، خصوصًا وأنها المرة الأولى منذ اتفاق الطائف التي تعتبر فيها الحكومة أحد نشاطات الحزب اعتداءً على السيادة اللبنانية، ومن ثم وجد نفسه في موقف المدافع عن كيانه رافضًا اتهامات الحكومة، حيث أكد أن شبكة الاتصالات جزء من المعدات العسكرية والأمنية لمقاتليه، ولعبت دورًا حيويًا في حرب صيف 2006.. واعتبرها بمثابة خط أحمر، واتهم من يوجه أسهمه لاتصالات الحزب بأنه يستهدف سلاح المقاومة.. كذلك أكد الحزب أنه ليس بحاجة لوضع كاميرات مراقبة في المطار نظرًا لوقوعه في الضاحية الجنوبية لبيروت التي تعتبر المعقل الرئيسي للحزب في العاصمة.

ووصف الحزب وكذلك أركان المعارضة قرارات الحكومة بأنها "انقلاب على ما تبقى من خيوط حوار"، متهمًا الأكثرية برفض الحوار واتخاذ قرارات خطيرة تمس أمن المقاومة لافتًا إلى أن شبكة الاتصالات جزء من سلاحها، والخطوة الثانية للفريق الحاكم اعتبار هذا السلاح غير شرعي أيضًا، وهو ما لا يقبله.

وكالعادة عند حدوث أية أزمة بين الطرفين كان اللجوء إلى الشارع هو سلاح الحزب لمواجهة تلك التطورات؛ حيث أعلن العصيان المدني على هامش الإضراب الذي نظمه اتحاد العمال للمطالبة بتحسين الأجور، كما أخرج أنصاره إلى الشارع كنوع من الضغط على الحكومة حتى ترجع في قراريها بشأن شبكة الاتصالات تحديدًا وإقالة مدير أمن المطار.

وبالطبع كانت خطوة إعلان العصيان المدني ومحاصرة مطار بيروت واحتلال شوارع العاصمة بما فيها الضاحية الغربية ذات الأغلبية السُنية علاوة على المواجهات مع أنصار تيار المستقبل – بمثابة تصعيد خطير أثار القوى الأخرى، وهو ما ووجه باستنفار وحالة تراشق بالتصريحات من كلا الطرفين.. فقوى 14 آذار التي اعتبرت إجراءات الحكومة في إطار الدفاع عن السيادة وأنها الحد الأدنى لتثبيتها، وصفت نزول الحزب وأنصاره بالسلاح إلى الشارع بأنه محاولة لخطف المطار وشوارع بيروت بهدف ضرب الدولة، وأن الإضراب الذي استغله الحزب للتحرك كان ذا مضمون سياسي في محاولة لترسيخ، ما سمته، الدويلة التي يحاول إقامتها من خلال السيطرة على أهم مرفق في لبنان.

وإذا كان زعيم تيار المستقبل "سعد الحريري" قد انتقد وبشدة سلوك حزب الله، ووصف ما يجري بشوارع بيروت بأنه الفتنة بعينها، وإعلان صريح بإفلاس المقاومة، مطالبًا "حسن نصر الله" زعيم الحزب بفك حصار بيروت وفتح طريق المطار وسحب المسلحين من الشوارع، فإنه رأى أن حل الأزمة يمكن أن يتحقق من خلال مبادرة للحل، لم تحظ بموافقة حزب الله الذي حدد موقفه بمنتهى

الحسم على لسان زعيمه "حسن نصر الله" قبل أن يطرح "الحريري" مبادرته تلك حين اشترط لإنهاء الأزمة عودة الحكومة عن قراراتها.

ورغم تعدد المبادرات التي طُرحت من جانب هذا الطرف أو ذاك، إلا أن كلا الطرفين بدا مصممًا على موقفه، فلا الحكومة مستعدة للتراجع عن قراراتها، ولا حزب الله مستعد للتنازل عن مطالبه، ولقد ساعد على استمرار هذه الحالة انقطاع خطوط الحوار والاتصال بين الطرفين.. مما قاد البلاد إلى وضع غاية في الخطورة مع استمرار المواجهات في شوارع بيروت وغيرها، والتي سقط خلالها حتى يوم 2008/5/12 أكثر من 44 قتيلاً و128 جريحًا.

ورغم أن حزب الله أعلن سحب مسلحيه من الشوارع مع استمرار العصيان المدني، ورغم أن رئيس الوزراء "السنيورة" عهد بالقرارين محل الخلاف إلى الجيش، وأعلن الأخير عن تثبيت العميد "وفيق شقير" في منصبه، ومعالجة موضوع شبكة الاتصالات بما لا يضر بالمصلحة العامة وأمن المقاومة، إلا أن بعض المراقبين رأوا أن امتناع طرفي الأزمة عن حسم مواقفهما وتركهما إياها تصل إلى ما وصلت إليه من منحى دموي، يرجع بالأساس إلى لجوء كل طرف إلى تقييم الوضع ومراجعة حساباته ورغبته في التريث إلى حين بلورة الموقفين العربي والدولي.

ولكن التعرف على الموقفين العربي والدولي من الأزمة والتعويل عليه، لن يكون هو الحل لإمكان التحرك نحو تسويتها ومعالجتها؛ إذ من الواضح أن الموقفين – رغم عبارات وبيانات التعبير عن القلق والنداءات والمناشدات التي تدعو إلى التهدئة والحوار – يكادا أن يكونا في صالح الحكومة، وهو ما يظهر جليًا في موقف واشنطن التي تسعى جاهدة لحشد موقف دولي لاتخاذ إجراءات ضد حزب الله، كما أن بعض الدول أكدت دعمها للحكومة، واعتبرت ما يجري في لبنان هو من تدبير إيران، وأنها لن تسمح للأخيرة بالسيطرة عليه.

ومثل هذا المنطق الذي يصر على اختزال الحالة اللبنانية في إطار صراع دولي إقليمي على فرض النفوذ، واتهام هذا الطرف بأنه محسوب على الغرب، والطرف الآخر بأنه محسوب على إيران وسوريا، يعني أن جذوة الأزمة ستظل مشتعلة وسيكون من الصعب إطفاءها، بل سيكون الانهيار هو المصير المحتوم للبنان.. ذلك البلد الذي يحتاج إلى أن يتم النظر إليه والتعامل معه ككيان ونسيج واحد بعيدًا عن النظرة الطائفية المحدودة، وبعيدًا عن محاولات التدويل التي تعطي الفرصة للقوى الكبرى والإقليمية للتدخل وتعميق الأزمة مثلما يحدث الآن.

إن ما وصل إليه لبنان حاليًا من وضع متدهور ووقوفه على شفا حرب أهلية في ظل استمرار المصادمات وانتقالها من بيروت إلى مناطق في طرابلس والجبل، لا يعني سوى أمر واحد، وهو أن هذا البلد مرهون مصيره بإرادة أبنائه المطالبين بنبذ صراعاتهم ومواقفهم الفئوية، ومثل هذا المطلب يبرز أهمية الدور العربي في مساعدتهم على الخروج من أزمتهم من خلال تحرك فاعل يقودهم إلى الجلوس معًا على طاولة الحوار للوصول إلى توافق بشأن قضاياهم وملفاتهم الوطنية المعلقة، وربما اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في 5/11 لبحث الأزمة وتطورها وما انتهى إليه من قرارات وترتيبات هو الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/5/12

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

أمن الغذاء..

خطوة مهمة لتحقيق حلم التكامل الاقتصادي العربي

London

Head Office : Davina House,137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET

Tel: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

أمن الغذاء.. خطوة مهمة لتحقيق حلم التكامل الاقتصادي العربي

في ضوء النظرة التشاؤمية لأوضاع الغذاء العالمية، أصبح تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي وتوفير الغذاء وضمان الحصول عليه، يمثل أحد الأبعاد المهمة في السياسات الاقتصادية لمختلف الدول، وبصفةٍ خاصة في الدول العربية، في ظل ما تعانيه من تراجع في نسبة الاكتفاء الذاتي إلى نحو 51% في العام 2005 بعدما كانت 55.2 % في العام 2004، فضلاً عن نقص بعض السلع الاستراتيجية؛ حيث اتسعت قيمة فجوة الإنتاج الزراعي والحيواني خلال السنوات القليلة الماضية ووصلت إلى 18 مليار دولار في العام 2007، بعد ما كانت 17 مليارًا عام 2006، و16.8 مليار دولار عام 2004، ومن المرجح أن ترتفع إلى 32 مليارً ا خلال السنوات الخمس المقبلة، وذلك بسبب الارتفاع المستمر في أسعار المنتجات الزراعية عالميًا نتيجة الاضطرابات المناخية والتوجه العالمي نحو إنتاج الوقود الحيوي من الحبوب التي كانت مخصصة للغذاء.

وانطلاقًا من هذا الواقع، لجأت بعض دول المنطقة بشكل فردي، إلى محاولة سد تلك الفجوة الغذائية، عن طريق إقامة مشروعات وطنية للأمن الغذائي، معتمدة على الاستثمار الزراعي خارج الحدود العربية، خصوصًا في جنوب شرق آسيا لاسيما في الهند وباكستان والفلبين وغيرها من الدول، وهو الأمر الذي يثير التساؤل حول: لماذا تلجأ الدول العربية ، خاصة الغنية منها، إلى سد حاجاتها الغذائية من دول خارج الحدود العربية، في حين تتمتع المنطقة العربية بكافة الإمكانيات الزراعية سواء المادية منها أو الطبيعية أو البشرية؟!.

ولا يخفى أن اللجوء إلى هذا الأمر يمثل إصرارًا عربيًا على تكريس حالة التبعية الغذائية، من خلال الدخول في شراكات تزيد من الاعتماد على المصادر الأجنبية لسد احتياجاتها الغذائية، كما يحمل في طياته احتمالات خطيرة قد تحوله إلى أزمة حقيقية، في حال حدوث نكسات أو هزات في الظروف السياسية والاقتصادية والطبيعية التي قد تمر بالدول المرشح الاستثمار فيها زراعيًا، مما قد يتسبب في نقص أو انقطاع الإمدادات الغذائية من الأسواق العالمية أو ارتباك وصولها إلى الدول المستوردة، لاسيما في ظل وجود عالم يتسم بكثرة التوترات السياسية وبندرة الموارد.

ويلاحظ أن أغلب الدول المختارة للاستثمار الزراعي تنتشر بها المخاطر غير التجارية التي تتصل بالأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية العامة، وتخرج في طبيعتها عن إرادة المستثمر، الذي لا يمكنه في الغالب التأثير عليها أو تجنب آثارها وانعكاساتها على مشروعه الاستثماري، ويأتي في مقدمة هذه المجموعة من المخاطر: التأميم ؛ المصادرة ؛ الحروب ؛ الاضطرابات العامة.. فعلى سبيل المثال تشهد باكستان كدولة مرشحة لاستضافة الاستثمارات الزراعية العربية في الآونة الأخيرة مجموعة من الاضطرابات الأمنية والسياسية ، بفعل الشد والجذب بين المعارضة والرئيس "برفيز مشرف"، والمزاعم بوجود تنظيم "القاعدة" على أراضيها.

كما من المتوقع أن تتمسك هذه الدول المختارة بحقوق السيادة على أراضيها، بحيث تجعل الاستثمار فيها لصالحها هي فقط، إما من خلال معادلته بالنفط الذي يشهد سوقه ارتفاعًا غير مسبوق، مما يعيد من جديد مقولة "النفط مقابل الغذاء" بطريقة واضحة ومباشرة، أو استخدام نظام التعريفات والحصص، إذا شعرت بأن هذا ضروري لمنع شحن الأغذية إلى الخارج بغض النظر عمن من يمتلك تلك الأراضي، كما يمكن لها أيضًا أن تصر على الإبقاء على جزء صغير من الأراضي في ملكية مواطنيها المزارعين لإرضاء شعوبها المحتجة على مثل هذه الشراكات، والتي تراها أنها ستحرمهم من مواردهم الطبيعية.

وفي ضوء ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه: هل ضاقت الأراضي العربية حتى تتجه الدول العربية الغنية إلى تأمين احتياجاتها الغذائية من الخارج، في حين أن الأراضي القابلة للزراعة فيه تقدر بنحو 71.45 ألف هكتار، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية المستدامة منها 8.26 ألف هكتار والموسمية نحو 63.19 ألف هكتار، بينما تصل مساحات الأراضي المتروكة بور إلى نحو 19.40 ألف هكتار وفق إحصائيات التقرير العربي الموحد للعام 2005، بل والأكثر من ذلك عدم القدرة على استغلالها بفاعلية، وتنميتها قياسًا بالمستويات التي حققتها العديد من دول العالم؛ حيث أكد تقرير الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2006، أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، قد تراجعت من نحو 7.4 % عام 2004 إلى 6.3 % عام 2006، كما أن هناك مساحات غابات ومراعي غير مستغلة في

الزراعة تفوق بكثير المساحات المزروعة؛ حيث تبلغ نحو 101.16 و468.6 ألف هكتار على التوالي عام 2006.

وفي السياق ذاته تتمتع الكثير من دول الوطن العربي بوفرة في عدد سكانها بنحو 300 مليون نسمة وبقوة عاملة تقدر بنحو 81 مليون شخص كثير منهم عمال مؤهلون أو فنيون، و29% منهم يعملون في قطاع الزراعة وحده، كما تتمتع أغلب هذه الدول بمناخات مختلفة، ما يعني أنها تصلح لزراعة أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية على مدار العام، فضلاً عن توفر المياه بمصادرها المختلفة سواء الأنهار أو الآبار أو الأمطار.

أما على جانب الموارد المالية فهناك الدول النفطية التي تشهد هذه الأيام طفرة قياسية في عوائد صادراتها النفطية، نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط؛ حيث تشير الإحصاءات إلى ارتفاع الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي من 406 مليارات دولار في عام 2003 إلى 712 مليارًا في عام 2006، وإلى 790 مليارًا في عام 2007، ويتوقع أن يصل هذا الناتج إلى 883 مليار دولار في عام 2008، كما تتراوح قيمة رؤوس الأموال العربية المهاجرة ما بين 300 إلى 500 مليار دولار.

إذن فلماذا لا تترك الدول العربية ما يثير الخلاف بينها، ويتوجه المستثمرون إلى زراعة الحبوب والمحاصيل الحيوية في الدول ذات الموارد الطبيعية والبشرية كالسودان ومصر وتونس، وهو الأمر الذي يساعد الدول الغنية في المنطقة على تأمين احتياجاتها الغذائية من ناحية، ومن ناحية أخرى يدعم الدول ذات الموارد المالية المحدودة، والتي تمنحها القدرة على زراعة مساحات أخرى تسد بها الفجوة الغذائية لديها بدلاً من انتظار المساعدات والإعانات الدولية.

ويشار هنا إلى أنه في حال النجاح في تطبيق هذا التوجه، فإنه سيحقق الاكتفاء الذاتي الغذائي الخاص بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليًا، علمًا أن تحقيق هذا الاكتفاء سيحقق بدوره الأمن الغذائي العربي المطلق، الذي يعني إنتاج الغذاء داخل الحدود العربية بما يعادل أو يفوق الطلب العربي المحلي، ولن يقتصر الأمر في تلك الحالة على تحقيق الأمن الغذائي العربي

وحسب، وإنما سيكون هذا خطوة على طريق إحياء حلم التكامل الاقتصادي العربي، وذلك انطلاقًا من أن الاستثمارات الزراعية البينية العربية تعد مدخلاً أساسيًا من مداخل التكامل الاقتصادي، إن لم تكن المدخل الأكثر أهمية، لأن مقومات هذه الاستثمارات وسبل تنشيطها متاحة، وذلك على العكس من تركيز جهود التكامل على المجالين السياسي والعسكري، واللذين لم يتحقق بشأنهما أي إنجاز حتى الآن..

وقد يشجع على ذلك ــ إضافة إلى ما سبق ــ وضع بعض الدول العربية لخطط وسياسات زراعية، تتفق مع العوامل الأساسية، التي تتحكم في تدفق وانسياب الاستثمارات العربية من دولة عربية إلى أخرى، ومدى توفر فرص جيدة للاستثمار، بهدف تحقيق عائد مجز يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخرى.

ولاشك أن هذا التوجه قد يدفع الدول العربية إلى سن وتطوير القوانين التي تشجع وتنظم الاستثمار الزراعي، ومنها تبني مصر على سبيل المثال لسياسات داعمة لتهيئة مناخ جاذب ومشجع للاستثمار الزراعي، ومن أهمها التيسير على المستثمرين في الأراضي المستصلحة الجديدة بتوفير الخدمات الضرورية لهم من مياه للري وطرق وخدمات ومرافق، بالإضافة إلى توفير خطوط ائتمان بتكلفة مناسبة، مع الإعفاء من الضرائب لعدة سنوات حتى تصل هذه المساحات للحدية الإنتاجية حسب طبيعة كل منطقة، كما منحت سوريا العديد من الامتيازات للقطاع الزراعي؛ إذ أصدرت قانونًا موحدًا للاستثمار لكل القطاعات، في حين تتعدد القوانين المنظمة للاستثمار في "تونس"، وتتضمن مزايا وتسهيلات وضمانات وإعفاءات ضرائبية وجمركية والإعفاء من ضريبة الأراضي الزراعية للسبع سنوات الأولى وتخفيفها من السنة الثامنة إلى العاشرة، إلى جانب إسهام الحكومة التونسية بنحو 34% من تمويل الميزانيات التشغيلية للمستثمرين عن طريق الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية.

ولكن هذا لا ينفي أن هناك العديد من المعوقات التي تعترض سبيل تنمية القطاع الزراعي العربي، والتي يتعين التغلب عليها من قبيل: ضعف الكفاءة التخزينية؛ حيث يسود التخزين الرديء التقليدي في العديد من الدول، الأمر الذي قد يتسبب في ارتفاع نسبة الفاقد من الحبوب إلى نحو 15%، بل وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ذلك في كل من السودان والصومال

واليمن، إضافة إلى ذلك فما زالت العديد من الدول العربية تعاني من النقص في الخدمات المرتبطة بالتسويق وفي وسائل النقل وقلة الطرق الممهدة.

وفي إطار ما سبق، لابد من وجود مساع لوضع استراتيجية عربية للأمن الغذائي العربي، ودعم موارد المؤسسات المالية العربية بما يتسق مع متطلبات الخطط والبرامج المستهدفة، وجذب وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الأقطار التي بها موارد زراعية وإنشاء صندوق عربي لدعم القطاع الزراعي.. يذكر أن الدول العربية تبحث في الاقتراح الذي أثير بعد مؤتمر وزراء الزراعة العرب الذي انعقد في أبريل 2008 بالسعودية للنظر في أزمة ارتفاع الأسعار، والقاضي بإنشاء صندوق طوارئ للمساهمة في الحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وكان من بين الاقتراحات أيضًا فكرة إعداد "خطة شاملة لكل الموارد الزراعية المتاحة في العالم العربي"، كما بحث الوزراء اقتراحًا آخر يقضي بالتوجه إلى بلدان تمتلك إمكانيات زراعية ضخمة مثل السودان ، والذي يمتلك بمفرده 48% من الأراضي العربية الصالحة للزراعة، أي ما يعادل أكثر من 200 مليون فدان لم يستغل منها سوى 16%، وذلك لدعمها وتهيئة جو مناسب للاستثمار الزراعي فيها.

وهناك مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار للوصول إلى ذلك، **تتلخص في:**

– محاولة البحث في حلول للمشكلات المتسببة في أزمة الغذاء، من خلال عقد المزيد من المؤتمرات وإجراء الأبحاث العلمية التي تناقش على سبيل المثال قضايا تجريف الأراضي الزراعية وإهدار خصوبتها وعدم الاستفادة منها بالشكل الأمثل, والمياه، والتي تعتبر – أي هذه الأخيرة – قنبلة موقوتة لارتباطها بالأمن الغذائي العربي، بل والأمن القومي أيضًا؛ حيث تقع منابع حوالي 60% من الموارد المائية خارج الأراضي العربية ، مما يجعلها خاضعة لسيطرة دول غير عربية تستطيع أن تستخدم المياه كأداة ضغط سياسي أو اقتصادي، وهو ما يتطلب وجود شراكة مائية، وكذلك وضع استراتيجية عربية للمياه أو استراتيجية إقليمية لاستخدام المياه المشتركة سواء في الأنهار أو الخزانات المشتركة ، والتحذير من الاستخدام الجائر للخزان الجوفي بالدول العربية.

– الإفادة من توظيف مصادر الطاقة المتجددة كالرياح والشمس المتوفرة في الوطن العربي، وذلك بقصد مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة بدلاً من الاتجاه لتعويض النقص عن طريق استخدام المحاصيل الزراعية في تصنيع الوقود الحيوي.

– تفعيل دور رجال الأعمال والمستثمرين وتقديم جميع الأفكار والرؤى والعمل على تحقيق التنمية المتوازنة بالمجال الزراعي من حيث الإنتاج والتسويق والتصنيع والبحث في أهم المشاكل والعقبات التي تعترض العاملين في هذا النشاط.

ـ توفير إرادة سياسية عربية صادقة، وإنشاء مؤسسات مشتركة تعمل على إقامة هيكل اقتصادي متماسك من خلال العلاقات التي تربط أجزاء هذا الهيكل، من أجل الإسهام في تحفيز الاستثمارات وتوسيع الطاقة الاستيعابية، التي تدفع نحو المزيد من الاستثمار عن طريق توفير إمكانيات إقامتـــــــه.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/5/19

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

خطاب "بوش" أمام الكنيست

London

Head Office : Davina House,137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET

Tel: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

خطاب "بوش" أمام الكنيست.. دعوة للحرب وليس السلام

"لم يكن لإسرائيل صديق في البيت الأبيض أفضل من الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة".. بالعبارة السابقة لخص "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي، ليس فقط المكانة غير المسبوقة التي يحظى بها رئيسه "جورج بوش" لدى إسرائيل، مقارنة بغيره من نظرائه السابقين بمن فيهم "بيل كلينتون"، الذي سبق أن وصفته الصحافة الإسرائيلية عند مغادرته منصبه عام 2001 بأنه "أخلص رئيس لإسرائيل"، بل وتشير كذلك إلى المدى الذي وصلت إليه مكانة إسرائيل لدى الرئيس "بوش".

وعلى الرغم من أن مواقفه وسياساته قد أظهرت دعمًا وانحيازًا غير مسبوقين للكيان الإسرائيلي، تجلت أبرز مظاهره في تبنيه الكامل لوجهة النظر الإسرائيلية تجاه عملية التسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني، ناهيك عن تبنيه مواقف متشددة تجاه الدول والقوى التي تعادي تل أبيب، لاسيما إيران ــ رغم ذلك فإن خطابه الأخير أمام الكنيست الإسرائيلي في 2008/5/15، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لنشأة إسرائيل، بدا أكثر تشددًا وتطرفًا وانحيازًا في تأييده لها، للدرجة التي جعلت البعض يصفه بأنه خطاب تأكيد للضمانات التي منحها لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق" آرييل شارون" عام 2004.

وتشير القراءة المتأنية لمضامين الخطاب احتواءه على العديد من المعاني والدلالات، فبالنسبة للعلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، يعتبر الخطاب أكثر خطابات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تأييدًا لإسرائيل في تاريخها، بتأكيده على التزام واشنطن بدعمها وحمايتها، باعتبارها أقوى حليف وصديق لها في الشرق الأوسط، كما تربطهما قيم دينية وسياسية واجتماعية ومبادئ مشتركة.. ومن المفردات التي استخدمها "بوش" في خطابه للتدليل على ذلك قوله: "عدد سكان إسرائيل يزيد قليلاً عن 7 ملايين نسمة، ولكن في دفاعها عن نفسها ضد قوى الشر والإرهاب، هناك 307 ملايين إنسان، وذلك لأن الولايات المتحدة تقف إلى جانبها في هذه الحرب"، "إسرائيل هي نموذج للديمقراطية في المنطقة "، " أمريكا ترتبط مع إسرائيل بتحالف دائم في وجه ــ من وصفهم بالإرهابيين والطغاة".

وأرفق "بوش" هذه المفردات بالإعلان عن تقديم حزمة من الامتيازات لإسرائيل في المجال العسكري والاستخباراتي، فضلاً عن تسهيل إجراءات حصول الإسرائيليين على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة، بل وإعفاءهم منها في وقت لاحق، كما استجاب لمعظم الطلبات المتعلقة بتوثيق التعاون الاستراتيجي، وفي مقدمتها ربط إسرائيل بنظام الإنذار المبكر المتطور لرصد إطلاق الصواريخ بعيدة المدى لدى إطلاقها من أي موقع في أنحاء العالم، وتحديدًا رصد الصواريخ الإيرانية البالستية.

وعلى عكس التوقعات المتفائلة بزيارة "بوش" إلى المنطقة، تجاهل الخطاب بشكل مطلق عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كما تغافل عن معاناة ملايين اللاجئين الفلسطينيين؛ إذ لم يتجاهل الإشارة إلى خطته الداعية لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو 1967 فحسب، بل أشار في "شكل هذلي" إلى "تلك الدولة" باعتباره ا حلمًا يمكن تحقيقه في المستقبل، متوقعًا أن يحظى الفلسطينيون بالوطن الذي يحلمون وسيحلمون به بعد 60 عامًا من الآن.

وكما كان متوقعًا اتسم الخطاب بنزعة هجومية تجاه إيران، وذلك بتحذيره من امتلاكها للسلاح النووي، باعتباره – بحسب "بوش" – خيانة للأجيال المقبلة.. حيث ذكر أن "السماح لأكبر رعاة للإرهاب في العالم – في إشارة لطهران– بامتلاك أكثر الأسلحة فتكًا في العالم سيكون خيانة لا تغتفر للأجيال المستقبلية"، ولم يترك "بوش" الأزمة اللبنانية دون استغلالها في الهجوم على "حزب الله" وأنصاره، متهمًا إياهم في خطابه بـــ "زعزعة استقرار البلاد والانقلاب ضد الشعب اللبناني"، قائلاً في هذا السياق: "إن المجتمع الدولي لن يسمح للنظامين الإيراني والسوري عبر وكلائهما بتحويل لبنان إلى السيطرة الأجنبية"، مشيرًا إلى :" تطلع ه لليوم الذي تدرك فيه تنظيمات "القاعدة" و"حزب الله" و"حماس" عدم جدوى فكر الإرهاب – على حد تعبيره– وخطأ القضية التي يتبنونها".

ومما سبق يتبين أن المضامين التي انطوى عليها خطاب "بوش" أمام الكنيست الإسرائيلي لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن مضامين كافة الخطابات والتصريحات الصادرة عنه خلال سنواته الثماني في البيت الأبيض، والتي تمحورت غالبيتها حول موضوعين رئيسيين، وهما: "الحرب"، وما يمكن أن نطلق عليه "أوهام السلام في المنطقة"، بدرجة يمكن معها القول إن "بوش" "داعية حرب"، وليس "داعية سلام" كما يزعم في معظم خطاباته، ولعل الرجوع بالذاكرة قليلاً إلى الوراء باستقراء مضامين بعض خطاباته حول "حالة الاتحاد"، يبرز الدليل الواضح على ذلك.

ففي خطابه عام 2002 ابتدع مصطلح "محور الشر"، وفي عام 2004 دافع عن الحربين اللتين شنتهما إدارته ضد أفغانستان والعراق، مؤكدًا أنهما استهدفتا أمتين كانتا تدعمان الإرهاب.. وفي خطاب عام 2007 استحوذ الملف العراقي وتداعيات التواجد العسكري الأمريكي فيه على مساحة مهمة منه؛ حيث ناشد "بوش" المشرعين في الكونجرس بقبول خطته الجديدة بإرسال مزيد من القوات الأمريكية إلى هذا البلد، محذرًا من تداعيات الفشل في الحرب الدائرة هناك. ولم تغب تلك النزعة القتالية كذلك عن الخطاب الأخير في فبراير 2008، والذي لوح فيه ضمناً باستعداد بلاده للدخول في مواجهة عسكرية مع إيران ما لم تقبل بوقف تخصيب اليورانيوم..

وكذلك فإن قراءة تصريحات وخطابات "بوش" تؤكد أن كل ما يصدر عنه بخصوص قضية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ما هو إلا مجرد أوهام، وأحاديث تقال لمجرد إعطاء الانطباع للعالم العربي عمومًا والفلسطينيين خصوصًا بأنه يمتلك رؤية لتحقيق السلام في المنطقة، في حين أنه أبعد ما يكون عن ذلك، في ظل الوقائع العديدة التي تكذّب مزاعمه تلك، **وأولها** تصريحاته المتناقضة.. ففي جولته الأخيرة نقل عنه قوله: " إنه لم يأت إلى الشرق الأوسط للمطالبة بتحقيق تقدم في مفاوضات السلام ، وإنما جاء لتشجيع المفاوضات الجارية. . وإن الولايات المتحدة لا يمكنها فرض السلام أو تقرير أين ينبغي أن تكون الحدود بين إسرائيل وفلسطين"، وهو ما أكد عليه البيت الأبيض بأن زيارة "بوش" تأتي بهدف المشاركة في احتفالات الذكري الستين لقيام دولة إسرائيل، أكثر منها تسهيل اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وإضافة إلى الشكوك المحيطة بنجاح مساعيه لتحريك عملية السلام المتعثرة التي أطلقها مؤتمر "أنابوليس" للسلام في نوفمبر 2007، بهدف التوصل لاتفاق سلام قبل نهاية العام الجاري.. فقد تمثلت أقصى توقعات "بوش" في إمكانية التوصل لاتفاق قبل انتهاء عام 2008، في حين تجاهلت زيارته لإسرائيل أي حديث عن مفاوضات السلام، كما لم ي قم بزيارة الأراضي الفلسطينية كما فعل خلال زيارته الأولى في يناير الماضي، بل واعترفت وزيرة خارجيته "كونداليزا رايس" مؤخرًا بتضاؤل فرص نجاح الحل القائم على أساس وجود دولتين.

وخلافًا لما أعلنه "بوش" في خطابه أمام الكنيست – بشكل يبرز تناقض وتضارب الرؤية الأمريكية لموضوع إقامة الدولة الفلسطينية – فقد أعلن في خطابه أمام منتدى "دافوس" الاقتصادي بـــ"شرم الشيخ" عن إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين هذا العام، غير أنه لم يقدم أي اقتراحات جديدة يمكن أن تساعد في تحقيق هذا الهدف.

والواقع يؤكد أن "بوش" لم يقدم شيئًا لعملية السلام طوال فترتي ولايته، بل إنه أجهضها وقضى عليها وأفقد رئيس وأعضاء السلطة الفلسطينية المصداقية أمام شعبهم .. فكيف ينتظر منه مفاجأة في الشهور الأخيرة لولايته ؟! فقد كان أقل الرؤساء الأمريكيين انخراطًا في مفاوضات السلام، بل وأقلهم إشارة لها في خطاباته؛ ففي خطابه حول حالة الاتحاد عام 2004 تجاهل بشكل لافت ومتعمد القضية الفلسطينية تمامًا، حيث لم يشر إليها أو حتى إلى "خارطة الطريق" التي شاركت إدارته في وضعها لتحقيق تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو الأمر الذي أرجعه المراقبون آنذاك إلى رغبته في عدم إغضاب الحكومة الإسرائيلية أو الدخول في خلافات مع جماعات الضغط اليهودي لأغراض انتخابية.

ورغم ترحيبه في خطابه عام 2005، بخطوات الإصلاح والديمقراطية في الأراضي الفلسطينية، وتأكيده على رؤيته الخاصة بإقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية، **فقد لوحظ إغفاله**

الإشارة إلى خطة "خارطة الطريق" أو أي ذكر عن التزام الولايات المتحدة بها أو توجيه أي مطالبة لإسرائيل باتخاذ خطوات جادة لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني الاقتصادية والمعيشية أو فك الحصار عنه والتوقف عن ممارساتها القمعية ضده.

فيما اقتصر الأمر في خطابه الأخير عن حالة الاتحاد 2008 – الذي جاء بعد مؤتمر "أنابوليس" – على مجرد القول:" إنه آن الأوان لوجود إسرائيل ديمقراطية وفلسطين ديمقراطية تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام"، مؤكدًا أنه سيساعد الجانبين على التوصل إلى اتفاق قبل نهاية العام الحالي، مشيرًا – بشكل غامض – إلى أن الجهود الدبلوماسية لإنهاء النزاع بينهما تشكل جزءًا من الحرب التي تشنها بلاده على الإرهاب.

لقد قدم "بوش" خلال فترة ولايته في البيت الأبيض الكثير والكثير لإسرائيل.. فخلال ولايته الأولى تبنى بشكل مطلق مواقف تل أبيب التي طالبت بتفكيك جماعات المقاومة الفلسطينية باعتبارها إرهابًا، واستبعاد دور الرئيس الفلسطيني الراحل " ياسر عرفات" كشرط أساسي للبدء في تنفيذ "خارطة الطريق"، علاوة على دفاعه عن الممارسات القمعية والإرهابية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين باعتبارها "دفاعًا عن النفس"، وتصديه بشكل دائم لمنع إدانتها في مجلس الأمن.. كما قدم لها رسالة الضمانات عام 2004 التي تسلمها رئيس وزرائها السابق "آرييل شارون"، والتي تضمنت إقرارًا أمريكيًا بحق إسرائيل في الاحتفاظ بالكتل الاستيطاني ة الكبرى في الضفة الغربية وإجراء توسعات بها.. وتضمنت أيضًا إقرارًا أمريكيًا بعدم العودة إلى حدود 1967.. وقدم لها اعترافه بيهودية الدولة العبرية، وألحق بالاعتراف اقتراحًا بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر آلية تعويضات دولية مقابل أراضيهم وديارهم.. وهو ما يتناقض مع قرار الأمم المتحدة رقم (194) والصادر في 1948/12/11، والذي يترك للاجئين حق الاختيار بين العودة والتعويض.. وقدم لها شرعية الأمر الواقع بديلاً لشرعية الأمم المتحدة؛ ليستبعد الثانية تمامًا من طاولة المفاوضات ويستبقي الأولى حاضرة على رأس الطاولة.. وفي حضورها كان تجاهله لوضع مدينة القدس.. وكان صمته عن خطط لبناء مستوطنات على جبل "أبو غنيم" يتكرس بها انفصال القدس عن الضفة، ولم يكن ذلك هو كل ما قدمه إلى إسرائيل, ولكن السطور لا تتسع للقائمة المطولة.

على الجانب المقابل، وخلافًا لوعوده لإسرائيل التي تجد طريقها دائمًا إلى التنفيذ الفوري، لم يقدم "بوش" شيئًا للفلسطينيين سوى الوعود المبهمة ذات المضامين العامة، التي لا يوجد إطار زمني محدد لوضعها موضع التطبيق الفعلي، بل وتبنى نهجًا غير عادل في المعاملة والإجراءات والقرارات، وذلك من قبيل: رفضه التعامل مع القيادة الفلسطينية الشرعية متمثلة في الرئيس السابق "ياسر عرفات" واتهامه بدعم ما سماه "الإرهاب" الفلسطيني والفساد، مقارنة بلقاءاته مع رؤساء وزراء إسرائيل واستقبالهم في البيت الأبيض، وكذلك تعمده تجميد القضية من خلال طرح مبادرات جزئية مبتورة لا تؤدي في النهاية إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة

للحياة كخطة الانسحاب الأحادي من غزة، هذا فضلاً عن تحول وعوده بقيام دولة فلسطينية مع بداية العام 2005، ثم تعهده بعد ذلك بإقامة هذه الدولة في نهاية ولايته إلى "سراب"، وذلك عندما أقر مؤخرًا هو ووزيرة خارجيته، بعدم إمكانية تحقق هذا الأمر.
ومن الطبيعي أن تثير الرؤية الأمريكية السابقة، التي جسدتها مواقف "بوش" المنحازة عامة، وخطابه أمام الكنيست الإسرائيلي خاصة، التساؤلات بشأن انعكاساتها على حقيقة دور واشنطن في إقامة دولتين وعلى عملية السلام.

ووفقًا للمحللين، فإن تحقيق رؤية "بوش" بإقامة الدولتين، ترتبط بأربعة محددات رئيسية: **الأول..** السقف الزمني المرتبط بخروجه من البيت الأبيض بعد حوالي ثمانية أشهر من الآن، مما يثير التساؤل عما إذا كان هذا الوقت كاف للإدارة الأمريكية لتحقيق قيام دولة فلسطينية، أو السماح حتى بقيام هذه الدولة تحت إشراف دولي، على غرار نموذج "كوسوفا" في الاستقلال؟ **الثاني..** الفضائح المثارة حول رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود أولمرت" وقضايا الفساد المتهم بها، مما يثير تساؤلا آخر عما إذا كان "أولمرت" سيبقى رئيسًا للوزراء حتى يوقع اتفاق سلام، أم أنه وعند اقتراب المفاوضات من نقطة النهاية سيكون على رأس الحكومة في إسرائيل رئيس وزراء جديد يحتاج إلى وقت ودعم كي يعيد الكرة مرة أخرى؟. **الثالث ..** الشقاق الفلسطيني ــ الفلسطيني بين السلطة الفلسطينية و"حماس" ؛ فمع من ستوقع إسرائيل الاتفاق، ومن سيعترف بدولة فلسطين إذا كان الفلسطينيون أنفسهم لا يعترفون ببعضهم بعضاً؟. **الرابع..** المناخ الاستراتيجي الإقليمي المتوتر من العراق إلى غزة إلى بيروت.

في ضوء ذلك، يمكن القول إنه لا تلوح في الأفق أية بوادر للتوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية في عهد الرئيس "بوش"، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدم رغبة إدارته بإيجاد حل للمشكلة، فضلاً عن أن وعده بإقامة الدولتين يعتبر نوعًا من الغطاء لاستمرار المفاوضات من دون نتائج، بجانب إطلاق العنان لإسرائيل في التصدي لفصائل المقاومة ، كما أن حديثه أمام الكنيست يشير إلى أن الدولة الفلسطينية لن ترى النور العام الحالي، وربما بعد سنوات طويلة.

وأخيرًا.. فإنه بات من المؤكد أن ملف القضية الفلسطينية – الإسرائيلية سينتقل من إدارة "بوش" إلى الإدارة الجديدة.. خلوًا من الإنجازات ومفعمًا بالإحباطات، فلا أمل في التوصل إلى معاهدة سلام بحلول عام 2009، وكل ما يتبقى من خيارات هو التوصل إلى اتفاقية إطار أو إعلان مبادئ، وهو الأمر الذي ينبغي أن يدفع العرب ومن ورائهم الفلسطينيين إلى محاولة التخلص من أوهام السلام أو التسوية التي تبشر بها إدارة "بوش"، تحقيقًا لأهداف تتستر عليها بالحديث عن السلام.. في حين أن هذه الإدارة ومعها حليفتها إسرائيل تدقان طبول الحرب في المنطقة بحديثهما المبالغ فيه عن التهديد الذي يمثله البرنامج النووي الإيراني على مصالح

الأولى ووجود الثانية، ضاربين عرض الحائط أن مثل هذه الحرب ستكون كارثية على دول المنطقة وستقضي على كل المكتسبات التي أنجزتها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/5/25

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

تفكيك البرنامج النووي الكوري الشمالي .. هل هو بداية العد التنازلي لضرب إيران؟

London

Head Office : Davina House,137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET

Tel: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

تفكيك البرنامج النووي الكوري الشمالي.. هل هو بداية العد التنازلي لضرب إيران؟

على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط كانت، ولا زالت، تحظى بأهمية استراتيجية خاصة لدى القوى الدولية الكبرى منذ أكثر من أربعة قرون مضت، وذلك بسبب "حالة التجديد المستمرة واللامنتهية" الكامنة بها، سواء على الصعيد الجغرافي، رغم ثباته من المنظور الطبيعي، أو على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاستراتيجي.. الخ، وعلى الرغم من أن هذه المنطقة باتت تشكِّل منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن "مركز الدوران الكوني" ــ إن جاز هذا التوصيف ــ إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور، أو ميلاد، مراكز فرعية أخرى لتحتل جزءًا مهمًا ما في العقل الدولي، وذلك نتيجة لحالة "التنقل" أو"الانتقال" المستمرة ــ والتبادلية في الوقت ذاته ــ في مراكز إدارة شئون الكرة الأرضية.

وتعد منطقة جنوب شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية من المناطق التي ينطبق عليها ما سبق ذكره، حيث لازالت تعيش تداعيات آخر الصراعات الكبرى التي دارت على أراضيها بين المعسكرين الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقًا، الصين وروسيا حاليًا، والغربي الرأسمالي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية سابقًا وحاليًا.. فأولى العمليات الحربية النووية ــ وآخرها أيضًا ــ تمت في تلك المنطقة (هيروشيما وناجازاكي)، كما أن تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى دولتين متنافرتين ومختلفتين حدث بعد عملية جراحية استمرت ثلاث سنوات (1950 ــ 1953) ولازالت نتائجها قائمة حتى اليوم.

وفي ظل هذه المعطيات الكلية والعامة أخذ البرنامج النووي العسكري لكوريا الشمالية يحتل مكانة متقدمة في أذهان وعقول جميع القوى الدولية والإقليمية التي ترى أن لها مصالح حيوية واستراتيجية موجودة في جنوب شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية، خاصة أنه متاح لدولة "شيوعية" من حيث الأيديولوجية وكذلك من حيث النظام السياسي القائم بها، وتملكه دولة توصف بأنها "مارقة" ومن أكبر الدول الراعية للإرهاب ولم يتم تطويعها بعد من جانب القوى الدولية الرأسمالية الكبرى، كما أنها مازالت في حالة حرب مع دولة أخرى، وهي كوريا الجنوبية التي تعد حليفة للغرب بشكل عام وللولايات المتحدة بشكل خاص، فضلاً عن كونها لازالت خاضعة لحمايته منذ انتهاء الحرب الكورية وحتى الآن.

الأهم أن البرنامج النووي الكوري الشمالي متاح لدولة حليفة استراتيجيًّا – وربما كانت تابعًا مخلصًا وأمينًا – لأكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان من جهة ولثاني أكبر دولة في العالم من حيث القوى والقدرات الاقتصادية من جهة ثانية وثالث أكبر دولة من حيث القدرات العسكرية من جهة ثالثة، ألا وهي الصين التي في سبيلها لأن تحتل مكانة الشريك المنافس للولايات المتحدة على العرش العالمي، وهو برنامج يعد في النهاية أحد أكبر مصادر التهديد لواحدة من أهم الحلفاء الأمريكيين على مستوى العالم، ألا وهي اليابان بكل ما يعنيه ذلك من دلالات ومؤشرات.

وإذا ما أضيف إلى كل ما سبق، أن هذا البرنامج يشكِّل "أنموذجًا" لعمليات منتظمة ومتعاقبة لما يمكن تسميته السياسة الغربية لـــ"منع انتشار الأسلحة النووية"، لتأكد لنا مدى الأهمية التي تكتسبها التطورات الأخيرة بعد أن فككت "بيونج يانج" جزءًا من برنامجها.. والمعروف أنه بسبب هذا البرنامج، الذي هو في جوهره غير خاضع للسيطرة أو الرقابة الغربية ــ الأمريكية، أصبح العالم يعيش كل عقد تجربة مماثلة في منطقة أو دولة أخرى، وهو ما تحقق بالفعل في العراق، ليبيا، إيران وسوريا، وإن فشلت جميعها باستثناء البرنامج النووي الإيراني الذي بات يعيش "مرحلة مخاض".

ومع كل هذه الأهمية، يلاحظ أن "الغموض" هو جوهر أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية، إذ لا يمكن لأحد حتى الآن الجزم بما لديها من أسلحة نووية، سواء كانت قنابل نووية أم رؤوسًا حربية تحملها صواريخ باليستية، ولا أحد حتى الآن أيضًا يمكنه الجزم بكل ما لديها من قدرات نووية، سواء فيما يخص تلك القدرات القائمة على البلوتونيوم، أو تلك القائمة على تخصيب اليورانيوم، وكذلك لم يتأكد للقوى الإقليمية والدولية العدد الصحيح والحقيقي من التجارب الكورية الشمالية الخاصة بعمل تفجيرات نووية في الأعوام الثلاثة الأخيرة.. فالبعض يقول إنها تسع تجارب في ثلاث سلاسل بكل سلسلة ثلاث حلقات (أي تجارب)، والبعض الآخر يقول بأنها قد جاوزت عشر تجارب بعدد غير قليل قد يصل إلى خمس أو ست، كان آخرها تلك التجربة التي أجريت يوم 2008/3/27، حيث قامت بإطلاق صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية قبالة سواحلها، وهي التجربة التي جاءت بعد تسعة أشهر على آخر تجارب لإطلاق صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية، والتي تمت في يونيو 2007 أثناء

زيارة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى "بيونج يانج" للبحث في وسائل نزع أسلحتها النووية.

وفي ظل هذا "الغموض" المركب، من الطبيعي أن يصبح العالم كله بشكل عام ــ والقوى المعادية للنظام الكوري الشمالي بشكل خاص ــ في حالة من السعادة والسرور عندما تنكشف بعض أسراره، وهو ما تعكسه حالة "الاندفاع" التي بدا عليها الرئيس "بوش" عند الإعلان عن قيام "بيونج يانج" تقديم تقرير مفصل إلى الصين بشأن قدراتها العسكرية، فبمجرد أن تحقق هذا الإعلان فعلاً يوم 2008/6/26، خرج "بوش" وأعلن للعالم أنه قد طلب من الكونجرس رفع اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ما يكشف لنا عن "تلهف" لدى الرئيس الأمريكي من أجل إدراك أي نصر أو نجاح في أي من الملفات والقضايا التي فتحها أو فجرها هو بنفسه.

ومن الواضح أن التقرير الذي تقدمت به كوريا الشمالية لن يصبح آخر الخطوات أو الإجراءات التنفيذية في هذا الصدد، وإنما هو "حلقة أولى" في سلسلة غير معلوم لأحد كم يكون عدد حلقاتها؛ إذ قامت إثر ذلك يوم 2008/6/27 بتدمير "برج التبريد" الخاص بمفاعلها النووي في "يونغ بيون"، **والسؤال الذي يطرح نفسه بعد كل ذلك: ما الذي حدث بالفعل؟ وما هي دلالته وأبعاده وأثره على الملف النووي الإيراني؟**

وقبل الإجابة عن هذا السؤال المركب، يجب التأكيد بداية أن مفاعل "يونغ بيون" الواقع على بعد مائة كم شمال "بيونج يانج" هو مفاعل أبحاث بقدرة (5) ميجا واط، وهو مركز خاص بمعالجة البلوتونيوم.. وكان قد أوقف عن العمل اعتبارًا من يوليو 2007ــ أي قبل عام مضى ــ والجديد في الأمر هو تدمير "برج التبريد" الخاص بهذا المفاعل البالغ طوله (30) مترًا، وكأن في هذا التدمير إعلانًا رسميًا لعملية التوقف التي حدثت ليس إلا.

والواقع، أن هذا الأمر قد تم بعد أن قدمت كوريا الشمالية تقريرها ــ الوثيقة ــ إلى الصين الذي وصف من جانب البعض بأنه "إعلان" حول أنشطتها النووية، والذي كان يجب تسليمه في 2007/12/31، وذلك في مقابل صفقة تحصل بموجبها على مساعدة في قطاع الطاقة توازي مليون طن نفط، وشطبها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وإقامة علاقات دبلوماسية

كاملة معها، والمساعدة في إدماجها في المجتمع الدولي وتوقيع اتفاقية سلام وعدم اعتداء معها.

ويبدو أن ما حدث لا يتجاوز حالة من "الانفراج الجزئي" المحسوب والمطلوب من كافة جميع الأطراف الفاعلة أو المشاركة في الأزمة، وذلك من أجل "تلبية" أو تحقيق بعض من رغباتها، فوفقًا لما ذكره "البعض، فإن الكثيرين من خبراء مكافحة الانتشار النووي لم يكونوا سعداء بالاتفاقية التي توصلت إليها الإدارة الأمريكية مع كوريا الشمالية في فبراير 2007، ولا بالصفقة التي استندت إليها وتمت مؤخرًا.. لكنهم تلقوا تطمينات بأن ما حدث إنما جرى بهذا الشكل، نظرًا لأن الرئيس "بوش" شخصيًا لديه "رغبة" في السعي للتوصل إلى وضع نهاية لبرنامج الأسلحة النووية الكوري الشمالي، والتفرغ لأزمات أخرى.. في وقت اعترى التصرف الكوري الشمالي الكثير من النقاط المثيرة للشكوك، منها أن التقرير الذي قدمته لم يتضمن قائمة بالأسلحة النووية الموجودة لديها، ولم يتناول البرامج العلمية والعملية لتخصيب اليورانيوم، ولم يشتمل على معلومات حول برامج التعاون النووي بين بيونج يانج والدول المثيرة للقلق كإيران وسوريا.. هذا فضلاً عن تهديدها مجددًا يوم 2008/7/5 بالتوقف عن مواصلة تفكيك برامجها.

وبالنظر إلى أن بقية أطراف الأزمة لديها هي الأخرى، "بعضًا من الرغبات" من أجل تحقيق إنجاز ما بعد خمس سنوات من التفاوض، بما يمكنهم من التقاط الأنفاس أولاً والتعامل مع بقية الأزمات الإقليمية الأخرى ثانيًا، وهنا تحديدًا تكمن ــ أو تتكشَّف لنا ــ العلاقة بين هذه الانفراجة الجزئية للملف النووي لكوريا الشمالية والملف النووي الإيراني بوصفه "الملف التوأم" للملف الكوري.

ومن المؤكد أن استعراضًا سريعًا للمتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط، من شأنه بلورة صورة من حالة الترابطية القائمة بين الأزمتين أو الملفين، حيث يبدو أن ما يحدث على الساحة يمهد لعزل إيران عن ــ وتجريدها من ــ كافة الظروف والمبررات التي قد تتحجج بها، علاوة على كافة الأطراف الإقليمية التي ترتبط بعلاقات وثيقة معها، وذلك على خلفية اتفاقات ومفاوضات التهدئة الدائرة الآن والتي تمثل فيها إسرائيل الطرف المحوري، سواء مع السوريين أو اللبنانيين وأيضًا مع الفلسطينيين، وهو ما يكشف لنا عن بعد آخر كامن في تلك

الانفراجة الجزئية، وهو بعد يرتبط برغبة أمريكا في "إغلاق جبهة أزموية" تسيطر على قدر كبير من سياساتها من أجل التفرغ الهادئ للتعاطي مع "جبهة أزموية" أخرى باتت هي الأقوى والأعنف والأخطر، وهي الجبهة الإيرانية.

ويمكن القول، إن ما سبق بشأن الانفراجة الجزئية في الملف النووي الكوري الشمالي تُعد خطوة نحو بدء العد التنازلي لضرب إيران، وما سيترتب عليها من مخاطر على المنطقة كلها تستدعي ضرورة التحرك دبلوماسيًا وعلى كافة الأصعدة من دول المنطقة من أجل تجنب هذا السيناريو القاتم.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/7/6

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

www.gcss-eg.org

مستقبل السياسة الأمريكية بالعراق في أجندتي "أوباما" و"ماكين"

مستقبل السياسة الأمريكية بالعراق في أجندتي "أوباما" و"ماكين"

ليس من المبالغة القول إن العراق سيكون إحدى القضايا الرئيسية في الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة، فمع اقتراب موعد تلك الانتخابات تتزايد الدعوات التي تطالب كلاً من: "باراك أوباما" مرشح الحزب الديمقراطي, و"جون ماكين" مرشح الحزب الجمهوري بتحديد تصورهما تجاه هذه القضية، خاصة في ضوء تضارب موقف كل منهما بشأن سحب القوات، وهو ما بدا واضحًا في تصريحاتهما الأخيرة ومهاجمة كل منهما للآخر بشأن موقفه.. وقد أدى ذلك إلى إثارة التساؤل حول موقف الرئيس المقبل من المشروع الأمريكي في العراق: هل سينسحب الأمريكيون؟ وهل سيكون انسحابًا تدريجيًا أم فوريًا كما يطرح "أوباما" ؟ وهل سيبقون لأجل طويل لم يحدد مداه، وقد يصل إلى 50 سنة إذا تطلب الأمر، كما قال المرشح "ماكين" أم أن هناك أفكارًا جديدة تمامًا لدى أي منهما في حال الوصول إلى البيت الأبيض؟.

بداية، يمكن القول إن كلا المرشحين لم يقدما خريطة متكاملة إلى الآن لسياسته ما الخارجية, في حال صار أي منهما الرئيس المقبل، بل غلبت على لغة كل منهما تكتيكات مؤقتة ينصب هدفها الأساسي على تسديد ضربات إلى نقاط ضعف الآخر، وعلى هذا، يمكننا تناول القضية العراقية في برامج المرشحين للانتخابات الرئاسية الأمريكية على ضوء موقف ورؤية كل منهما حتى الآن، فقد اتخذ "أوباما" منذ البداية مواقف واضحة تجاه الأزمة العراقية، وكان من أوائل المعارضين لفكرة الحرب ، واستمر موقفه على هذا المنوال طوال السنوات السابقة، فقد أعلن في أكثر من مناسبة أن الحرب كانت خطأ وأن النظام العراقي السابق لم يكن لديه أسلحة دمار شامل أو أي صلات بالإرهاب.

وفى ضوء هذا، جاء موقفه واضحًا تجاه مستقبل الوجود الأمريكي في العراق, محددًا كيفية الخروج من هناك, وذلك من خلال وضع استراتيجية قائمة على مرتكزات خمسة، **وهي:** خفض عدد القوات، وضع جدول زمني للانسحاب، ويقترح في هذا الخصوص عودة كتيبة أو اثنتين شهريًا، وهو ما يعني عودة كافة القوات الأمريكية إلى البلاد في غضون 16 شهرًا .. هذا بالإضافة إلى إحداث تقدم على المسار السياسي في العراق وإعادة إعماره و التركيز على الدول العربية في إصلاح الأوضاع هناك.

لكن يلاحظ أن دعوته إلى سرعة الانسحاب، لم تمنعه من تأييد ودعم قوات بلاده في العراق معنويًا سواء من خلال زيارته لها في يناير 2006 أو من خلال وعده بزيارتها مجددًا هذا الصيف، كما أن دعوته تأتي في ضوء اهتمامه بالقضايا الاقتصادية وبالاقتصاد الأمريكي كما جاء في خطاب له فى 20 مارس 2008؛ حيث ربط فيه بين حالة الاقتصاد المتدهور ة وميزانية الدفاع المتضخمة بسبب الحرب العراقية.

وعلى النقيض من ذلك، تأتي وجهة نظر المرشح الجمهوري "جون ماكين" الذي لا يختلف منهجه وسياسته في العراق كثيرًا عن سياسة الإدارة الحالية، وذلك في حال وصوله للبيت الأبيض، وقد يكون ذلك بحكم انتمائه الحزبي، أو خلفيته العسكرية التي تتماشى وأقطاب إدارة "جورج بوش"، وعُرف منذ البداية بتأييده للحرب سواء في أفغانستان أو العراق تحت زعم محاربة الإرهاب، كما كان من أبرز مؤيدي الاستراتيجية المنادية بإرسال تعزيزات تعد بالآلاف من الجنود الأمريكيين إلى العراق، رافضًا بذلك ما يدعيه "أوباما" من الفشل الأمريكي هناك.

وفى ضوء هذا، رفض "ماكين" فكرة الانسحاب السريع للقوات من العراق التي زارها 8 مرات كان آخرها في نوفمبر 2007 لما يترتب عليها من نتائج مأسوية حددها بقوله: "ستعزز من قوة تنظيم القاعدة.. وستقوي إيران والقوى المعادية الأخرى في الشرق الأوسط، وستطلق حربًا أهلية شاملة في العراق من المحتمل أن تتحول إلى إبادة جماعية، وتزعزع استقرار المنطقة بأكملها إذا أتت القوى المجاورة لمعاونة الفصائل المؤيدة لها".

وعلى هذا، أيد ما أطلق عليه "سياسة حماية السكان"، ويقصد بها التواجد الكثيف للقوات الأمريكية في الأحياء السكنية للحيلولة دون تمركز المسلحين فيها، وإن لم يكشف برنامجه عن عدد القوات التي يريد تمركزها في العراق, لكن، هذا لا يعني ــ حسب رؤيته ــ ألا يكون هناك انسحاب، بل إنه أشار إليه تعريضًا مشترطًا أن يتم ذلك بشكل تدريجي، مع الإبقاء على الآلاف من القوات هناك لسنوات مقبلة.

وفى ضوء ما سبق، يظل هناك تساؤل، وهو: أي من السيناريوهين قابل للتحقيق؟ بمعنى أكثر وضوحًا أي من الرؤيتين المرجح تطبيقها.. هل الرؤية التي ينادي بها "أوباما" أم رؤية

"ماكين"؟ أي هل سيشهد العراق انسحابًا سريعًا مع فوز "أوباما" أم سيظل تحت الاحتلال لمدة أطول مع نجاح "ماكين"؟

في حقيقة الأمر، من الصعوبة بمكان التوقع بمن سيدخل البيت الأبيض، فما زالت استطلاعات الرأي تتأرجح بين هذا وذاك، فتارة تأتي نتائجها لصالح "أوباما" وتارة أخرى تكون الغلبة للمرشح الجمهوري "ماكين"، وهو ما يجعل مستقبل العراق أو بمعنى أكثر تحديدًا مستقبل الوجود الأمريكي هناك مرهونًا بمن تحسم المنافسة لصالحه، مع الأخذ في الاعتبار أنه إذا كان المستقبل مرتبطًا بما ستسفر عنه تلك الانتخابات، فإنه في الوقت ذاته ستلعب القضية العراقية الدور الأكبر في تحديد الفائز في انتخابات الرئاسة الأمريكية ؛ إذ تعتبر الوحيدة التي تشهد خلافًا حادًا في الرؤى بين المرشحين.

وفي الوقت الذي ذهب فيه مراقبون أمريكيون إلى الاعتقاد بإمكان فوز "أوباما"، استنادًا إلى عدة اعتبارات، **أهمها:** سعي الأمريكيين إلى التغيير وطي صفحات مؤلمة سطرها الجمهوريون بسياساتهم على مدى ثماني سنوات، إلى جانب نجاح "أوباما" في استمالة بعض القوى المؤثرة في حسم المعركة الانتخابية، كاللوبي اليهودي الموالي لإسرائيل ، والإعلام الأمريكي، وشركات السلاح، وشركات النفط والطاقة، وشركات الدواء، وشركات تكنولوجيا المعلومات العملاقة، ونجاحه في استمالة المسيحيين الإنجيليين البيض نظرًا لتنامي دورهم في حسم الانتخابات الرئاسية في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال حرصه على إبراز إنجيليته وإظهار اعتزازه بها.

بيد أن تلك المعطيات والمؤشرات، التي لا يمكن إغفال دورها في تدعيم الموقف التنافسي لأوباما، لم تكن لتمنع بروز تحديات يمكن أن تحول دون وصوله إلى البيت الأبيض، **ومن أبرزها:** حاجته الماسة إلى أصوات مؤيدي "هيلاري كلينتون" من المسنين والنساء البيض والعمال وذوي الأصول اللاتينية، ليستطيع التغلب على منافسه الجمهوري "ماكين "، وهي الشرائح التي سبق ورفضت التصويت له في الانتخابات التمهيدية، بما يجعل دعمها له في الانتخابات النهائية ليس مؤكدًا، رغم مساعي "كلينتون" لتوحيد صفوف الديمقراطيين بعد خروجها من السباق، هذا فضلاً عن حاجته إلى أصوات أبناء جاليته؛ حيث يشكك قطاع منهم في إمكانية حصوله على جميع أصواتهم، فبعضهم يرون أنه ليس أسود بدرجة كافية، ويعيبون

عليه انتقاده الخطاب السياسي للسود، حينما وصفه بأنه "ما زال متقوقعًا في الستين يلت من القرن الماضي"، هذا فضلاً عن إمعانه في استرضاء القوى المؤثرة في العملية الانتخابية، خصوصًا اليهود حتى وإن كان على حساب القيم الإنسانية أو مبادئ السود الراسخة.

غير أن التحدي الأصعب أمامه يتمثل في سيرته الذاتية، ففي الوقت الذي جرى فيه العرف أن يتحقق في الرئيس الأمريكي شروطًا ثلاثة لا تقبل الجدال، وهي كونه أبيضاً بروتستانتيً ا أنجلوساكسونياً، إلا أن طيف والده المسلم ولون بشرته الأسود يأبيا إلا أن يثيرا ضده حفيظة شريحة واسعة من الغالبية البيضاء التي لا تقبل بأن يحكمها رئيس أسود، وقد تجلى ذلك في المعركة التي خاضها "أوباما" ضد "هيلاري" في تمركز أنصار التفرقة العنصرية واصطفافهم وراءها في مواجهته.

في المقابل، سعى "ماكين" إلى الاستفادة من تلك القيود والصعوبات التي تواجه منافسه في سعيه للفوز بمقعد البيت الأبيض، وذلك من خلال إبراز اختلافه مع إدارة "بوش" في قضايا من قبيل: رفضه السجون السرية، وتعذيب المعتقلين، وتحفظه على موقف حكومة حزبه من ارتفاع حرارة الأرض، والإنفاق الوطني، محاولاً أن يقدم نفسه للناخبين على أنه مرشح جمهوري مختلف يرنو إلى مصالحة الأمريكيين وتحسين صورة حزبه وبلاده عالميًا ، إلا أنه ظل على موقفه المؤيد للحرب في العراق واستمرار الوجود العسكري هناك.

ورغم كل ما سبق, فإنه من المرجح أن تحول القيود التي يفرضها الرأي العام الأمريكي دون وفاء أي من المُرشحين بالوعود التي قطعها كل منهما على نفسه إذا ما توليا منصب الرئاسة, خاصة فيما يتعلق بالانسحاب من العراق.. فإذا تم انتخاب السيناتور "أوباما" وشرع سريعًا في سحب القوات من مستوى الـ 140.000 جندي، وهو المستوى الذي من المحتمل أن يكون عليه عدد هذه القوات عند توليه السلطة، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى عودة العنف في العراق إلى مستوياته المرتفعة السابقة؛ حيث لم تتحقق المصالحة بعد بين الطوائف العراقية الرئيسية، بما قد يدفعه إلى تأخير أية عمليات أخرى لسحب القوات، لأنه في حالة إصرار ه على المضي قدمًا في عملية الانسحاب، واستمرار تداعي وسقوط القوات الأمريكية، فسيواجه اتهامات بأنه خسر العراق وعرّض مصالح بلاده الحيوية هناك للخطر بسبب تعنته وإصراره على القيام بمثل هذا الانسحاب المتعجل.

ولن يختلف الأمر كثيرًا بالنسبة لـــ "ماكين"؛ فإن خياراته هو الآخر ليست أقل صعوبة؛ فقد يعتقد أنه بإمكانه "الإبقاء على الوضع الحالي" والقيام تدريجيًا بعد ذلك بتخفيض أعداد القوات عندما تتحسن الظروف، غير أنه من غير المرجح أن تتحسن الأحوال الأمنية إلى الحد الذي يجعل القادة الأمريكيين في العراق يوصون بتخفيض أعداد القوات هناك إلى ما دون مستوى 140.000 جندي، ورغم أنه من غير المرجح أن تعود معدلات الخسائر البشرية الأمريكية إلى مستوى الـــ 100 جندي شهريًا، الذي كانت قد وصلت إليه في أواخر عام 2007، إلا أنه يُرجح أيضًا أن تستمر عند مستوى 20 ــ 40 أو أكثر، وعلى هذا ستعمل الخسائر المستمرة في الأرواح، والاستمرار المحتمل لعجز الطوائف العراقية عن تحقيق المصالحة والتوافق، على تحفيز وزيادة مطالبات الكونجرس والرأي العام الأمريكي بتخفيض حجم ومستوى التورط في العراق، وهو ما قد يؤدي إلى إجبار "ماكين" على سحب القوات بصورة أسرع ، وعلى نطاق أوسع مما قد يرغب فيه ، ويدعم هذا الرأي إذا فاز الديمقراطيون المؤيدون لفكرة سحب القوات من العراق بمزيد من المقاعد في الكونجرس خلال انتخابات 2008، بحيث يصبح لدى الحزب الديمقراطي عدد كاف من الأصوات لإجبار "ماكين" على تحديد جدول زمني لسحب القوات.

وهكذا، يمكن القول إن سياسة "أوباما" حيال العراق لن تختلف بصورة كبيرة عن نظيرتها الخاصة بـ "ماكين"؛ فمن المرجح، في ظل حكم أي من الإدارتين، أن يتم تخفيض أعداد القوات الأمريكية تدريجيًا، ربما إلى مستوى الـــ 100.000 جندي، بحلول نهاية السنة الأولى من مدة ولاية أي منهما.

ولأن هذا المستوى من القوات لن يكون كافيًا للحيلولة دون تسارع أعمال العنف الطائفي والتمرد من جديد، كما أنه لن يكون كافيًا في الغالب للحيلولة دون تداعي الحكومة العراقية المنتخبة، لذا من المحتمل أن تظل القوات الأمريكية عند هذا المستوى للعديد من السنوات اللاحقة من أجل توطيد أركان النفوذ الأمريكي من جهة, و منع حدوث انهيار واضح وكبير هناك من جهة أخرى، مما يعني اضطرار أي من الإدارتين إلى القبول في النهاية، بحدوث تدهور بطيء في الموقف الأمني العراقي.. وعند هذه النقطة سوف تبحث أي منهما عن طرق

جديدة لتحقيق الاستقرار في العراق لا تتطلب إرسال مزيد من القوات، وقد تكون من بينها فكرة تقسيم السلطة في العراق وتفكيكه إلى مناطق منفردة تتمتع كل منها بالحكم الذاتي.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/7/12

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

إثر تزايد انتهاكاتها..

هل آن أوان محاكمة إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية؟

London

Head Office : Davina House,137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET, Room No. 106

Tel: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

إثر تزايد انتهاكاتها..

هل آن أوان محاكمة إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية؟

حظي يوليو 2008 بالعديد من الشهادات الدولية التي تنتقد الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة بحق أبناء الشعب الفلسطيني، تمثل **أولها** في تقرير الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الرابعة لقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي (2004/7/9) بشأن عدم شرعية جدار الفصل العنصري الإسرائيلي داخل الضفة الغربية وضرورة إزالته، حيث اعتبر الجدار بمثابة المدمر للفلسطينيين في حالة اكتمال إنشائ وفق المسار المقرر .. وتجلى **ثانيها** في دعوة ال لجنة الأممية المعنية بتقصي الحقائق في الأراضي الفلسطينية إ لى اتخاذ إجراءات فورية لوقف العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني.. أما **ثالثها** فقد عكسته تصريحات وفد من المناهضين السابقين لنظام الفصل العنصري "الأبارتايد" بجنوب أفريقيا، زار الضفة الغربية مؤخرًا، بأن التمييز العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين أسوأ في بعض مظاهره م ما عاناه السود تحت حكم البيض في بلدهم.. وجاءت **رابعها**، وهي الأهم، على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود أولمرت" معترفًا فيها بممارسة العنصرية ضد فلسطينيي 48.

وبرغم أن ما سبق يعتبر بمثابة غيض من فيض لا ينتهي من سيل الانتقادات الدولية الموجهة للانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني، والتي ترقى إلى مرتبة جرائم الحرب.. فإنها تستدعي تساؤلاً مهمًا آن طرحه، وهو: هل آن الأوان لمحاكمة الكيان الإسرائيلي بصفة عامة، وبعض مسؤوليه بصفة خاصة أمام المحكمة الجنائية الدولية، على ما اقترفوه – ومازالوا – من جرائم وانتهاكات تتناقض مع أبسط قواعد القانون الدولي العام والإنساني ضد أبناء الشعب الفلسطيني؟ لاسيما وأن حيثيات وأسانيد محاكمتهم أكثر من أن تعد أو تحصى، ولا تسقط بالتقادم، بل وموثقة أيضًا منذ ما قبل نشأة دولة إسرائيل, وتشهد الآونة الأخيرة تجسيدًا واضحًا لإمكانية ملاحقة المسؤولين الإسرائيليين قضائيًا بعد أن استدعت المحكمة الجنائية الدولية الرئيس السوداني مؤخرًا بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

والمعروف أنه منذ ما قبل نشأة إسرائيل وحتى الآن لم يتورع قادتها عن اللجوء إلى ارتكاب أقسى وأفظع أنواع الجرائم وأشدها إيلامًا ضد أبناء الشعب الفلسطيني، لاقتلاعهم من أراضيهم

وطردهم منها، لتأسيس دولتهم الناشئة، وهي الجرائم التي أقر بها مؤرخو الكيان الإسرائيلي ذاته، وعلى رأسهم "إيلان بابيه" والذي يقر في كتابه "التطهير العرقي لفلسطين" بأن إسرائيل قامت ونشأت فوق أشلاء الفلسطينيين من خلال لجوئها إلى أسلوب التطهير العرقي ضدهم بالإبادة والقتل والحرق.

وبرغم محاولاتها المتكررة إخفاء ممارساتها من خلال قيامها بمنع وفود التحقيق الدولية من دخول الأراضي الفلسطينية، للتحقيق في انتهاكاتها، وكان آخرها منعها الوفد رفيع المستوى التابع للأمم المتحدة، برئاسة السفير "براساد كارياوسام" مندوب سريلانكا الدائم لدى المنظمة، من دخول الأراضي الفلسطينية لاسيما قطاع غزة، وكذلك رفضها الشديد السماح بدخول لجنة التحقيق الدولية التي يترأسها الأسقف الجنوب أفريقي "ديزموند توتو" إلى مدينة بيت حانون الفلسطينية للتحقيق في المجازر التي شهدتها المدينة.

رغم ذلك، فقد توالت خلال الآونة الأخيرة شواهد تنتقد تلك الممارسات لما تنطوي عليه من جرائم حرب بكل ما تعنيه الكلمة من معان.. تمثل أبرزها في تقرير الأمم المتحدة السالف الإشارة إليه بشأن الجدار العازل، وخاصة انعكاساته الإنسانية على الفلسطينيين، والذي أدى بالفعل إلى عزل آلاف الفلسطينيين عن أماكن عملهم وأراضيهم والخدمات الأساسية التي يحتاجونها.

وفي الحقيقة، فإن ما سبق هو مجرد أمثلة ونماذج محدودة للتدليل على أن ما تمارسه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني يعتبر بمثابة جرائم ضد الإنسانية، أدت إلى تأثيرات بالغة السوء؛ إذ ترتب عليها استشهاد أكثر من 7000 فلسطيني وجرح أكثر من 160 ألفاً واعتقال 800 ألف آخرين منذ حرب 1967 وحتى الآن.. ووصل الأمر إلى حد اته ام "اللجنة الشعبية (الإسرائيلية) ضد التعذيب" في 2008/6/22 الجنود الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمواصلة التنكيل بالمعتقلين رغم القواعد التي حاولت المحكمة الإسرائيلية العليا إرساءها قبل تسعة أعوام، متهمة قيادة الجيش والمؤسسة الأمنية والكنيست بغض الطرف عن هذه الممارسات.

ويأتي كل ما سبق نتيجة للعديد من الممارسات التي تنتهك ما تنص عليه كافة المواثيق الدولية. **وأولاها:** الهجمات المباشرة على المدنيين، وهو ما يخالف مبدأ التمييز باعتباره القاعدة الأساسية المتعلقة بحماية المدنيين في النـــزاع المسلح الدولي وغير الدولي . **ثانيها** : العمليات العسكرية ضد الأهداف المدنية. **ثالثها:** الهجمات العشوائية وغير المتناسبة مما يخالف القانون الدولي الإنساني. **رابعها:** عدم أخذ قوات الاحتلال الإسرائيلي ب الاحتياطيات اللازمة التي يفرضها القانون الدولي أثناء هجماتها. **خامسها:** فرض الحصار على الأراضي الفلسطينية بالسيطرة غير المشروعة على المعابر ومنع دخول المساعدات الإنسانية ، تحت مزاعم ودعاوى أمنية مزيفة، مما يخالف القانون الدولي، كما أن تجويع المدنيين يعتبر جريمة حرب طبقا للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية . **سادسها:** استخدام الأسلحة المحرمة دوليا، كالأسلحة العشوائية والعنقودية، والأسلحة التي تستخدم اليورانيوم المستنفد، علاوة على الأسلحة الأخرى، كأسلحة الليزر التي تسبب العمى، بما يتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي المنظمة لاستخدام الأسلحة الأخرى. **سابعها:** اللجوء إلى تعذيب أسرى الحرب، ومعاملتهم بشكل لا إنساني، فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمارس التعذيب كوسيلة رسمية تحظى بالدعم السياسي والتغطية القانونية ، الأمر الذي يعني إضفاء الشرعية على التعذيب، ضاربة بذلك عرض الحائط كل المواثيق والاتفاقيات الدولية التي لا تجيز استخدام التعذيب ضد الأسرى وتعتبره محرمًا.

وهكذا، ووفقًا للممارسات المذكورة آنفًا، فإن الجرائم التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية – ومازالت – تعتبر جرائم ضد الإنسانية، الأمر الذي يستوجب تقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وهو الإجراء الذي يمكن أن يأخذ أكثر من آلية أو وسيلة، على غرار ما يحدث حاليًا بشأن الرئيس السوداني, **وهو ما يمكن رصده في الآتي:**

أولاً– إمكانية قيام الدول العربية برفع دعوى قضائية دولية مباشرة أمام المحكمة الجنائية الدولية للمطالبة بمحاكمة إسرائيل على انتهاكاتها ضد حقوق الشعوب العربية عمومًا, والشعب الفلسطيني خصوصًا, وذلك باللجوء إلى ثلاث طرق: **أولها**.. قيام جامعة الدول العربية, باعتبارها كياناً دوليًا ممثلاً للدول العربية, وبالنيابة عن إحدى دولها الأعضاء في النظام الأساسي للمحكمة, بطلب إحالة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى المحكمة.

ثانيها .. محاولة التأثير على المدعي العام للمحكمة ببدء تحقيقات على مسؤوليته بشأن جرائم الحرب الإسرائيلية. **ثالثها..** محاولة دفع مجلس الأمن إلى إحالة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية إلى المحكمة.

ثانيًا– قيام مجلس الأمن الدولي باستخدام سلطاته في إحالة المسؤولين الإسرائيليين المتهمين بارتكاب جرائم حرب إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ إذ إنه من المعروف أن ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها يتطلب أن تكون الدولة التي وقعت الجريمة أو الجرائم في إقليمها طرفًا في النظام الأساسي للمحكمة أو قبلت باختصاص المحكمة، و/أو أن تكون الدولة التي يكون الشخص المتهم بالجريمة أحد رعاياها، طرفًا في النظام الأساسي للمحكمة أو قبلت باختصاصها. ورغم أن السلطة الفلسطينية ليست طرفًا في النظام الأساسي للمحكمة، وكذلك رغم عدم تصديق إسرائيل على النظام الأساسي أيضًا، فإن من حق مجلس الأمن الدولي إعمالاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إحالة مسؤولي الكيان الإسرائيلي إلى المحكمة الجنائية الدولية.. هذا مع العلم أن السودان ليست عضوًا بالمحكمة ورغم ذلك صدر بحق رئيسها قرارًا بالتوقيف, ما يؤكد تسييس المحكمة, واستخدام الدول الكبرى لها في أغراض سياسية.

ثالثًا– إمكانية مخاطبة مجلس الأمن الدولي لتشكيل محكمة جنائية خاصة لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب بحق المدنيين الفلسطينيين، وذلك باستخدام سلطاته بموجب الفصل التاسع بتكوين هيئات ثانوية مساعدة للمجلس في إقرار السلم والأمن الدوليين، وذلك على غرار إنشاء المحكمة المؤقتة لمجرمي الحرب في يوغسلافيا السابقة عام 1993 على أثر الحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة، وكذلك المحكمة المؤقتة لمجرمي الحرب والإبادة الجماعية في رواندا، والتي أنهت مهمتها في غضون عام 1994.

رابعًا– اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال قيام المجموعة العربية بتقديم طلب لعقد جلسة استثنائية للجمعية للنظر في الخروقات والاعتداءات الإسرائيلية باعتبارها تشكل خطرًا على السلم والأمن الدوليين، وتشكل بذات الوقت جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية وجرائم حرب، واقتراح قيام الجمعية بمناشدة مجلس الأمن لممارسة صلاحياته بإحالة مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو محكمة جنائية دولية خاصة.

خامسًا ـ استخدام القوانين المحلية لبعض الدول التي تجيز رفع دعاوى لمقاضاة مسئولين في دول أخرى ارتكبوا جرائم حرب أثناء تواجدهم على أراضي تلك الدول، كما حدث في بلجيكا في الدعوى التي أقيمت ضد رئيس وزراء إسرائيلي السابق "اريل شارون". وكذلك الدعوى التي أقيمت ضد اللواء "دورون ألموغ"، قائد الـمنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، أثناء فترة خدمته، أمام المحاكم البريطانية. وتنبع أهمية هذه الوسيلة من أن هذه النوعية من الجرائم لا تسقط بالتقادم، وبالتالي استمرار إمكانية ملاحقة مجرمي الحرب في إسرائيل ومحاكمتهم عنها بعد خروجهم من السلطة.

ولعل من المؤشرات الإيجابية في هذا السياق، قبول محاكم بعض الدول الأوروبية رفع دعاوى قضائية أمامها ضد مسؤولين إسرائيليين سابقين بتهمة ارتكاب جرائم حرب، ففي أواخر يونيو 2008، قبلت المحكمة الوطنية الأسبانية – وهي أعلى هيئة قضائية – دعوى قانونية ضد مسؤولين إسرائيليين سابقين بتهمة ارتكاب جرائم حرب، ومن بين هؤلاء: وزير الدفاع الأسبق "بنيامين بن أليعازر"، ومستشاره العسكري "مايكل هيرتسوغ"، ورئيس الأركان الأسبق "موشيه يعالون"، وقائد سلاح الجو "دان حالوتس"، وهو ما دفع إسرائيل إلى مطالبة بعض مس ؤوليها بعدم زيارة أسبانيا لصدور أمر دولي باعتقالهم للاشتباه في ارتكابهم جرائم حرب ضد الفلسطينيين.

وعلى الجانب العربي، بدأت الدول العربية في اتخاذ بعض الخطوات التنفيذية التي تؤشر إلى اهتمامها بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وهو ما تجسد في قرار وزراء العدل العرب في يونيو 2008, بتشكيل لجنة لتوثيق جرائم الحرب الإسرائيلية وإعداد ملفات كاملة له ا، علاوة على مطالبتهم المجتمع الدولي بملاحقة ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين أينما كانوا، وهو الدور الذي يتكامل مع جهود المنظمة العربية لمناهضة التمييز في جمع الأدلة والوثائق ذات الصلة بجرائم الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وعلى الرغم من العوامل الإيجابية السابقة، فإن ثمة صعوبات عدة تحول دون وضع فكرة محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين موضع التطبيق، ولعل من أبرزها: الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومناصرتها لإسرائيل، والتي ترتب عليها الـتجاهل التام لجرائم الحرب الإسرائيلية، مقارنة بأحداث وجرائم أخرى أقل أهمية وشأنًا في المنطقة العربية، لكنها كانت

ذات صلة قوية بالمصالح الأمريكية في المنطقة.. وما يحدث في السودان الآن يعد دليلاً مؤكدًا على ذلك.

وهناك عائق آخر يتمثل في: لجوء الحكومات الأوروبية إلى تبني قاعدة غير معلنة للتعامل مع مطالب تسليم أو محاكمة المتهمين بجرائم التعذيب أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، تتمثل في عدم إمكانية تسليم شخص أو محاكمته إذا كان الشخص يحمل جواز سفر دبلوماسيًا، ويوجد في مهمة رسمية نيابة عن بلده داخل الدولة المطلوب منها تسليمه.

على الرغم من ذلك, فإن الشعب الفلسطيني خاصة, والعربي عامة, مطالب بأن يناشد ضمير المجتمع الدولي القانوني والأخلاقي بالتخلي عن معاييره المزدوجة, ويعمل من أجل ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين, ومثلما دعت واشنطن الخرطوم يوم 2008/7/15 بإبداء "نيات طيبة" إزاء المحكمة, فعليها أن تدعو تل أبيب أيضًا إلى تذكر أن مسؤوليها سيكونون عرضة, إن آجلاً أو عاجلاً, ليقفوا وحدهم أمام المحكمة الجنائية الدولية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/7/16

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

من وجهة نظر الصحافة الغربية

كيف يمكن التعاطي مع الأزمة الإيرانية؟

London

Head Office : Davina House,137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET, Room No. 106

Tel: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

من وجهة نظر الصحافة الغربية..

كيف يمكن التعاطي مع الأزمة الإيرانية؟

لازال الغموض يكتنف نتائج المحادثات التي جرت في جنيف يوم 2008/7/19 بين الإيرانيين ومنسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، ففي الوقت الذي انتهت المحادثات من دون إحراز تقدم يذكر، تم الاتفاق على عقد لقاء آخر بعد أسبوعين؛ لكي ترد طهران على العرض المقدم لها بشأن الحوافز الأوروبية.. وفي الوقت الذي كانت تشهد الساحة نوعًا من التصعيد المتبادل، بدا أن هناك مؤشرات اختراق على صعيد العلاقات الغربية عامة والأمريكية بصفة خاصة مع إيران، لاسيما بعد أن شهدت المحادثات تراجعًا في حدة اللهجة المستخدمة من جانب الأطراف المعنية، فضلاً عن الحضور المكثف والفاعل لأطراف اللعبة الدولية، وخصوصًا ممثلي الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن بجانب ألمانيا ومشاركة مساعد وزير الخارجية الأمريكية "ويليام بيرنز".

وقد انعكست حالة الغموض هذه على رؤى الصحافة الغربية وأبرز الكتابات الواردة فيها خلال الفترة الأخيرة؛ حيث بدا أن ثمة مجموعة من التيارات الفكرية المنقسمة على نفسها حول أفضل الاستراتيجيات للتعاطي مع أزمة البرنامج النووي الإيراني.

وانقسمت هذه التيارات إلى ثلاث فرق، **الأول:** يعترض على المسار الدبلوماسي، ويطالب بضرورة شن عمل عسكري مباشر ضد إيران وبسرعة؛ **والثاني:** يؤمن باستمرار الإجراءات الدبلوماسية والتفاوض بالتزامن مع فرض مزيد من العقوبات القاسية؛ أما **الثالث** فيرى أن أفضل طريقة للتعامل مع هذه الأزمة هي الدخول في حوار مع طهران من خلال وسيط أو مجموعة من الوسطاء للتخفيف من حدة التصعيد المتبادل بين أطراف الأزمة.

فعلى الجانب المؤيد للعمل العسكري، يكتب "جون بولتون"، مؤلف كتاب "الاستسلام ليس خيارًا: الدفاع عن أمريكا في الأمم المتحدة"، في صحيفة "وول ستريت جورنال" مجادلاً بوضوح بأن استمرار الدبلوماسية لم يعد فعالاً، وذكر أنه إذا تم تقديم حوافز أكبر لإيران فإن ذلك لن يغريها بالتخلي عن مسعاها في صنع "الأسلحة النووية"، وبالتالي يجب أن نناقش مسألة التعاون الذي يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل، ففرض المزيد من العقوبات، ومن ثم عدم القيام بعمل عسكري "يتيح لإيران الفترة التي تحتاجها لإنتاج أسلحة نووية، وهو

الهدف الاستراتيجي الذي تسعى لتحقيقه طوال 20 عامًا"، وذهب "بولتون" إلى ما هو أبعد من ذلك؛ حيث اتفق مع المرشح الرئاسي الأمريكي "جون ماكين" الذي شدد على الحاجة إلى نظام صاروخي للدفاع عن أمريكا ضد إيران وكوريا الشمالية، واستطرد ليقول في إحدى المقابلات: إن العالم العربي "سوف يسعده" وقوع ضربات إسرائيلية ضد منشآت إيران النووية.

ومن المؤكد أن لهذا التعليق أساسًا مهمًا؛ نظرًا لسنوات العداء بين العرب وإيران، كما يراها "بولتون" باعتباره أحد هؤلاء المحافظين الجدد والذي مثّل بلاده في مجلس الأمن لفترة، غير أن تداعيات شن إسرائيل هجومًا على إيران يمكن أن تكون لها آثار عديدة على العالم العربي، ويستند في موقفه هذا إلى أن "الولايات المتحدة لا يجب أن تضع أي عقبات أمام إسرائيل فيما يتعلق بتوجيه ضربة لإيران، بل يجب أن تقوم بتزويدها بكل التسهيلات الممكنة".

ويوافق "سايمون جينكينز" في "صنداي تايمز" هذا الرأي، حيث يرى أن العمل العسكري ضد إيران أمر حتمي في ضوء انتهاك حكومتها للعقوبات، مشيرًا إلى أن "العقوبات تعد حربًا يشنها الجبناء، وهي غير فعالة، وسلاح ذو نتائج عكسية". وبالتالي وبموجب هذا التفكير لن تخسر إيران أي شيء في ظل العقوبات فيما يتصل بالاستمرار في برنامجها النووي، بل تؤدي تلك العقوبات إلى تعزيز وضعية حكومتها.

وعلى الجانب الآخر، تلقى **الفريق المؤيد للعمل الدبلوماسي قدرًا كبيرًا من الدعم من الأكاديميين** أمثال "جون تومبسون"، والذي يكتب لجريدة "صنداي إندبندنت"؛ حيث أكد أنه بالرغم من رفض إيران قبول الاتفاقات الحالية، فإنه يجب على الرئيس الأمريكي أن يوافق على عقد محادثات دون شروط مسبقة، مخاطبًا إياه بالقول: "فلتبدأ المفاوضات دون شروط مسبقة لكي تثبت بحق أنك رجل سياسي محنك"، ويعتقد "تومبسون" أن الحديث الإسرائيلي حول إجراء عسكري وقائي ضد إيران ينبع من الفكرة غير العقلانية القائلة بأن إيران تنوي مهاجمتها، وربما يعود رد الفعل هذا إلى صدمة الإخفاق في حرب لبنان التي استمرت 34 يومًا ضد "حزب الله"، واتهامات الفساد المستمرة حاليًا والتي تحيط برئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود المرت".. وفي رأيه أن إجراء المحادثات واستمرار المفاوضات رغم الجمود الذي يعتريها هو أمر غير محتمل، مشيرًا إلى أن "تغير التكتيكات الإيرانية وحقيقة نواياها يعود إلى

ثقتها المتزايدة في أن نفوذها في الشرق الأوسط يساوي نفوذ الولايات المتحدة، ومن هنا تفترض أن المفاوضات المنتظرة سوف تقوم على أساس الاحترام المتبادل".

وفي نفس الإطار، حذر "مايكل مولين" رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة في صحيفة "لوس أنجلوس تايمز"، من أن أي ضربة جوية إسرائيلية ضد إيران ستزعزع استقرار الشرق الأوسط بدرجة أكبر، وتثقل كاهل القوات الأمريكية المنهكة في المنطقة.

وقد ساند المرشح الديمقراطي للرئاسة الأمريكية "باراك أوباما" أيضًا الحاجة إلى موقف دبلوماسي واضح من الإيرانيين؛ حيث رأى أن هناك حاجة إلى تغيير السياسة الأمريكية بانتهاج الحوار جنبًا إلى جنب مع عقوبات أكثر شدة وحوافز متجددة، وقال : "الوقت الحالي هو وقت العمل مع الأصدقاء والحلفاء الخارجيين والدبلوماسية المباشرة والنضالية مع النظام الإيراني مع وجود دعم يتمثل في عقوبات أكثر شدة أحادية ومتعددة الجانب".

ويؤمن "ديفيد ملیباند" الذي كتب في جريدة "هيرالد تايمز" بالمنهج الدبلوماسي وحده، ولكنه لا يوافق على المفاوضات المسبقة، فهو يقدم ما يعتقد أنه خيار واضح؛ حيث خاطب إيران بقوله: "عليك بتنفيذ قرار الأمم المتحدة وستصبحين جزءًا من المجتمع الدولي، أما إن تابعت خرق القوانين والقرارات فسوف تبقين في عزلة اقتصادية وسياسية متزايدة".

ويخلص "مارتن وولاكوت" في صحيفة "جارديان" إلى أن إيران من غير الممكن أن ترضى بصفقة تحرمها تمامًا من إمكانية الحصول على أسلحة نووية، وإن حدث وقررت قبول ذلك فلن يكون قبل مرور فترة طويلة تشعر فيها بالاطمئنان، وتكون خالية من التهديدات التي ساعدت في خلق الأزمة.

ويأتي **الفريق الثالث ليدعم الفريق المؤيد للعمل الدبلوماسي**؛ حيث تشير كتاباته إلى أنه يتعين أن يتم دعم المفاوضات الدبلوماسية سواء عبر هيئات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية المختصة بهذا الأمر أو حتى عبر إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة. وقد نقلت صحيفة جارديان مؤخرًا أن الرئيس "جورج بوش" وافق على إرسال الدبلوماسي "ويليام بيرنز" – وهو الرجل الثالث بوزارة الخارجية– للحوار مع إيران بشأن برنامجها النووي محل الخلاف في جنيف، ووصف "فايننشيال تايمز هذا القرار بأنه "خطوة شجاعة ومهمة"، في حين اعتبرته صحيفة "تايمز" برهاناً على أن الإدارة الأمريكية تنتهج منذ الولاية

الثانية لـــ "بوش" دبلوماسية تعتمد مقاربة متعددة الأبعاد، وزاد هذا الخبر من الجنون الإعلامي على مدار الثلاثة أسابيع الأخيرة، وكان من الواضح أن غالبية الصحف الغربية – "فايننشيال تايمز" على وجه الخصوص– ترى أن تقديم حزمة من الدعم الاقتصادي العالمي والضمانات الأمنية والمساعدة في إنشاء برنامج نووي للأغراض المدنية هو ما يجب على إيران أن تتمسك به.

وحقيقة الأمر، أن القرار الأمريكي التفاوض مع إيران يظهر نهجًا أكثر حكمة من جانب واشنطن عما كانت تنتهجه من ذي قبل، فحضور "ويليام بيرنز" لمؤتمر جنيف مع المنسق العام للسياسة الأوروبية "خافيير سولانا" وكبير المفاوضين الإيرانيين النوويين الإيراني "سعيد جليلي" يُعتبر خطوة نحو الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، فإن هذه "الإماءة الرمزية" لا تعني تحولاً متعمدًا في السياسة الخارجية الأمريكية. ويبدو أن هذه الخطوة الرمزية جاءت بالتزامن مع إعلان الطرفين التهدئة من مساجلاتهما الحادة، خاصة إثر الاتفاق "الضمني" على فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران تمهيدًا لفتح سفارة؛ حيث سعت "كونداليزا رايس" وزيرة الخارجية إلى الحصول على موافقة "بوش" على إنشاء هذا المكتب. وتعد الميزة الرئيسية وراء ذلك أنه سيكون بمقدور الولايات المتحدة حينها إرسال دبلوماسيين إلى إيران لتسهيل استخراج تأشيرات السفر للإيرانيين من أجل دخول أراضيها، وسيتيح هذا الأمر بالتأكيد علاقات أفضل .. علاوة على ذلك، فإن مكتبًا مثل هذا سيكون فرصة جيدة لمراقبة السياسات الإيرانية مباشرة أكثر من كونها عملية اقتحامية للحصول على المعلومات الاستخباراتية.

وهذا النهج، على ما يبدو، هو ما تريده إيران تحديدًا، فهي ترغب في المزيد من الحوار والقليل من التهديد، ويجب التذكير بأن اختبار إطلاق الصواريخ الإيرانية الأخير كان بمثابة رد على إسرائيل، فإيران لم تكن أبدًا تلك الدولة التي تلعب بموازين القوى الخاصة بها.. وفي هذا الإطار ويقول "ريتشارد دالتون" – المحلل بالمعهد الملكي للشؤون العالمية– إنه "عندما يتم تهديدك بصورة صريحة ومتكررة، فإنك ترغب حينها في إظهار أن لديك القدرة على رد الضربة".

ويؤيد البروفيسور "جيمس روبين" فكرة فتح مكتب دبلوماسي أمريكي في إيران؛ حيث يرى الأمر على أنه "سياسة حكيمة ويجب أن يُحكم عليها من حيث ميزتها"، مقترحًا مخططًا مختلفًا بشأن هذا الإجراء؛ حيث ناشد السياسة الأمريكية البناء على أساس ظاهرة الشعور المؤيد

للولايات المتحدة والسماح للإيرانيين بالنظر نحو "أمريكا الحقيقية" بدلاً من الدعايات التي دائمًا ما تتناولها بصورة متكررة باعتبارها "قوة عالمية متغطرسة"، مشيرًا إلى أنه بغض النظر عن حقيقة أن حكومتهم ــ أي حكومة الإيرانيين ــ قد تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها خصم لدود، فإنهم ينظرون إليها على أنها بلاد "الحرية والاعتدال". وعلى هذا الأساس، فإنه مع تواجد دبلوماسيين أمريكيين بالبلاد، سيكون سفر الإيرانيين إلى الأراضي الأمريكية، ومن ثم تحسين العلاقات بينهما، أمرًا ميسرًا.

وبالرغم من هذا يرى "روبين" أن هذه السياسة بحاجة إلى انتظار الإدارة الجديدة – والتي من المحتمل أن تكون إدارة "أوباما"– وذلك قبل أن يتم تقديم مزيج من السياسات يتكون من المزيد من المحفزات والعقوبات إلى إيران.

في حين طالبت صحيفة بوسطن غلوب، بعد ترحيبها بخطوة فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في العاصمة الإيرانية، بأن تكون تلك الخطوة واحدة ضمن خطوات أخرى نحو تحسين العلاقات بين الطرفين.واصفة الإيرانيين بأنهم "أكثر شعوب المنطقة بالشرق الأوسط موالاة للأمريكيين".مؤكدة "إن افتقار واشنطن لوجود مسؤولين بالشؤون الخارجية بطهران يلحق ضررا بالدبلوماسية الأميركية بطرق مباشرة كثيرة، فالشؤون الخارجية تفتقر لمتحدثين بالفارسية ذوي خلفيات بالشؤون الإيرانية".

والواضح بعد أنباء محادثات جنيف أن المسار الدبلوماسي بدون تعليق أنشطة التخصيب يأتي على قمة الاهتمامات. ولا شك في أن فورة الأنباء الإعلامية التي قدحت زناد هذه الأفكار والحلول الاستراتيجية للأكاديميين البارزين والمحللين، هي المسؤولة جزئيًا عن أغلب هذه التطورات الحديثة والمستجدات المتعلقة بتحول نظر الأمريكيين إلى الجانب الإيجابي من المسألة.

إن إيران لا تبدو مضطرة للخضوع إلى الضغوط الدولية، وذلك لأنها على نقيض العراق، لديها الكثير من الخطط الدفاعية الاستراتيجية التي يمكن أن تحمي بها نفسها، **والتي أبرزها:** إغلاق مضيق هرمز الذي يسمح بمرور 40% على الأقل من إمدادات النفط العالمي، كما يمكنها استهداف الدول المجاورة لها، والإيعاز إلى حلفاء لها بالمنطقة بالتسبب في إثارة المزيد من المشكلات على الحدود الشمالية لإسرائيل. كما ستكون للضربة العسكرية التي ستتلقاها

تبعات وخيمة وكارثية على أسواق النفط العالمية وسعر البنزين، فضلاً عن إمكانية تدمير أي تقدم أحرزته الجهود العسكرية الأمريكية بالعراق ومن ثم إفقاد المنطقة استقرارها.

إن الكرة الآن بالتأكيد في الملعب الإيراني، ومع ذلك فإذا لم تمض المفاوضات في مسارها المرجو، فإن نتائج وعواقب الحرب ستكون شديدة الأثر، ولسنا في حاجة إلى التذكير بأن حرب العراق كانت رهيبة، ومازلنا نعاني آثارها حتى الآن، فأكثر من 50 ألف عراقي قد قُتلوا كما أن أكثر من 5 ملايين آخرين قد نزحوا من البلاد، علاوة على أن أعمال العنف مازالت تضرب أركان الدولة هناك، هذا بالإضافة إلى إنفاق الولايات المتحدة أكثر من 300 مليار دولار عليها.

وفي النهاية، يجب أن تنظر كل من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى العراق مليًا، وتعيدا التفكير بشأنه، خاصة أن استخدام الخيار العسكري ضده لم يحقق لهما مصالحهما, ولم يحل مشكلاتهما، فكيف يحل ــ إذا ما لجآ إليه ــ الأزمة الإيرانية؟!

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/7/21

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

إثر توقيع مذكرة تفاهم ..

مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق

إثر توقيع مذكرة تفاهم ..

مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق

لم تكن مصادفة أن يتوصل الطرفان الأمريكي والعراقي, بعد محطات من الشد والجذب بينهما, إلى ما يطلق عليه "مذكرة تفاهم" بديلاً عن الاتفاقية الأمنية طويلة الأمد, التي رأى الجانبان تأجيلها, وذلك لسببين رئيسيين: **الأول**، أنها جاءت في توقيت انتخابي حرج للطرفين, سواء انتخابات الرئاسة الأمريكية أو انتخابات المجالس المحلية في العراق , **والثاني** أنه باتت هناك حاجة ملحة من الجانبين للتوصل لاتفاق لتوفير أساس قانوني لبقاء القوات الأمريكية عندما ينتهي تفويض الأمم المتحدة للقوات متعددة الجنسية للبقاء في العراق بنهاية هذا العام ، فكانت النتيجة توصل الطرفين إلى ما أطلق عليه "موفق الربيعي" المستشار الأمني لرئيس الوزراء العراقي "وثيقة انتقالية تسمح للقوات الأمريكية بالقيام بعمليات أساسية بعد 31 ديسمبر 2008 عندما ينتهي تفويض قرار مجلس الأمن الدولي الذي ينظم انتشارها حاليًا".

ولكن، رغم منطقية هذين السببين في تأجيل توقيع الاتفاقية طويلة المدى، إلا أنه ــ بلا شك ــ هناك أسباب وعوامل أخرى حالت دون نجاحهما في حسم مواقفهما حول ما تتضمنه تلك الاتفاقية، وهو ما يطرح التساؤل حول الأسباب الحقيقية التي حالت دون ذلك؟.

بداية، وقبل الخوض في تحليل هذه الأسباب، يمكن القول إن وجود القوات متعددة الجنسيات في العراق يرجع إلى تسعينيات القرن المنصرم، ففي أعقاب قيام نظام "صدام حسين" بغزو الكويت عام1990 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (661) الذي اعتبر أن العراق يُمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، مما مهد لتدخل القوات الدولية, و بعد إسقاط نظام "صدام" في أبريل 2003 أصدر المجلس القرار رقم (1511) الذي فوض قوة متعددة الجنسية لتحقيق الاستقرار في العراق بعد أن فرض الانتداب القانوني عليه، والذي تم بمقتضاه السماح لهذه القوات بـــ" اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لحماية السلم والأمن" ، على أن تتم مراجعة الانتداب الأمني بعد عام واحد من التطبيق، وأن تقوم الأمم المتحدة سنويا بتمديد الانتداب بناء على طلب الحكومة العراقية، ولكن ما حدث في نهاية عام 2007 أن طالب رئيس الوزراء

العراقي "نوري المالكي" أن يكون تمديد الانتداب "للمرة الأخيرة"، بما يعنى رسميًا إنهاء توصيف العراق كمصدر لتهديد السلم والأمن الدوليين.

وفى ضوء ذلك، سعت الإدارة الأمريكية من جانبها لتوقيع اتفاقيات تحدد شكل العلاقة مع العراق بعد انتهاء الانتداب الدولي، وتعتبر الاتفاقيات الأمنية هي الأهم بالنظر إلى حساسيتها والتعقيدات المرتبطة بها في بلد له خصوصيته مثل العراق؛ إذ من خلالها يتحدد شكل العلاقة بين البلدين من جهة تحديد عدد القوات الأمريكية التي ستبقى في العراق مستقبلاً بعد الانسحاب، وانتشارها، والمهام الموكلة إليها، وعلاقتها بالدولة العراقية، وكذا المواقع والقواعد العسكرية الأمريكية، وهي أمور كان لابد من حسمها والاتفاق بشأنها في الإطار الثنائي بين البلدين للتعامل مع مرحلة ما بعد انتهاء تفويض الأمم المتحدة بنهاية 2008.

ولذا، فقد سارعت الإدارة الأمريكية إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية للتوصل إلى اتفاق مشترك، مستندة في ذلك إلى وثيقة إعلان المبادئ التي تم توقيعها بين الجانبين في نوفمبر 2007 شاملة القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية ذات الصلة بهيكل العلاقات بين البلدين، وقد حُدد 31 يوليو 2008، كموعد غير نهائي لاكتمال الاتفاقيات الثنائية، إلا أنها فشلت في التوصل إلى تلك الاتفاقية، وما تم التوصل إليه كان مجرد "مذكرة تفاهم" كما سبق الإشارة.

وعموما يبدو أن أسباب الفشل في إبرام الاتفاق ترجع إلى:

1 ــ الانقسام العراقي؛ حيث تسود حالة من الانقسام والتباين بين العراقيين حول الاتفاقيات الأمنية، وذلك بالرغم من تفهمهم لمدى الحاجة لتلك الاتفاقيات ، ويمكننا التمييز بين **توجهات ثلاثة** برزت بين العراقيين في هذا الخصوص: **التوجه الأول,** وهو الرافض لمثل هذه الاتفاقيات, وعبر عنه قادة وزعماء مثل "مقتدى الصدر" وآية الله "علي السيستاني "، وذلك بحجة أنها تمثل تفريطًا غير مطلوب وغير مقبول في سيادة العراق، خاصة أنها تنص على: احتفاظ الولايات المتحدة بإدارة 50 قاعدة عسكرية، واحتفاظ الجنود الأمريكيين بحصانة مطلقة من القانون العراقي, وتشمل هذه الحصانة القوات الأمريكية والمتعهدين التابعين للشركات الأمريكية الخاصة، كما تتضمن إطلاق يد الولايات المتحدة للقيام

بعمليات عسكرية في إطار مكافحة الإرهاب وحماية النظام الديمقراطي من أية انتفاضة شعبية أو محاولة انقلابية، وكذلك إطلاق يدها في اعتقالات بدون استشارة الحكومة العراقية.. داعين إلى عرض أي اتفاق يتم التوصل إليه للتصويت عليه ليس فقط في البرلمان العراقي، وإنما في استفتاء شعبي ، وذلك من منطلق أن الاتفاقية يتعدى أثرها الأجيال الحالية إلى الأجيال القادمة، وبالتالي لا يجوز تحميل تلك الأجيال بالتزامات تقيدها ولا تطيقها.

أما التوجه الثاني فيؤيد توقيع مثل هذه الاتفاقيات, وقد عبر عنه الزعماء الأكراد؛ إذ إنهم ما زالوا يعتبرون الولايات المتحدة حليفهم الأقوى, معتبرين أن توقيع الاتفاقية يعد التزامًا أخلاقيًا من العراق إزاء الولايات المتحدة، كما يعبر عن هذا التوجه أيضًا العرب السنة الذين يؤيدون وجودًا أمريكيًا ممتدًا أيضًا، فالكثير منهم، خصوصًا أولئك الذين شاركوا في مجالس الصحوة المدعومة من قبل الولايات المتحدة، ما زالوا متشككين من الحكومة القائمة؛ حيث يرون في الوجود الأمريكي ضمانًا لتمثيلهم في الانتخابات المحلية والوطنية، وهو ما أشار إليه "عدنان الدليمي" قائد التوافق– أكبر كتلة سنية.

وأخيرًا يتمثل التوجه الثالث في موقف بعض الأحزاب العلمانية العراقية مثل القائمة العراقية بزعامة "إياد علاوي" وبعض المستقلين في البرلمان؛ حيث يمثلون تيارًا وسط، فهم يؤيدون وجودًا أمريكيًا طويل المدى، لكنهم لا يعلنون ذلك، ويرجع ذلك إلى **ثلاثة أسباب** :
الانتخابات العراقية المزمع إجراؤها عام 2009، وسعي كل طرف إلى العمل على كسب أصوات الشعب العراقي، والذي لا يؤيد في غالبه الوجود الأمريكي، وقرب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية؛ وتصاعد حظوظ فوز "أوباما" بها, والذي قد يتخلى عن أي صفقة يتم إبرامها في الوقت الحالي، وأخيرًا تحسن الأداء الأمني بعض الشيء بما صاحبه من تزايد حالة الرضا العراقي، والاعتقاد بقدرة القوات العراقية على أداء دورها بما يستوجب إعادة النظر في شكل وطبيعة التواجد الأمريكي.

2 ــ تباين الرؤيتين العراقية والأمريكية، ففي الوقت الذي يسعى فيه العراق من خلال توقيع الاتفاقية الأمنية إلى وضع نهاية لبقائه تحت تدابير مجلس الأمن الدولي وفقًا للقرار رقم 661 الصادر عام 1990، والذي جاء تحت الفصل السابع، بما يعنيه ذلك من استعادة كامل

سيادته ــ فإن هذه الاتفاقية قد تمس بشكل أو بآخر السيادة العراقية من قبيل السيطرة الأمريكية على أجواء البلاد، والحصول على تسهيلات مفتوحة برًا وبحرًا، وإقامة قواعد عسكرية دائمة أو طويلة الأمد، وشن عمليات أمنية في الداخل دون استشارة الحكومة العراقية، والانطلاق من أراضي العراق لضرب أهداف في خارجه دون التنسيق مع حكومته أو إشعارها بذلك.

ومن ثم، طالبت الحكومة العراقية بأن التوصل إلى هذه الاتفاقية لابد أن يكون من شأنه وضع أطر جديدة لهذه القوات تحد كثيرًا من الصلاحيات التي تتمتع بها حاليًا كمقدمة لوضع جدولة للانسحاب.. لكن فى المقابل من تلك الرؤية، تأتي الرؤية الأمريكية التي تطالب بضرورة الحفاظ على هذه الصلاحيات, وبالشكل الذي يوفر لقواتها حرية كبيرة في الحركة ، معللة سعيها بأن أي تراجع يمنح الجماعات المسلحة الفرصة للانقضاض على المشروع العراقي بعد مغادرة الجيش الأمريكي، مبررة رفضها لوضع جداول زمنية للانسحاب بما ذكره المتحدث باسم وزارة الدفاع "براين ويتمان" بقوله:" الجداول الزمنية مصطنعة في طبيعتها وفي وضع تتسم فيه الأمور بحراك كما في العراق من الأفضل عادة أن ننظر إلى هذه الأمور حسب الظروف على الأرض".

وفى هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة مارست ولا زالت تمارس أكبر قدر ممكن من الضغوط لإجبار الحكومة العراقية على التوقيع, وتتركز هذه الضغوط في نواح عديدة, **ولعل أهمها:**

ــ تحفظ الولايات المتحدة على نحو خمسين مليار دولار من أموال العراق في بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك, كما يستغل المفاوضون الأمريكيون وجود عشرين مليار دولار أخرى على ذمة أحكام قضائية ضد العراق بالولايات المتحدة للضغط على نظرائهم العراقيين لقبول الاتفاقية.

ــ النظر إلى العراق على أنه ما زال يشكل تهديدًا للأمن والاستقرار الدوليين بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان المفاوضين الأمريكيين أن ثمن خروج بغداد من

الفصل السابع هو التوقيع على هذه الاتفاقية، وإلا سيظل في هذا الوضع الاستثنائي، الذي لن يرفع إلا بطلب من الحكومة الأمريكية.

ـ الاتجاه نحو شراء المؤيدين؛ حيث تردد بقوة أن واشنطن تعهدت بتقديم مبالغ مالية كبيرة تصل في بعض الأحيان إلى ثلاثة ملايين دولار لكل نائب يوافق على المشروع عند طرحه على البرلمان.

3 ـ الرفض الإيراني، حيث عبرت طهران وعلى لسان أكثر من مسؤول عن رفضها لتوقيع هذه الاتفاقية، بل ورأت فيها عامل خطر وتهديد للمنطقة عمومًا وليس للعراق فقط، ويُفسر هذا الرفض في ضوء أمرين: **الأول**, مخاوفها من ازدياد حدة التوتر مع الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووي، وهو ما قد يقود إلى مواجهات تستخدم فيها القوات الأمريكية العراق كقاعدة ومنصة لضربها. **والثاني**, تحجيم دور إيران ونفوذها في العراق ، خاصة بعد السيطرة الأمريكية طويلة الأمد.

وبغض النظر عن الأسباب التي حالت دون توقيع الاتفاقية الأمنية، ورغم أنه لم يتم الكشف عما تحويه مذكرة التفاهم التي حلت، مؤقتًا، محل الاتفاقية المذكورة، إلا أنها كشفت عن حقيقة مهمة, وهى أن "الأرضية التي يُراد أن تـُبنى عليها هشة وغير صالحة", وتتضح تلك الحقيقة جلية في ضوء عدة مؤشرات أو مظاهر، **وأهمها:**

ـ أن الوضع الأمني غير مستقر، فعلى الرغم من مرور خمس سنوات على الاحتلال، إلا أن هناك تدهورًا مستمرًا في مستوى الخدمات الأساسية بصفة عامة، وعلى المستوى الأمني بصفة أكثر خصوصية؛ حيث تتجه الأمور من سيء إلى أسوأ "بعد كل مرحلة تحسن طفيفة".

ـ ثمة تقييمات متباينة لمفهوم التحسن الأمني بين ما تقوله الحكومة العراقية والقوات الأمريكية من جهة، وبين ما تعتقده كل الأطراف المعارضة للعملية السياسية من جهة أخرى، ذلك أن استمرار الهجمات وسقوط القتلى من الأطراف جميعها، وتذبذب الوضع الأمني بعد البدء بسحب القوات الإضافية، كلها أسباب تؤكد أن ما تسميه الحكومة والقوات

الأمريكية "مكاسب أمنية" مرهونة فقط بتوفر القوة ؛ أي إن غيابها يعني "احتمالية تبخـــ ر هذه المكاسب" بشكل سريع.

ـــ عدم قدرة القوات الأمريكية حتى الآن على اجتثاث الإرهاب نهائيًا أو قهره ودفعه إلى خارج البلد كما كانت تعلن ذلك في خططها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فشل الحكومة العراقية في ضمان قدرتها وبشكل مؤكد على نزع عناصر النفور والاستياء لدى الناس، ذلك لأن النجاحات الأمنية بدورها تضع على كاهل الحكومة استحقاقات أخرى مثل التوفير العاجل للخدمات, فضلاً عن توفير فرص العمل.

وبعيدًا عن المواقف وردود الفعل المختلفة التي أثارتها مذكرة التفاهم، فإنه إذا كانت الحكومة العراقية تبحث عن إطار قانوني لعلاقة أمنية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة بصورة توفر للعراق الحماية ضد التهديدات الداخلية والخارجية من ناحية، ولا تمس السيادة العراقية من ناحية أخرى، فإن عليها أن تتحسب حجم التداعيات الداخلية والإقليمية المترتبة عليها، **ومن أبرز تلك التداعيات أن** استمرار الوجود الأمريكي بالعراق يعني استمرار العمل بقوانين قوات الاحتلال، وخصوصًا إذا نجحت واشنطن في فرض البنود والشروط التي تبدي إصرارًا عليها، وتحديدًا ما يتعلق بمنح القوات الأمريكية الحصانة القانونية.. واعتقال العراقيين دون ضوابط، وتنفيذ هجمات دون تنسيق مسبق مع الحكومة العراقية، والسيطرة على المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية وتوجيهها وتحديد مهامها وفقًا للخطط العسكرية الأمنية التي تضعها الولايات المتحدة، إضافة بالطبع إلى تكريس حالة عدم الاستقرار الأمني في العراق، لأن حافز المقاومة سيظل موجودًا باستمرار وجود القوات الأمريكية في صورة احتلال مقنَّع.

كذلك فإن استمرار الوجود العسكري الأمريكي في العراق يعني أن الولايات المتحدة باقية في المنطقة، ويسهل لها ممارسة سياسة تدخلية في شؤون دولها وممارسة ضغوط عليها، ويعني ذلك أيضًا استمرار تهديد إيران التي ستضطر إلى اللعب بورقة العراق وزعزعة استقراره سواء بتكثيف الدعم لجماعات التمرد التي ستظل على استهدافها للوجود الأمريكي ما بقيت قوات أمريكية في العراق، أو بتقوية شبكة تحالفاتها في المنطقة، ومن شأن استمرار الوجود الأمريكي في المنطقة عمومًا، أن يخل بالتوازنات الإقليمية لصالح بعض الأطراف،

وتحديدًا إسرائيل، لأنه يتيح للأخيرة بحكم العلاقة التحالفية بين الجانبين أن تكون شريكة للولايات المتحدة في أية ترتيبات أمنية أو عسكرية تخص المنطقة، وهو ما لن يكون في صالح دولها، كما أن هذا الوجود يسهل للدولة العبرية تعزيز وجودها ونفوذها في العراق.

خلاصة القول، إن حكومة "المالكي" تقف الآن في وضع لا تحسد عليه؛ فهي بين حليف لولاه لما كان طاقمها السياسي والإداري على رأس السلطة في العراق، وحليف ثان ترتبط معه بوشائج مصلحية يحمي ظهرها ويضمن استمرارها كحكومة طائفية، بيد أنها تدرك جيدًا أن الأمريكيين لن يقبلوا بأي مناورات من جانبها، بما يؤكد على أن المفاوضات التي بدأت بين الجانبين العراقي والأمريكي– طالت أو قصرت– ستصل في نهاية المطاف إلى اتفاق، وهو ما أكد عليه "موفق الربيعي" بقوله :" إن الجانبين ما زالا يهدفان إلى التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن بحلول نهاية الشهر الجاري (يوليو2008)".

ويخطئ من يظن أن الولايات المتحدة جاءت إلى العراق بهذا العدد الضخم من القوات، ودفعت هذا الثمن الباهظ في احتلال ذلك البلد من أجل تحرير ه من الاستبداد والقهر الصدامي كما تزعم؛ فموت أكثر من أربعة آلاف جندي أمريكي في العراق، وإنفاق مئات المليارات من الدولارات هناك لابد أن يكون له ثمن، والثمن الذي تريده الولايات المتحدة هو أن يكون العراق محمية أو مستعمرة أمريكية ولكن بغطاء شرعي ، فتعويض تلك المليارات لن يتم إلا من خلال السيطرة على النفط العراقي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى استعادة الهيبة الأمريكية بالسيطرة الأمنية والعسكرية على العراق واتخاذه قاعدة انطلاق وتهديد الدول المجاورة وفرض السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ككل.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/7/26

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

جولة جديدة للحوار بين الأديان في "مدريد" ومقومات نجاحها

London

Head Office : Davina House,137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET, Room No. 106

Tel: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

جولة جديدة للحوار بين الأديان في "مدريد" ومقومات نجاحها

شهدت العاصمة الأسبانية مدريد التقاء أكثر من مائتي شخصية عالمية من أتباع الرسالات السماوية والثقافات والحضارات العالمية المختلفة، فضلاً عن مفكرين وباحثين ممثلين لقرابة أربع وخمسين دولة– وذلك ضمن فعاليات المؤتمر العالمي للحوار الذي استمر في الفترة من 16-18 يوليو 2008، ونظمته رابطة العالم الإسلامي تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك "عبد الله بن عبد العزيز".

وتكمن أهمية المؤتمر في أنه انعقد في وقت ينشغل فيه العالم بالعديد من المواجهات والصراعات والنزاعات التي تأخذ بعضها مناح دينية أو حضارية أو ثقافية؛ ففي حين يركز العالم الغربي جهوده لمحاربة الإرهاب ذي الجذور الدينية والذي ألصقه البعض في السنوات الأخيرة بالعرب والإسلام، نجد أن العالمين العربي والإسلامي يتهمان الغرب بشن حرب شرسة ضد الإسلام والمسلمين، الأمر الذي دفع الكثيرين للتحذير من مخاطر نشوب صراع بين الأديان والحضارات بسبب الانقسامات التي يشهدها العالم في مواجهة قضايا مصيرية تأتي على رأسها قضية التطرف الديني، مما أدى لأن يصبح الحوار مقومًا ضروريًا لخلق ثقافة التعايش، وتهميش القوى التي مازالت تحرض على الكراهية، وتدعو إلى تأجيج الصراع والحقد والأنانية والاستعلاء على الآخرين.

كما أن المؤتمر يكتسب أهميته من مناقشته للتحديات التي أفرزتها الظروف العالمية الراهنة, والتي تلقي بظلالها على العالم أجمع, وذلك في ظل ما تشهده وتواجهه المجتمعات البشرية من أزمات متنامية تنذر بمزيد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعمق المعاناة الإنسانية، خاصة مع تفشي الظلم والفساد وما يستتبعه من توحش فئة من الأغنياء وكبار الرأسماليين على حساب المستضعفين في الأرض من الفقراء وذوي الحاجة الذين لا يجدون قوت يومهم، الأمر الذي يستدعى ضرورة تكاتف قادة العالم ورموزه الفكرية والدينية لمجابهتها ومواجهة أيضًا المشكلات التي أضحت تهدد الجميع دون استثناء، والتي تأتي في مقدمتها أزمات: الغذاء، والإرهاب، والمشكلات البيئية، وذلك لتقديم الحلول الناجعة لها.

ومع ما تمتلكه الرسالات السماوية والفلسفات الوضعية من المشترك الإنساني، فإن الحوار البناء والمعمق لاستثمار هذه المشتركات الإنسانية في برامج عمل مشتركة من الممكن أن يطوق المشكلات المعاصرة, ويحمي البشرية من أضرارها.. ولذلك تمثلت أهداف المؤتمر في: تعزيز الحوار بين أتباع الرسالات السماوية، وتنسيق المواقف للحفاظ على القيم الاجتماعية والأخلاقية، ومحاربة أفكار التحرر والانهيار الأخلاقي والتفكك الأسري، والتصدي للتيارات التي تؤجج الصراع بين الأمم والشعوب.

وانطلاقًا من ذلك تناول المؤتمر على مدار الثلاثة أيام أربعة محاور أساسية؛ حيث ركز **الأول** على الحوار وأصوله الدينية والحضارية، خاصة الحوار في الإسلام والمسيحية واليهودية والمعتقدات الشرقية (الهندوسية ــ البوذية ــ الشنتوية ــ الكونفوشوسية).. أما **الثاني** فقد تناول الحوار وأهميته في المجتمع الإنساني.. وإذا كان المحور **الثالث** ركز على المشترك الإنساني في مجالات الحوار؛ حيث تناول المشاركون الواقع الأخلاقي في المجتمع الإنساني المعاصر، وأهمية الدين والقيم في مكافحة الجرائم والمخدرات والفساد، وعلاقة الدين والأسرة بلستقرار المجتمع، ومسؤولية الإنسانية في حماية البيئة، فإن **الرابع** والأخير دار حول تقويم الحوار وتطويره من خلال مناقشة مستقبله، وجهود الدول والمنظمات العالمية في تعزيزه ومواجهة معوقاته، ومهمة الإعلام وأثره في إشاعة ثقافة الحوار والتعايش بين الشعوب.

وقد اتسمت أجندة المؤتمر بالشمولية من خلال إثارة القضايا التي تهدف إلى التركيز على القواسم المشتركة بين الديانات والحضارات والفلسفات المختلفة، مما يعد نجاحًا وانتصارًا لصوت الاعتدال والسلام في العالم وخطوة إيجابية على طريق التعاون في خدمة الأسرة الإنسانية، كما أنه نجح في تكريس دور الأديان في إيجاد نقاط التفاهم المشتركة, وذلك انطلاقًا من أنه إذا كان الاختلاف في الدين أو المنطلقات الفكرية والحضارية، فإن القيم النبيلة كالعدل والخير والفضيلة، التي ترتكز على الجذور الإنسانية الفطرية وتؤكدها أصول الرسالات السماوية، تبقى على الدوام أصلاً مشتركًا ثابتًا وإطارًا جامعًا تنبع منه الأفكار والأطروحات الرشيدة البناءة في معالجة القضايا التي تمس صميم حياة المجتمع البشري ككل, ويعد الحوار هنا من أفضل الوسائل للاتفاق على هذه القضايا وتوسيع نطاق التفاهم حولها.

ولكن من الواضح أن جولة حوار الأديان الجديدة التي شهدتها العاصمة الأسبانية "مدريد"، لم تستطع اختراق أحد أهم وأكبر معوقات الحوار بين أصحاب الديانات ومن ثم الحضارات المختلفة, ألا وهو المقومات اللازمة لإقامة حوار ناجح, وذلك لأن توفير هذه المقومات يتطلب إجماعًا حول أسس الحوار التي يجب أن تشكل المرجعية الأساسية لكيفية إدارته, بحيث تسهم في خلق مساحة للتفاهم بين تيارين رئيسيين لا زال يناصب كل منهما العداء للآخر, ويعوقان تحقق التواصل الكامل بين أركان المجتمع البشري، وهما: الرافضون للحوار والمشككون في جدواه، والمؤيدون له والمؤكدون على أهميته القصوى.

فالفريق الأول يرى أن موضوع الحوار برمته يعتبر موضوعًا شكليًا بدأ الاحتفاء به بصورة مفاجئة منذ التسعينيات كرد فعل على نظرية صراع الحضارات لـــ"صامويل هنتنجتون"، وبالتالي لا يعتبر موضوعًا أصيلاً ذا جدوى حقيقية.. وأصحاب هذا الفريق ما زالوا يسوقون الحجج المعتاد الاستشهاد بها في موقف التشكيك في جدوى الحوار؛ فهم يؤكدون أنه لا يمكن أن يكون الحوار مجديًا في ظل غياب التكافؤ بين أطراف الحوار، فانعدام توازن القوى لابد

وأن يفضي إلى وضع يملي فيه أحد الأطراف ما يريد ويبادر بالفعل في حين يرضخ الطرف الآخر ويقوم فقط بفعل الرد على المبادرة.

وليس أدل على صحة هذا عند أصحاب هذا الفريق من أن الغرب هو الذي يضع أجندة الحوار الفعلية، وأن مبادرات الشرق ما هي إلا ردود أفعال فقط، كما أن الغرب يحدد قضايا الحوار، وهي عادة ما تدور حول قضايا الحريات والحقوق الفردية، خاصة حقوق المرأة وضرورة احترامها، وحرية الرأي والتعبير، وعالمية حقوق الإنسان، وما يراه بشأن "جمود" التفسيرات الدينية للشريعة الإسلامية، وهي قضايا تهم الغرب مباشرة, وتستهدف صياغة الشرق على الشاكلة التي يريدها تحت حجة معالجة جذور الإرهاب الذي يهدد الحضارة الغربية، في حين أن المعنى الحقيقي لقيمة التسامح هو احترام حق الآخر في الاختلاف.

ويرى هذا الفريق المتشكك والرافض أن الحوار ما هو إلا واجهة تخفي وراءها صراع المصالح. ومن هنا، فهم غير متفائلين حتى بالدعوة إلى الحوار والتفاهم والقبول بالتنوع، وذلك لأنها دعوة لا يمكن أن تثمر في رأيهم عن نتائج جوهرية على المستوى الرسمي؛ لأن غاية بعض الدول أو الحكومات, تحديدًا, هو تأجيج الصراع الذي من خلاله يمكن أن تفرض مصالحها من خلال منطق القوة وليس الحوار، ويؤكد أصحاب هذا الفريق أن مجرد الدعوة إلى الحوار التي تأتي من الغرب أو الشرق على السواء لا يمكن أن تحوز بثقتهم، وذلك في ظل السياسات الغربية التي تساند الظلم الواقع على الفلسطينيين والعراقيين إما بالمشاركة الفعلية أو بالصمت، وهو ما يؤدي إلى خلق مناخ مؤجج للصراعات ولا يساعد على الحوار.

أما الفريق المؤيد للحوار والمؤمن بجدواه فينطلق من مسلمة مؤداها أن العولمة حقيقة قائمة، وأن هذا الواقع يفرض التعايش وليس الصراع، وأن على الجميع أن يقبلوا هذا، شاءوا أم أبوا، وبدلاً من أن يضيعوا الوقت والجهد في إحباطات لن تجدي، عليهم أن يبحثوا عن أرضية مشتركة وعن قضايا تغذي الحوار وتساعد على ازدهاره ونجاحه. وحتى يتحقق هذا الهدف ثمة مسؤولية تقع على عاتق طرفي الحوار المأمول؛ فللغرب عليه أن يغير من منحى سياساته الخارجية، وأن يتخلى عن منطق التحرك الأحادي على الساحة الدولية، وأن يتحمل مسؤوليته في تغيير الصورة السلبية عن الإسلام في الغرب، والتي تتحمل وسائل إعلامه جزءًا غير قليل من مسؤوليتها. أما الشرق فعليه أن يتخطى دور المتلقي السلبي، وعلى الجانبين أن يبحثا عن أساليب جديدة غير تقليدية للحوار بينهما.

ونظرًا لأن هذا التنازع في الرؤى ما زال قائمًا حتى الآن, وتفاديًا لأية عقبات يمكن أن تواجه مستقبلاً أية مبادرة للحوار بين أصحاب الديانات المختلفة, وأملاً في تحقيق النتيجة المرجوة منها إذا ما عقدت مستقبلاً جولات أخرى للتحاور، فإنه يجب الاستناد إلى مجموعة من الأسس الكفيلة بإنجاح الحوار النجاح للحوار، والتي ينبغي أن تنطلق من ضرورة الاتفاق على قواعده

قبل أي شيء آخر، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال العديد من الآليات والوسائل، **ولعل أهمها:**

1ــ الاعتراف بالآخر فالحوار يقتضي قبولاً مبدئيًا على الأقل بوجود الآخر، وبحقه في هذا الوجود، وبخصوصيته التي لا يجوز لأحد أن يسعى إلى تغييرها، وبمقومات استمرار بقائه مغايرًا ومتميزًا، وبحقه في المحافظة على هذه المقومات وتوريثها لأجياله المتعاقبة جيلاً بعد جيل، فضلاً عن ضمان أن يكون لكل طرف من أطرافه حق قول رأيه وبيان موقفه من القضايا التي يجري الحوار حولها مهما كان هذا الرأي أو الموقف مخالفًا لما يعتقده أو يفعله أو يدعو إليه ويدافع عنه الآخرون.

2ــ تعزيز القيم الإنسانية المشتركة والتعاون على إشاعتها في المجتمعات ومعالجة المشكلات التي تحول دون ذلك من خلال تكوين فرق عمل لدراسة الإشكالات التي تعيق الحوار، وتحول دون بلوغه النتائج المرجوة منه، وإعداد دراسات تتضمن رؤى لحل هذه الإشكالات والتنسيق بين مؤسسات الحوار العالمية.

3ــ نشر ثقافة التسامح والتفاهم عبر الحوار، لتكون إطارًا للعلاقات الدولية، من خلال: عقد المؤتمرات والندوات، وتطوير البرامج الثقافية والتربوية والإعلامية، وتنظيم اللقاءات والندوات المشتركة، وإجراء الأبحاث وإعداد البرامج الإعلامية، واستخدام الإنترنت ومختلف وسائل الإعلام، لإشاعة ثقافة الحوار والتفاهم والتعايش السلمي، فضلاً عن التعاون بين المؤسسات الدينية على ترسيخ القيم الأخلاقية النبيلة، وتشجيع الممارسات الاجتماعية السامية، والتصدي للإباحية والانحلال وتفكك الأسرة وغير ذلك من الرذائل المختلفة.

4ــ رفض نظريات حتمية الصراع بين الحضارات والثقافات والأديان، والتحذير من خطورة الحملات التي تسعى إلى تعميق الخلاف وتقويض السلم والتعايش، مما يتطلب ضرورة العمل على إصدار وثيقة من قبل المنظمات الدولية الرسمية والشعبية تتضمن احترام الأديان واحترام رموزها وعدم المساس بها وتجريم المسيئين لها.

5ــ أن الإرهاب ظاهرة عالمية تعد من أبرز عوائق الحوار والتعايش، وتستوجب جهودًا دولية للتصدي لها بروح الجدية والمسؤولية والإنصاف، من خلال اتفاق يحدد معنى الإرهاب ويعالج أسبابه ويحقق العدل والاستقرار في العالم.

وأخيرًا، إذا كانت الرسالات السماوية والثقافات والحضارات العالمية تهدف في جوهرها إلى تحقيق العدل والأمن والسلام للبشر جميعًا، فإن الحوار فيما بينها سيسهم بلا شك في تقوية سبل التفاهم والتعايش بين الشعوب المختلفة في أصولها وألوانها ولغاتها، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إعلاء قيم التسامح والتواصل ونبذ التطرف والغلو والإرهاب شريطة أن تصدق النوايا لهذا الهدف الأسمى, والتخلي عن الرؤى السياسية للدول وصراع الإرادات فيما بينها باعتباره العائق الحقيقي وراء ضعف مردودية جولات الحوار المختلفة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2008/7/28